الاتجاهات الدولية

مفارقة النمو

نشرة يصدرها مجلس الاستخبارات القومي

يناير/كانون الثاني 2017
NIC 2017-001

ISBN 978-0-16-093614-2
للاطلاع على النسخة الإلكترونية:
www.dni.gov/nic/globaltrends

جدول المحتويات

رسالة رئيس المجلس الوطني للاستخبارات	vi
المستقبل بإيجاز	ix
خريطة المستقبل	1
اتجاهات تساهم في تغيير المشهد الدولي	5
المستقبل القريب: التوترات تتصاعد	29
ثلاثة سيناريوهات للمستقبل البعيد: الجزر والمدارات والمجتمعات المحلية	45
ما الدروس المستقاة من السيناريوهات: تعزيز الفرص من خلال المرونة	63
ملاحظة منهجية	70
مسرد المصطلحات	72
التقدير والشكر	74

رسالة رئيس المجلس الوطني للاستخبارات

إن التفكير في المستقبل أمر حيوي لكنه شاق، حيث تستمر الأزمات في التطفل مما يجعل النظر فيما وراء العناوين الرئيسية اليومية لرؤية ما ينطوي عليه المستقبل أمراً شبه مستحيل، وفي هذه الظروف، فإن التفكير الإبداعي "خارج الصندوق" -إذا استخدمنا هذه العبارة الشائعة- بشكل متكرر قد يحرف انتباهنا عما في داخل الصندوق. لهذا السبب، يقوم المجلس الوطني للاستخبارات كل أربع سنوات بتقييم أساسي للقوى والخيارات التي تساهم في تشكيل عالمنا في العقدين القادمين.

عنوان هذا الإصدار، وهو السادس ضمن سلسلة، هو "الاتجاهات الدولية: مفارقة النمو"، ونحن فخورون به، وقد يبدو كتقرير، لكنه في الحقيقة دعوة، دعوة للنقاش وتبادل الأفكار والتساؤل حول ما يمكن أن يتمخض عنه المستقبل. وبالتأكيد، فنحن لا ندّعي بأننا نملك "الجواب" النهائي.

يعتبر التفكير طويل الأمد أمراً حيوياً في صياغة الاستراتيجية، وتدفعنا سلسلة *الاتجاهات الدولية* إلى إعادة النظر في الفرضيات الاساسية والتوقعات والشكوك حول المستقبل. ففي عالم فوضوي ومتداخل، تتطلب منا الرؤية بعيدة المدى طرح أسئلة صعبة حول المواضيع والخيارات التي ستكون أكثر تأثيراً في العقود القادمة، حتى وإن لم تتمخض تلك الأسئلة عن أكبر العناوين الرئيسية. كما تعتبر الرؤية البعيدة أمراً جوهرياً لأن قضايا مثل الإرهاب والهجمات السيبرانية والتكنولوجيا الحيوية وتغير المناخ تنطوي على مخاطر عالية وستتطلب تعاوناً مستداماً للتعامل معها.

وقد يكون التمعن في المستقبل أمراً مخيفاً، وهوبالتأكيد أمر صادم، فالأحداث تتطور بطرق معقدة أصعب من أن تستوعبها عقولنا في الأحوال العادية، حيث تتصادم القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية بطرق مذهلة، ويمكن أن يقودنا ذلك إلى الخلط ما بين الأحداث الدراماتيكية التي جرت مؤخراً مع تلك الأكثر أهمية. ومن المغري، وعادة من المقبول أيضاً، أن نفترض أن الناس يتصرفون "بعقلانية"، لكن يمكن أن يتصرف القادة والمجموعات والحشود والغوغاء بطرق مختلفة تماماً وغير متوقعة ضمن ظروف متشابهة. مثلاً، كنا نعرف جميعاً لعقود مدى هشاشة معظم الأنظمة في الشرق الأوسط، لكن الربيع العربي اندلع في بعض منها في 2011 بينما لم يندلع في دول أخرى. وقد علمتنا التجربة كيف يمكن أن يتمخض التاريخ عن دورات وتبدلات، ولكن الطبيعة البشرية عادة ما تتوقع أن يكون الغد مشابهاً لليوم، وهو التوقع الأسلم عادة للمستقبل إلى أن يثبت العكس. وأنا أذكّر نفسي دائماً أن بين خطبة السيد ريغان "امبراطورية الشر" وانهيار تلك الامبراطورية، الاتحاد السوفياتي، عقد ضئيل من الزمن وهو وقت قصير نسبياً حتى في حياة البشر.

ويعتبر استيعاب المستقبل أمراً معقداً أيضاً بسبب الافتراضات التي نحملها في عقولنا، دون أن نعرف في غالب الأمر أننا نفعل ذلك. وقد خطرت على بالي مؤخراً "فرضية الازدهار" التي يؤمن بها معظم الأمريكيين ولكن نادراً ما يتم التفكير بها بدقة. فنحن نعتقد أن الازدهار يجلب كافة الأشياء الجميلة، حيث الناس أكثر سعادة وأكثر ديموقراطية ومن غير المرجح أن يحاربوا بعضهم البعض، ولكننا رغم ذلك نواجه اليوم مجموعة مثل داعش التي تنأى بنفسها تماماً عن هذه الفرضية.

وبسبب هذه التحديات التي يفرضها التفكير في المستقبل، فقد نظرنا إلى الأمور بمنظور واسع وحاولنا أن نتبع قواعد تحليلية بدل أن نلتزم بأي رؤية دولية محددة. وبدأنا منذ سنتين القيام بتمارين لتحديد الفرضيات والشكوك الرئيسية، وقد كانت لائحة الفرضيات التي تستند إليها السياسة الخارجية الأمريكية طويلة بشكل مثير، مع أن العمل بالكثير من هذه الفرضيات أوشك أن يصبح طي النسيان. وقمنا بالبحوث واستشرنا العديد من الخبراء داخل وخارج الحكومة الأمريكية لتحديد الاتجاهات واختبارها. كما اختبرنا مواضيع وأفكار سابقة من خلال مدونة، وزرنا أكثر من 35 بلداً وإقليماً واحداً بحثاً عن أفكار وآراء من خلال استطلاع أكثر من 2500 شخص حول العالم يمثلون مختلف مناحي الحياة، وطورنا العديد من السيناريوهات لبناء تصور حول الطريقة التي يمكن من خلالها أن تؤدي الأمور غير المؤكدة إلى مستقبل مختلف، ثم قام المجلس الوطني للاستخبارات بتجميع وتنقية التيارات المختلفة للوصول إلى ما نراه هنا.

ويتمحور هذا الإصدار من *الاتجاهات الدولية* حول الفكرة الرئيسية التي تُظهر كيف ترفع الطبيعة المتغيرة للسلطة من مستوى التوتر داخل الدول وما بينها وكيف تؤثر على القضايا المزعجة العابرة للحدود. ويعرض القسم الأول الاتجاهات الرئيسية ويستكشف عواقبها ويقدم ثلاثة سيناريوهات لمساعدة القراء على تكوين تصور يوضح كيف يمكن للخيارات والتطورات المختلفة أن تؤدي إلى مآلات مختلفة في العقود العديدة القادمة، وهناك ملحقان يعرضان تفاصيل أكبر، حيث يعرض الأول التوقعات للسنوات الخمس القادمة لكل منطقة من العالم، بينما يقدم الثاني سياقاً أوسع للاتجاهات الدولية الرئيسية التي هي قيد الحدوث.

يفاجأ بعض الناس بحقيقة نشر المجلس الوطني للاستخبارات لتقييم دوري غير سري عن العالم، ولكننا نهدف من خلال ذلك تشجيع مناقشات مفتوحة ومستنيرة حول مخاطر وفرص المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن 'الاتجاهات الدولية' غير سرية لأن غربلة الأمور السرية التي تطغى على عملنا اليومي لا تساعد كثيراً في تقييم الأشياء لأكثر من عام أو عامين. وقد أخذنا بعين الاعتبار بألا تقتصر رسالتنا على الخبراء والحكومات بل أن تصل إلى الطلاب والمجموعات النسائية والمبادرين في مجال الأعمال والمدافعين عن قضايا الشفافية وأكثر من ذلك.

لقد ساهم في صياغة هذا المشروع الكثير من العقول والأيدي. لكن القسم الأهم منه تم بواسطة 'مجموعة المستقبل الاستراتيجي' التابعة للمركز الوطني للاستخبارات والتي ترأسها الدكتورة سوزان فراي بمعية فريقها الموهوب جداً: ريتش إنجيل، فيليس بيري، هيذِر براون، كينيث داير، دانييل فلين، جيانيتا فورد، ستيفين غروب، تيرينس ماركن، نيكولاس موتو، روبرت أوديل، رود شونوفير، توماس ستورك، إضافة إلى العشرات من موظفي الاستخبارات الوطنية. كما نعبر عن تقديرنا لمحرري المجلس الوطني للاستخبارات لقيامهم بعملية التنقيح المدروسة والدقيقة، ولفريق مصممي ومنتجي الرسومات والويب المتميزين في وكالة الاستخبارات الأمريكية.

الاتجاهات الدولية تمثل طريقة تفكير المجلس الوطني للاستخبارات حول المستقبل. لكنها لا تمثل الرؤية الرسمية والمنسقة لمجموعة دوائر الاستخبارات الأمريكية ولا تمثل سياسة الولايات المتحدة. وسيلاحظ القراء المتابعون بأن هذا الإصدار لا يشير إلى سنة محددة في العنوان (حيث كان الإصدار الماضي *الاتجاهات الدولية* 2030) لأننا نعتقد أن القيام بذلك قد يفضي إلى دقة مزيفة. وبالنسبة لنا، فإن استعراض الأمور على "المدى الطويل" يعني عدة عقود قادمة، لكننا آثرنا في هذا الإصدار أن نستكشف أيضاً السنوات الخمس القادمة كي يكون ذلك أكثر صلة من حيث الخط الزمني للإدارة الأمريكية الجديدة.

ونأمل أن يؤدي هذا الإصدار من *الاتجاهات الدولية* إلى تحفيز أفكاركم، ومهما كنتم متشائمين أو متفائلين فيما يخص السنوات القادمة، فإننا نعتقد بأن استكشاف القضايا والخيارات الرئيسية التي تواجه العالم هو أمر جدير بالجهد المبذول.

مع تحياتي،

Gregory F Treverton

غريغوري تريفرتون،
رئيس المجلس الوطني للاستخبارات

المستقبل بإيجاز

إننا نعيش حالة مفارقة: تساهم إنجازات العصرين الصناعي والمعلوماتي في تشكيل عالم مستقبلي يتميز بكونه أكثر خطورة وأغنى بالفرص على حد سواء أكثر من أي وقت مضى، وستحدد خيارات البشر فيما إذا كان المستقبل واعداً أو محفوفاً بالمخاطر.

ويعتبر النمو الذي حصل في العقود الماضية تاريخياً، حيث سهل تواصل البشر ومنح القوة للأفراد والجماعات والدول، إضافة إلى إخراج مليار من البشر من حالة الفقر خلال تلك الفترة. لكن نفس هذا النمو ولّد أيضاً صدمات مثل الربيع العربي، والأزمة المالية الدولية في عام 2008، وبروز سياسات شعبوية ومناهضة للنظم القائمة في العالم. وتكشف هذه الصدمات مدى هشاشة الإنجازات الحاصلة، وتبرز أهمية التغيرات العميقة في المشهد الدولي التي تنذر بمستقبل قريب مظلم وصعب.

ستشهد السنوات الخمس القادمة توترات متزايدة داخل البلدان وفيما بينها. سينخفض معدل النمو العالمي في الوقت الذي تتزايد فيه التحديات الدولية المعقدة، وسيتسع باستمرار نطاق الدول والمنظمات والأفراد النافذين الذين يشكلون العالم جيوسياسياً. وبغض النظر عن المآلات إيجابية كانت أم سلبية، فإن المشهد العالمي القادم يحمل معه نهايات عصر السيطرة الأمريكية بعد الحرب الباردة، وسينتهي معه ربما النظام العالمي المستند إلى قواعد نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. وسيصبح التعاون الدولي والحكم بطرق يتوقعها الناس أصعب كثيراً من ذي قبل، وسيهدد اللاعبون الذين يتمتعون بحق الفيتو بتعطيل التعاون في كل مرة، بينما تقوم "غرف الصدى" الإعلامية بتعزيز حقائق متنافسة لا حصر لها بما يقوض الفهم المتبادل للأحداث العالمية.

وستحمل أزمة التعاون هذه في طياتها اختلافات محلية وإقليمية ودولية حول الدور السليم للحكومات فيما يتعلق بقضايا عدة بدءاً من الاقتصاد إلى البيئة والدين والأمن وحقوق الأفراد، وستصبح المناقشات حول الحدود الأخلاقية -من له الحق بماذا- أكثر وضوحاً، بينما يهدد الاختلاف في القيم والمصالح بين الدول الأمن الدولي.

وقد يبدو من الأفضل فرض نظام ما على هذه الفوضى، ولكن في النهاية سيكون ذلك مكلفاً جداً على المدى القريب وسيبوء بالفشل على المدى البعيد، وستتطلب السيطرة على اللاعبين النافذين والمتزايدين في مجالات متعددة موارد لا مثيل لها في عصر من النمو البطيء والقيود المالية وأعباء الديون، وسيؤدي القيام بذلك داخلياً إلى نهاية الديموقراطية ونشوء الاستبداد أو الفوضى أو كليهما. ورغم أن القوة المادية ستبقى ضرورية لسلطة الدولة أو السلطة الجيوسياسية، فإن اللاعبين الأكثر قوة في المستقبل سيستغلون الشبكات والعلاقات والمعلومات للتنافس والتعاون. هذا هو الدرس المستقى من سياسات القوة العظمى في القرن العشرين، حتى وإن كان على تلك القوى أن تتعلمه مرة بعد أخرى .

لقد كانت حروب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالوكالة وخاصة في فييتنام وأفغانستان نذيراً لنزاعات ما بعد الحرب الباردة والحروب القائمة في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا هذه الأيام، حيث يتجنب الخصوم الأقل قوة الحسم من خلال استراتيجيات الحرب غير المتكافئة (المتماثلة) والإيديولوجيا والتوترات الاجتماعية. وستتوسع دائرة التهديدات الإرهابية في العقود القادمة مع البروز المتزايد لمجموعات صغيرة وأفراد يستغلون التقنيات والأفكار والعلاقات الجديدة لصالحهم.

في الوقت ذاته، تبقى الدول مهمة جداً، حيث ستصبح كل من الصين وروسيا أكثر جرأة، بينما يستغل المعتدون الإقليميون واللاعبون غير الحكوميين الفرص لتحقيق مصالحهم. سيشجع التشكيك في قدرة الولايات المتحدة والغرب المنكفئ على ذاته وتآكل معايير التدخل لحل النزاعات وحقوق الإنسان كل من الصين وروسيا على اختبار نفوذ الولايات المتحدة. ولذلك السبب، ستبقى "المنطقة الرمادية" لتعدياتهما وأشكال التعطيل المختلفة التي يقومان بها دون مستوى الحرب الساخنة ولكنها ستجلب مخاطر جمة بسبب سوء الحسابات. وستؤدي الثقة المفرطة بأن القوة المادية يمكن أن تضبط التصعيد إلى زيادة مخاطر النزاعات بين الدول إلى مستويات لم نشهدها منذ الحرب الباردة. وحتى إن تم تجنب الحرب الباردة، فإن النموذج الحالي لـ "التعاون الدولي الذي قد يساعدنا في تحقيق الإنجازات" -مثل التعاون بشأن التغير المناخي- يخفي وراءه اختلافات كبيرة في القيم والمصالح بين الدول ويفعل القليل للتخفيف من الإصرار على السيطرة ضمن الأقاليم، وهكذا تقود هذه الاتجاهات إلى عالم تسوده دوائر النفوذ.

لا تبدو الصورة في الداخل أفضل لكثير من البلدان. بينما أدت عقود من الاندماج العالمي والتقدم التكنولوجي في إثراء الأغنياء وساعدت في إخراج مليار إنسان من حالة الفقر وخاصة في آسيا، إلا أنها أدت إلى تآكل الطبقات الوسطى في الغرب وغذت النزعات المعادية للعولمة. إن موجات الهجرة اليوم هي الأكبر منذ 70 عاماً، مما يجعل شبح الإفلاس يخيم بشكل متزايد على صناديق المساعدات الاجتماعية ويزيد التنافس على الأعمال، ويعزز الدعوات المعادية للمهاجرين والنخبة، كما سيؤدي النمو المتباطئ مقترناً بالأزمات المتكررة في سوق العمل بسبب التكنولوجيا إلى تهديد جهود محاربة الفقر ويرفع من مستوى التوتر داخل البلدان في السنوات القادمة، مما يغذي النزعات القومية نفسها التي تساهم في التوتر بين الدول.

لكن هذا المستقبل القريب الحالك ليس مؤكداً بعد، وفيما إذا كانت السنوات الخمس أو العشرين القادمة أكثر إشراقاً أو قتامة فإن ذلك يعتمد على ثلاثة خيارات: كيف سيعيد الأفراد والمجموعات والحكومات تفاوضهم حول ما يتوقعونه من بعضهم البعض لخلق نظام سياسي في عصر يسوده أفراد أقوياء واقتصادات سريعة التغير؟ إلى أي مدى ستقوم القوى الدولية إضافة إلى الأفراد والمجموعات بصياغة نماذج أو أطر جديدة للتعاون والتنافس الدوليين؟ إلى أي مدى ستقوم الحكومات والمجموعات والأفراد بالتحضير حالياً للقضايا الدولية المتعددة الأوجه مثل التغير المناخي والتقنيات المؤثرة في حياتنا؟

ثلاث قصص أو سيناريوهات -"الجزر" و"المدارات" و"المجتمعات المحلية"- تستكشف كيف يمكن للاتجاهات والخيارات أن تتقاطع لتخلق مسارات مختلفة نحو المستقبل، وتؤكد هذه السيناريوهات على استجابات بديلة لتقلبات المدى القريب على المستويات الوطنية (الجزر)، والإقليمية (المدارات)، والحكومات الفرعية والمجموعات العابرة للحدود (المجتمعات المحلية أو المجموعات).

- ***الجزُر*** يبحث هذا السيناريو في إعادة بناء الاقتصاد العالمي بشكل يؤدي إلى فترات طويلة من النمو البطيء أو المعدوم، مما يمثل تحدياً للنماذج التقليدية للازدهار الاقتصادي وافتراض أن العولمة ستستمر في التوسع، ويشدد السيناريو على التحديات التي تواجهها الحكومات في تحقيق احتياجات الأمن الاقتصادي والفعلي للمجتمعات في الوقت الذي ترتفع فيه ردود الأفعال الشعبية ضد العولمة، وتساهم التقنيات الناشئة في تغيير العمل والتجارة، ويزداد عدم الاستقرار السياسي. ويركز السيناريو على الخيارات التي ستواجهها الحكومات في ظروف قد تغري البعض في الانكفاء على الذات وتخفيض الدعم للتعاون المتعدد الأطراف وتبني سياسات حمائية بينما يجد الآخرون طرقاً للاستفادة من المصادر الجديدة للنمو الاقتصادي والإنتاجية.

- ***المدارات*** يستكشف هذا السيناريو التوترات المستقبلية الناشئة بسبب تنافس القوى الرئيسية التي تسعى لتثبيت دوائر نفوذها بينما تحاول تحقيق الاستقرار الداخلي. ويتفحص السيناريو كيف يمكن أن تتضافر اتجاهات المشاعر القومية المتنامية ونماذج الصراع المتغيرة والتقنيات المعطلة أو الإحلالية الناشئة والتعاون الدولي المتناقص لتزيد من مخاطر النزاع بين الدول. ويركز هذا السيناريو على خيارات السياسات المستقبلية للحكومات والتي يمكن أن تعزز الاستقرار والسلم أو تؤدي إلى استفحال التوتر. ويستعرض السيناريو استخدام سلاح نووي في حالة غضب، مما يدفع الناس في العالم للتفكير كي لا يحصل ذلك مرة أخرى.

- ***المجتمعات المحلية أو المجموعات*** يُظهر هذا السيناريو كيف يمكن أن تؤدي توقعات السكان المتنامية -ولكن مع تناقص قدرة الحكومات الوطنية- إلى فتح المجال أمام الحكومات المحلية والفاعلين الخاصين بما يشكل تحدياً للافتراضات التقليدية حول معنى الحكم. وتبقى تكنولوجيا المعلومات الأمر الأهم وذلك في وقت أثبتت فيه الشركات وجماعات التأييد والجمعيات الخيرية والحكومات المحلية أنها أكثر مهارة وأسرع من الحكومات الوطنية في إيصال الخدمات بهدف إقناع الناس بدعم أجنداتها. وستبدي معظم الحكومات الوطنية المقاومة، إلا أن حكومات وطنية أخرى ستتخلى عن بعض السلطة للشبكات الناشئة. وفي كل مكان، من الشرق الأوسط ووصولاً إلى روسيا، ستصبح السيطرة أصعب.

كما تشير مفارقة النمو، فإن نفس الاتجاهات التي تولد مخاطر قريبة المدى يمكن لها أن تخلق فرصاً لنتائج أفضل على المدى البعيد. وإذا حالف العالم الحظ بما يكفي ليستفيد من هذه الفرص، فإن المستقبل سيكون أكثر سلاماً مما تقترحه السيناريوهات الثلاثة. وفي المشهد الدولي الناشئ المليء بالمفاجئات والتقلبات، فإن الدول والمنظمات الأكثر قدرة على استغلال مثل هذه الفرص ستكون تلك التي تتمتع بالمرونة التي تمكّنها من التكيف مع الظروف المتغيرة والمثابرة في وجه المحن المفاجئة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعافي بسرعة. وتستثمر تلك الدول في البنية التحتية واكتساب المعارف والعلاقات التي تؤهلها لإدارة الصدمات، إن كانت اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية أو سيبرانية.

وبشكل مماثل، فإن أكثر المجتمعات صلابة هي تلك التي تطلق وتتبنى الطاقات الكاملة لكافة أفرادها، بما في ذلك النساء والأقليات أو أولئك الذين تأثروا سلباً بالاتجاهات الاقتصادية أو التقنية مؤخراً، حيث تسير هذه المجتمعات مع التيارات التاريخية بدل أن تسير ضدها، بشكل تستفيد من طيف المهارات البشرية المتنامي دوماً لصناعة المستقبل. وفي كافة المجتمعات، وحتى في أحلك الظروف، سيكون هناك أناس يختارون تحسين ظروف الآخرين والإسهام في سعادتهم وأمنهم من خلال تطبيق التقنيات التحويلية بالشكل المناسب. بينما يكون العكس صحيحاً أيضاً - حيث تزداد قوة القوى المدمرة أكثر من أي وقت مضى- ويصبح اللغز الذي ستواجهه الحكومات متمثلاً في كيفية مزج الثروات الفردية والجماعية والوطنية بشكل يُنتج أمناً وازدهاراً وأملاً بطريقة مستدامة.

خريطة المستقبل

أطفال فييتناميون يسيرون إلى منازلهم من المدرسة.

خريطة المستقبل

إن قصتنا حول المستقبل تبدأ وتنتهي بمفارقة: إن نفس الاتجاهات التي تشير إلى مستقبل قريب صعب -رغم التقدم الحاصل في العقود الأخيرة- تحمل في طياتها فرصاً لخيارات تتمخض عن مستقبل أكثر أملاً وأمناً. وفي الصفحات القادمة، نستخدم آفاق زمنية متعددة للمساعدة في استكشاف المستقبل من مناظير مختلفة بهدف توضيح مخاطر التقلبات المفاجئة والتبدلات العميقة ذات الحركة البطيئة والتنبيه بشأن النقاط الهامة للقرارات.

ونبدأ باستكشاف "الاتجاهات الرئيسية" التي تقوم بتغيير المشهد الدولي وتوتوضح مفارقة اليوم. كما نناقش كيف تقوم هذه الاتجاهات "بتغيير طبيعة السلطة والحوكمة والتعاون" كطريقة تساعدنا في تشخيص سبب وكيفية تغير الديناميكيات الدولية لتصبح أكثر تحدياً في الأعوام الأخيرة.

ولعدم وجود الكثير من الخيارات الفردية والسياسية والتجارية المختلفة، فإن المسار الحالي لديناميكيات الاتجاهات والسلطة سيؤول إلى "مستقبل قريب مليء بالتوترات المتصاعدة."

وبالانتقال إلى مجال آخر، نستكشف كيف يمكن للاتجاهات أن تؤول في السنوات الـ 20 القادمة من خلال "ثلاثة سيناريوهات للمستقبل البعيد: الجزر والمدارات والمجتمعات المحلية". حيث يحدد كل سيناريو نقاط القرار التي قد تقود إلى مستقبل أكثر إشراقاً أو قتامةً وتؤدي إلى عواقب لفرضيات تخطيط السياسة الخارجية.

أخيراً، سنناقش الدروس التي تقدمها هذه السيناريوهات فيما يتعلق بالفرص والتنازلات خلال إنشاء المستقبل، بدل الاستجابة له فقط.

وقد قمنا خلال الوثيقة بوضع عناوين رئيسية خيالية من المستقبل لإلقاء الضوء على أنواع التقلبات التي يمكن أن تنجم في أي لحظة عن تحول الاتجاهات الرئيسية.

اتجاهات تساهم في تغيير المشهد الدولي

الاتجاهات الدولية والعواقب الرئيسية حتى 2035

الأغنياء يشيخون بعكس الفقراء. في الوقت الذي تتقلص فيه الشريحة العمرية لمن هم في سن العمل في البلدان الغنية والصين وروسيا، فإن تلك الشريحة تزداد في الدول النامية والفقيرة وخاصة في أفريقيا وجنوب آسيا مما يزيد من الضغوط على المستويات الاقتصادية والتوظيفية والعمرانية والرفاه الاجتماعي ويدفع إلى موجات من الهجرة، ولذا سيكون التدريب والتأهيل التعليمي المستمرين في غاية الأهمية للدول المتطورة والنامية على حد سواء.

الاقتصاد العالمي يتبدل. سوف يستمر النمو الاقتصادي الضعيف في المستقبل القريب، وستواجه الاقتصادات الكبرى تقلص الفئة العاملة وتضاؤل المكاسب الإنتاجية خلال مرحلة التعافي من الأزمة المالية لسنة 2008-2009 مع ارتفاع في الديون وانخفاض في الطلب ومزيد من الشكوك حول العولمة، وستحاول الصين الانتقال إلى اقتصاد المستهلك بعد مرحلة طويلة من التركيز على التصدير والاستثمار، وسيهدد النمو المنخفض عملية تقلص مستويات الفقر في الدول النامية.

التكنولوجيا تسرّع من النمو ولكنها تسبب التقلبات. سوف تزيد التطورات التكنولوجية السريعة من وتيرة التغيير وتخلق فرصاً جديدةً ولكنها سوف تفاقم الانقسامات بين الرابحين والخاسرين، وتهدد الأتمتة والذكاء الاصطناعي بتغيير الصناعات بشكل أسرع مما تستطيع الاقتصادات التكيف معه، مما قد يؤدي إلى التخلي عن العاملين والحد من المسار الاعتيادي لنمو الدول الفقيرة، وستُحدث التقنيات البيولوجية مثل التحرير (التعديل) الجيني ثورة في الطب والمجالات الأخرى، بينما تزيد من حدة الاختلافات الأخلاقية.

الأفكار والهويات تدفع بموجة من الإقصاء. سيرفع التواصل العالمي المتزايد وسط معدلات النمو الضعيفة من التوترات داخل المجتمعات وفيما بينها، وستزداد الموجات الشعبوية في اليمين واليسار مما يهدد الليبرالية، وسيستخدم بعض القادة المشاعر القومية لترسيخ السيطرة، كما سيصبح النفوذ الديني أكثر أهمية وتسلطاً من حكومات كثيرة، وستشهد معظم البلدان قيام القوى الاقتصادية بتعزيز أوضاع النساء ومنحهم المزيد من الأدوار القيادية، ولكننا سنشهد أيضاً بعض التراجعات.

سيصبح الحكم أصعب. سيطالب الناس الحكومات بتوفير الأمن والازدهار، ولكن عوامل النمو المتدني في الإيرادات وانعدام الثقة والاستقطاب إضافة إلى مجموعة من القضايا الناشئة ستعيق أداء الحكومة. وستوسع التكنولوجيا نطاق اللاعبين الذين يستطيعون إعاقة الإجراءات السياسية أو التحايل عليها. وستصبح إدارة القضايا العالمية أصعب مع ازدياد عدد الأطراف الفاعلة، ليشمل المنظمات غير الحكومية والشركات الكبرى والأفراد النافذين، مما يؤدي إلى مزيد من الجهود الاختصاصية والأقل شمولاً.

طبيعة النزاع تتغير. سترتفع مخاطر النزاع بسبب تحول المصالح بين القوى الرئيسية وتهديد الإرهاب المتنامي واستمرار التقلبات في الدول الضعيفة وانتشار التقنيات القاتلة والمعطلة، وستصبح حالات الفوضى الاجتماعية أكثر شيوعاً مع ازدياد الأسلحة الدقيقة بعيد المدى والأنظمة السيبرانية والروبوتات التي تستطيع استهداف البنى التحتية عن بعد، كما سيصبح الوصول إلى تكنولوجيا تصنيع أسلحة الدمار الشامل أسهل.

ستتطلب قضايا التغيرات المناخية والبيئة والصحة مزيداً من الاهتمام. ستتطلب مجموعة من المخاطر التي تشكل تهديداً وشيكاً وطويل الأمد العمل الجماعي، حتى وإن أصبح التعاون أكثر صعوبة. حيث ستؤدي الظواهر المناخية المتطرفة وشح المياه وإجهاد التربة الزراعية وانخفاض الأمن الغذائي إلى اضطرابات اجتماعية، وسيساهم ارتفاع مستوى البحار وزيادة حموضة المحيطات وذوبان الجليد والتلوث في تغيير أنماط الحياة، وهكذا سيزداد التوتر بسبب التغير المناخي. كما ستصبح إدارة الأمراض المعدية أصعب بسبب السفر المتزايد وسوء البنى التحتية الصحية.

الخلاصة

ستتضافر هذه الاتجاهات بوتيرة غير مسبوقة لتجعل الحكم والتعاون أكثر صعوبة وتغيِّر في طبيعة السلطة، بحيث تؤدي إلى تغير جوهري في المشهد الدولي. وستؤدي الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية بشكل خاص إلى توسيع دائرة الدول والمنظمات والأفراد القادرين على الفعل بطرق مؤثرة.

وسيبقى الاستقرار السياسي داخل الدول صعب المنال مع ارتفاع التوتر إلى أن تعيد المجتمعات والحكومات تفاوضها حول ما ينتظره كل طرف من الآخر. أما بين الدول، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة والقطب الواحد قد انتهت وقد يكون النظام العالمي المستند إلى قواعد ما بعد عام 1945 في طريقه إلى الزوال أيضاً. وستسعى بعض القوى الرئيسية والمعتدون الإقليميون إلى ترسيخ مصالحهم بالقوة، لكنهم سيجدون أن النتائج سريعة الزوال حيث يكتشفون أن أشكال القوة التقليدية والمادية أقل قدرة على تأمين واستدامة النتائج في بيئة يتنامى بها عدد اللاعبين الذين يستخدمون حق الفيتو.

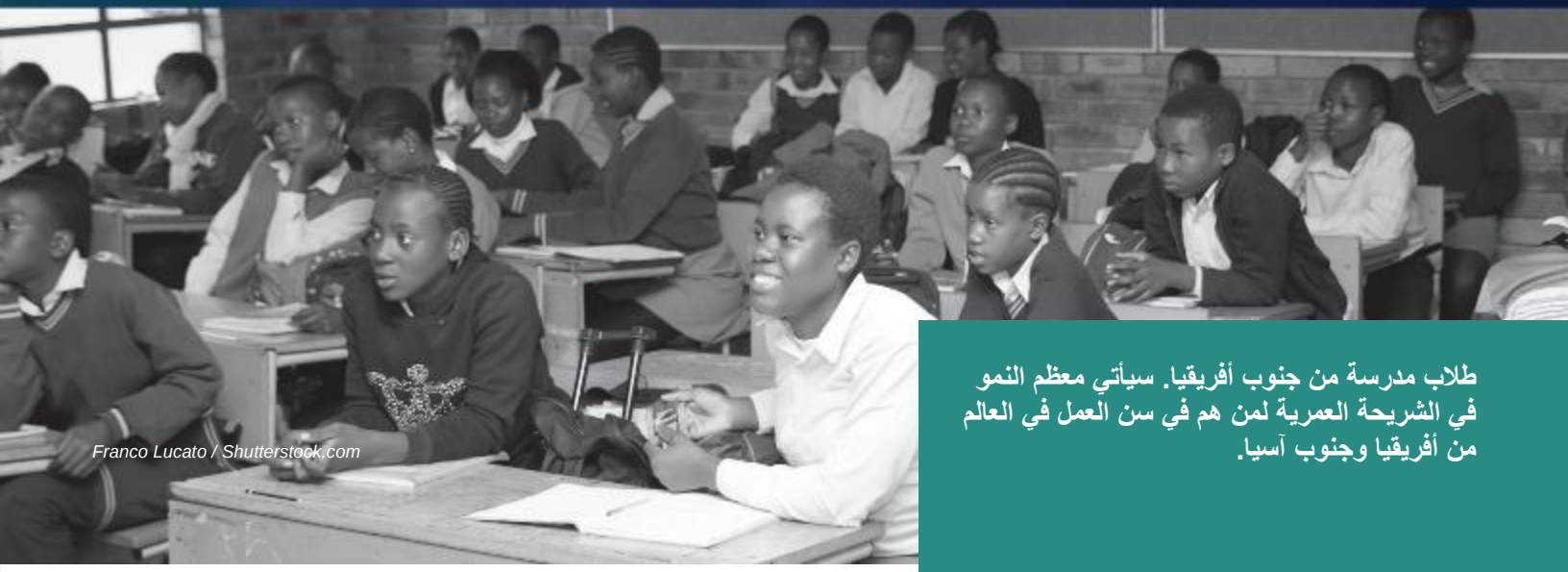

طلاب مدرسة من جنوب أفريقيا. سيأتي معظم النمو في الشريحة العمرية لمن هم في سن العمل في العالم من أفريقيا وجنوب آسيا.

اتجاهات تساهم في تغيير المشهد الدولي

يفسح عصر ما بعد الحرب الباردة المجال لحالة استراتيجية جديدة، حيث ستتلاقى الاتجاهات الحديثة والمستقبلية خلال السنوات الـ 20 القادمة بوتيرة غير مسبوقة لتزيد من عدد القضايا وتعقيداتها كالهجمات السيبرانية أو الإرهاب أو الطقس المتطرف والتي تمثل مخاطر حدوث اضطرابات وشيكة، وستؤدي التغيرات الديموغرافية إلى الضغط على القوى العاملة والرفاه والاستقرار الاجتماعيين. إن العالم الغني يشيخ بخلاف معظم المجتمعات الفقيرة والتي تعاني علاوة على ذلك من تزايد مستمر في عدد الذكور. وهناك المزيد من الناس الذين يسكنون المدن التي يزداد تعرض بعضها لمخاطر ارتفاع مستوى البحار والفيضانات والعواصف. لذا فإن الكثير من الناس ينتقلون، إما منجذبين برؤى لحياة أفضل أو هاربين من الرعب الناجم عن الصراعات. وقد أصبح التنافس على الوظائف عالمياً في الوقت الذي تساهم فيه التكنولوجيا وخاصة الأتمتة الشاملة في خلق الاضطرابات بأسواق العمل. كما ستساهم التكنولوجيا في زيادة قوة الأفراد والمجموعات الصغيرة وتربط الناس بشكل لا سابق له، ولكن في نفس الوقت، ستساهم القيم والقوميات والدين في تفريقهم عن بعضهم بشكل مضطرد.

وعلى الصعيد الوطني، ستتسع الفجوة بين التوقعات الشعبية وأداء الحكومة، وفي واقع الأمر فإن الديموقراطية بحد ذاتها لن تبقى أمراً بديهياً. أما على الصعيد العالمي، فإن تزايد قوة الأفراد والمجموعات الصغيرة سيصعب تنظيم العمل الجماعي ضد المشاكل العالمية الرئيسية كالتغير المناخي. وسيصبح من الواضح أن المؤسسات الدولية لا تتناسب مع المهمات المستقبلية، وخاصة عندما تتبنى على نحو غير ملائم المجموعات الصغيرة والأفراد حديثي النفوذ.

في نفس الوقت، فإن مخاطر النزاعات ستتنامى، ولن تبقى الحروب محصورة في ساحة المعركة وستركز أكثر على تعطيل المجتمعات، باستخدام أسلحة سيبرانية عن بعد أو إرهابيين انتحاريين من الداخل. وستصبح التهديدات الصامتة مثل تلوث الهواء المزمن وشح المياه والتغيير المناخي أكثر وضوحاً مما يقود إلى مزيد من الصدامات بالمقارنة مع الماضي وذلك لأن تشخيص هذه القضايا وإجراءات التعامل معها سيبقى مثارا للانقسام في أنحاء العالم.

الأغنياء يشيخون بعكس الفقراء

سيزداد عدد سكان العالم ويصبحون أكبر سنا وسيرتفع تركيزهم في المناطق الحضرية، وذلك على الرغم من تباطؤ النمو السكاني في العالم، وسيختلف التأثير على الدول بشكل فردي، حيث تشيخ الاقتصادات الرئيسية بينما تبقى الدول النامية شابة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من 7,3 مليار إلى 8,8 مليار إنسان تقريباً بحلول 2035. وإذا أخذنا معدلات الخصوبة العالية في أفريقيا وأجزاء من آسيا، تلك المعدلات التي تعتبر ضعف باقي دول العالم، فمن المتوقع أن تزداد الشريحة العمرية لمن هم في سن العمل بشكل غير مسبوق. وقد يقود هذا الازدياد إلى تقدم اقتصادي أو إلى كارثة، حيث يعتمد ذلك على مدى نجاح حكومات ومجتمعات تلك الدول في زيادة الاستثمار في التعليم والبنى التحتية والقطاعات الرئيسية الأخرى.

وستتغير أنماط العمل والبرامج الاجتماعية بشكل كبير، في الدول المعمرة والشابة على حد سواء. وقد أصبحت شريحة من يفوقون الـ 60 عاماً أسرع الشرائح العمرية نمواً. وستزيد المجتمعات المعمرة الناجحة من إشراك المسنين والشباب والنساء في القوة العاملة لتعويض النقص الحاصل في البالغين الذين هم بسن العمل. وسترتفع متوسطات الأعمار بحلول 2035 في اليابان (52,4) وفي كوريا الجنوبية (49,4) وفي ألمانيا (49,6)، وفي عدة دول أخرى. وستتأثر أوروبا بشدة إضافة إلى كوبا (48)، روسيا (43,6) والصين (45,7). وتعمّر الولايات المتحدة بمعدلات أبطأ -حيث سيصل متوسط العمر تقريباً إلى 41 عاماً بحلول 2035- وتحافظ على شريحة عمرية متنامية لمن هم في سن العمل.

- ستتشكل **المجتمعات الشابة بشكل مزمن** -مع متوسط عمر يبلغ 25 عاماً- تحدياً لأجزاء من أفريقيا وآسيا وخاصة في الصومال وأفغانستان وباكستان والعراق واليمن، علماً أن هذه المجتمعات كانت تاريخياً أكثر عرضة للعنف وعدم الاستقرار. ولكن حتى في الدول الشابة، فإن عدد المسنين الذين يحتاجون إلى الدعم سيزداد مما يرفع الحاجة إلى البنى التحتية وشبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي.

ووفق توقعات الأمم المتحدة في كل انحاء العالم فإن عدد الناس الذين سيبلغون سن العمل سينخفض بحدة خلال العقدين القادمين مقارنة بالعقدين الماضيين، من 1,2 مليار شخص في 1995-2015 إلى 850 مليون في 2015-2035. ولكن سيتمركز معظم هؤلاء العاملون الجدد في جنوب آسيا وأفريقيا، كما سيكون الكثير منهم عالقون في اقتصادات تواجه صعوبات في خلق وظائف جديدة في الاقتصاد العالمي الحديث بسبب عدم كفاية البنى التحتية وعجز نظم التعليم والفساد ونقص فرص النساء.

- وسيشكل إدماج النساء في القوة العاملة تحدياً بشكل خاص بسبب المعايير الثقافية السائدة منذ زمن، لكن دراسة قام بها معهد ماكنزي الدولي أظهرت أن مبادرة كهذه يمكن أن تعزز الإنتاج والطاقات. ووفق هذه الدراسة، يمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 10 بالمئة بحلول 2025 وذلك إذا تم تعزيز دور النساء ورفع رواتبهن في كل منطقة بما يعادل رواتب أكثر البلدان إنصافاً في المنطقة المحددة. وركز معهد ماكنزي على التحسينات في التعليم والإحتواء المالي والرقمي والحماية القانونية والتعويض للقائمين بالرعاية كأمور حاسمة لتحقيق المكاسب في مجال مساواة الجنسين والفائدة لكل العاملين في نهاية المطاف.

المزيد من الناس يعيشون في المدن. ستعزز الاتجاهات الديموغرافية الضغط الشعبي الذي يهدف إلى الحصول على سياسات عامة فعالة وخاصة لتوفير الخدمات والبنى التحتية الضرورية لدعم تجمعات بشرية حضرية متنامية باضطراد. إن أكثر من نصف سكان العالم بقليل يعيشون اليوم في المدن، وهذا الرقم مرشح للازدياد إلى الثلثين بحلول 2050. ومن المرجح أن تنجح الدول المعمرة التي تعدل في الرعاية الصحية والأجور والبرامج الاجتماعية وأنظمة التجنيد العسكري في استيعاب الاتجاهات الديموغرافية، بينما يمكن أن تستفيد الدول ذات الشرائح العمرية الشابة من التركيز على التعليم والتوظيف. ولكن ستبقى سياسات الهجرة والعمل سبباً للانقسامات في المستقبل القريب، رغم أنه مع مرور الزمن -ومع التدريب والتعليم- يمكن أن تعالج هذه السياسات مشاكل العمل الحرجة في المجتمعات المعمرة.

التغيرات المتوقعة في الشريحة السكانية لمن هم في سن العمل (15-64) 2015-2035، بلدان مختارة

ستنمو الشريحة السكانية لسن العمل بالشكل الأكبر في دول جنوب آسيا وأفريقيا، حيث مستويات التعليم هي الأسوأ، مما يضع تلك البلدان في وضع ضعيف ضمن تطور الاقتصاد العالمي الذي يفضل عمالة تتمتع بمهارة عالية.

وسيحدث التناقص الأكبر للشريحة السكانية لمن هم في سن العمل في الصين وأوروبا، حيث من المرجح أن تتوفر أعلى فرص توظيف للعمالة الماهرة وقطاع الخدمات.

وعلى مستوى العالم، ستتناقص حاجة التصنيع ذو القيمة المضافة المنخفضة إلى العاملين غير المهرة إلى حدها الأدنى بسبب الأتمتة والذكاء الاصطناعي والتطورات الأخرى في مجال التصنيع، ذلك التصنيع الذي يعتبر تاريخياً الخطوة الأساسية للتطور الاقتصادي للدول الفقيرة وطريقاً لازدهار العاملين الطموحين.

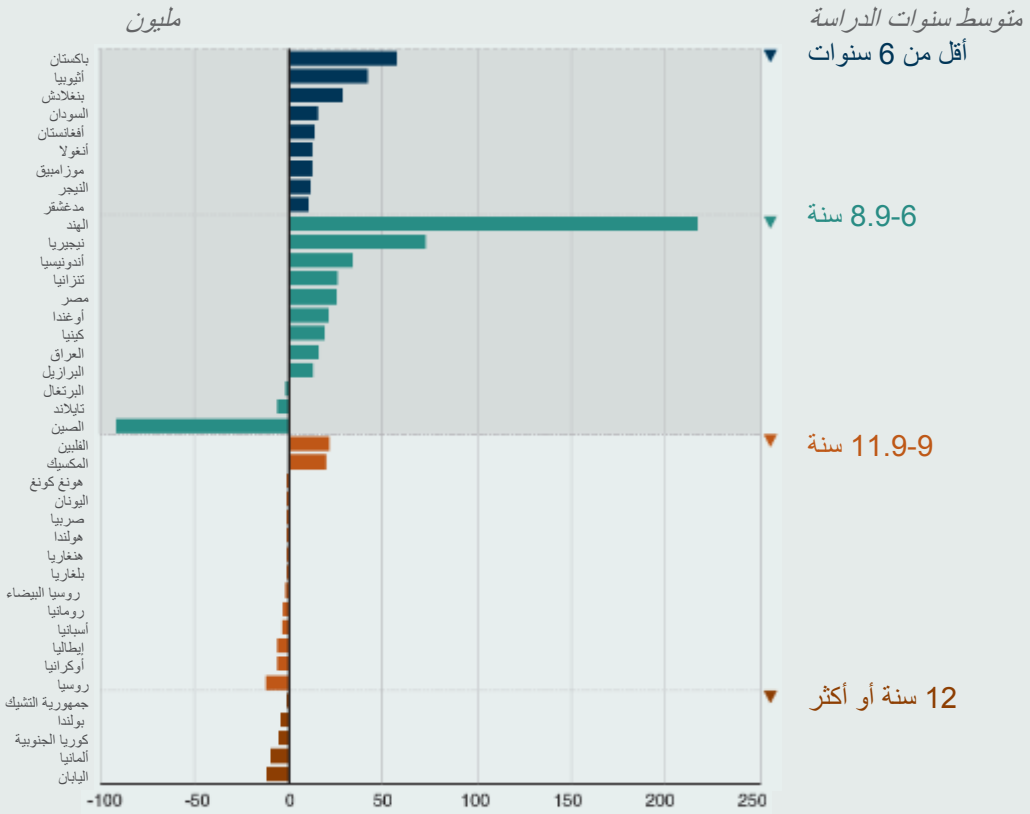

ملاحظة: الدول الـ 40 المميزة في هذا الرسم هي الدول التي تتمتع بأكبر تزايد وأكبر تناقص في الشريحة السكانية لمن هم في سن العمل، بالأرقام المطلقة. المصدر: بيانات عدد السكان وفق الأمم المتحدة (توقع وسطي).

عدد سكان المناطق الحضرية في العالم في ازدياد مستمر بسبب نمو المدن بكافة أحجامها

ستستوعب المدن ما بين 2015 و2035 حصة الأسد من زيادة عدد السكان المقدرة بـ 20%، حيث سيتدفق الناس من المناطق الريفية ليسكنوا في المدن المزدحمة بسكانها. وسيزداد عدد المدن بكافة أحجامها باستمرار، وخاصة "المدن العملاقة" التي يقطنها 10 ملايين أو أكثر، والتي سنجدها في كل قارة باستثناء أستراليا.

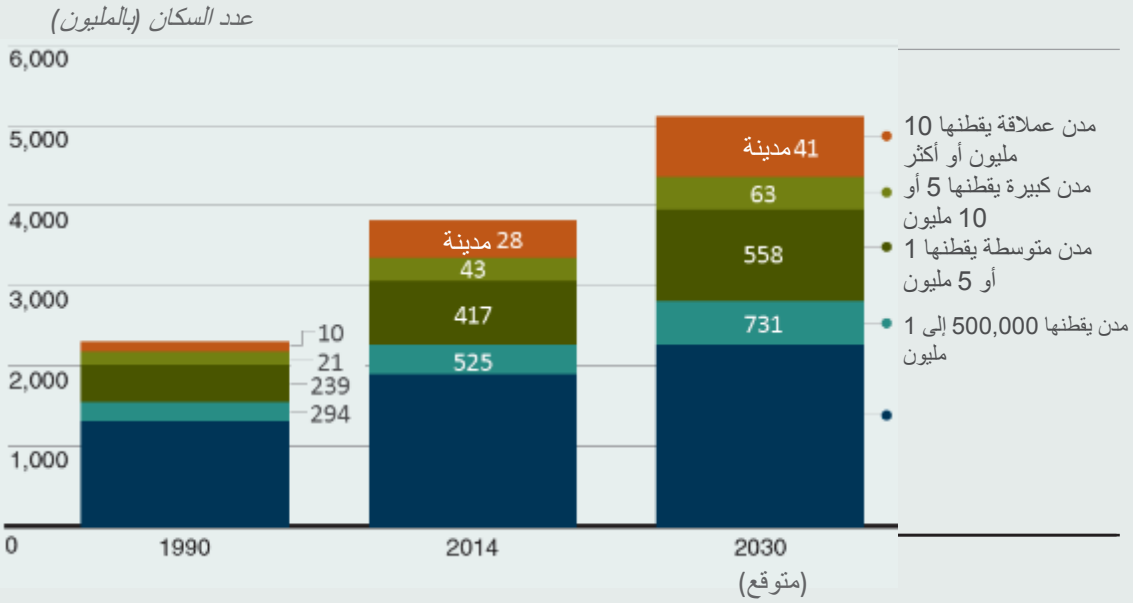

المصدر: الأمم المتحدة، دائرة الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، "آفاق التحضر في العالم، إصدار 2014".

- سيستمر تركز النمو السكاني في مناطق عرضة لارتفاع مستوى البحار والفيضانات والعواصف. وبحلول 2035، سيزيد عدد سكان المناطق الساحلية المنخفضة في العالم حوالي 50% عن عام 2000، مع ازدياد الرقم في آسيا بأكثر من 150 مليون وفي أفريقيا بأكثر من 60 مليون. وستستمر عدة مدن عملاقة مثل بانكوك وهوتشي منه وجاكرتا ومانيلا بالانخفاض بسبب الإفراط في سحب المياه الجوفية والنشاطات الجيولوجية الطبيعية.

المزيد من الناس ينتقلون . . . ستبقى موجات الهجرة مرتفعة في العقدين القادمين حيث يبحث الناس عن فرصة اقتصادية ويحاولون الهروب من مناطق النزاع والظروف البيئية المتفاقمة. وقد وصل عدد المهاجرين ما بين الدول -أو الأشخاص الذين يقطنون خارج دول ولادتهم- والنازحين عنوة إلى أعلى مستوى مسجل على الإطلاق في عام 2015 ليبلغ 244 مليون مهاجر دولي و65 مليون نازح تقريباً. وباختصار، هناك شخص لاجيء أو نازح أو طالب لجوء مقابل كل 112 شخص في العالم. ومن المرجح أن يستمر تزايد عدد المهاجرين بين الدول واللاجئين والنازحين بسبب الفوارق الكبيرة في الدخل بين المناطق والنزاعات المستمرة والتوترات العرقية والدينية المدمرة، وسيبقى عدد الناس المنتقلين من مكان إلى آخر كبيراً بل ربما يزداد بسبب تفاقم الضغوط البيئية.

. . . وهناك المزيد من الذكور. تشير الزيادة الحاصلة مؤخراً في عدد الرجال بالمقارنة مع عدد النساء في العديد من دول الشرق الأوسط وفي شرق وجنوب آسيا بأن تلك الدول تعاني من التوتر ومن التأثير الثقافي المزمن، ويعود ذلك بشكل كبير لعمليات الإجهاض الانتقائي حسب جنس المولود وقتل الأطفال الإناث والإهمال المتعمد للإناث، وتشهد الصين والهند حالياً أعداداً كبيرة من الذكور الذين لايستطيعون الزواج على المدى المنظور. وتتطلب اختلالات النوع (الجنس) عقوداً لتصحيحها، مما يؤدي إلى مزيد من الجريمة والعنف خلال فترة التصحيح.

سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، 1820-2015

يعرف الفقر المدقع بأنه الوضع الذي يكون فيه استهلاك (دخل) الفرد أقل من 1,90 دولار في اليوم، وذلك كقوة شرائية معادلة (مع أخذ اختلاف الأسعار بين الدول والتضخم بعين الاعتبار).

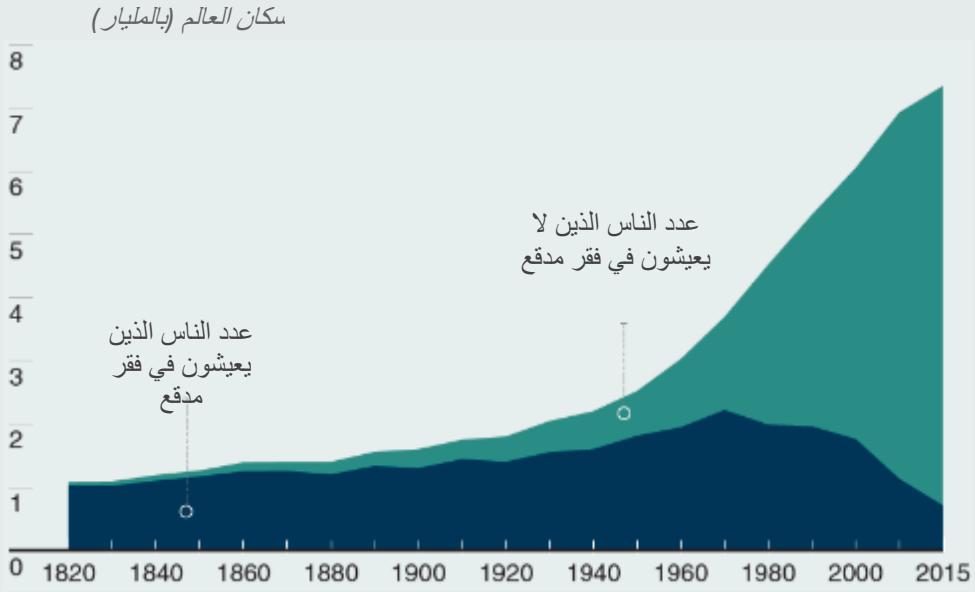

المصدر: OurWorldinData.org ماكس روزِر استناداً إلى معلومات البنك الدولي وبورغونيون وماريسون.

الاقتصاد العالمي يتغير

ستتغير الاقتصادات في أنحاء العالم بشكل كبير في المستقبل القريب والبعيد، وستحاول الاقتصادات الغنية أن توقف التراجعات الأخيرة في النمو الاقتصادي والمحافظة على أنماط حياتية معينة رغم تقلص الشريحة السكانية لمن هم في سن العمل وتضاؤل الأرباح التاريخية للانتاج العالي. وسيحاول العالم النامي المحافظة على التقدم الذي حققه مؤخراً في القضاء على الفقر المدقع وإدماج الشريحة السكانية المتزايدة لمن هم في سن العمل بسرعة في اقتصاده. ولكن سيتعرض العالمان المتطور والنامي على حد سواء لضغوط بخصوص إيجاد خدمات وقطاعات ومهن جديدة تعوض عن أعمال التصنيع التي ستقضي عليها الأتمتة والتقنيات الأخرى، وذلك عن طريق تعليم العمال وتدريبهم.

الفقر المدقع يتناقص. لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في الصين ودول أخرى خاصة في آسيا في رفع مستوى المعيشة بشكل تاريخي لحوالي مليار إنسان منذ عام 1990، مما خفَّض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في "فقر مدقع" (أقل من 2 دولار) من 35 إلى حوالي 10 بالمئة، ولا يعتبر العيش على دولارين في اليوم أمراً سهلاً بكل المقاييس ولكنه يجنب الناس شبح الجوع. ولكن تحسن مستوى المعيشة أدى إلى تغير السلوك في الوقت الذي رفع فيه من مستوى التوقعات والمخاوف بشأن المستقبل.

الطبقات الوسطى في الغرب تتقلص. لقد أدى ازدهار التصنيع ذو التكلفة المنخفضة والمترافق مع الأتمتة المدفوعة جزئياً بضغوط الحاجة إلى خفض التكاليف بسبب المنافسة إلى التأثير سلباً على أجور الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة وأوروبا خلال العقود العديدة الماضية، ولكن ذلك في الوقت ذاته جلب فرصاً جديدة للعالم النامي وخفّض تكاليف السلع بشكل كبير للمستهلكين في أنحاء العالم.

وتعتبر الأجور الراكدة أكبر دليل على الدافع القاسي لرفع مستوى فعالية التكلفة (التكلفة المثالية): حيث ارتفعت مداخيل العائلات المتوسطة في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وإيطاليا وفرنسا بأقل من 1 بالمئة في السنة من منتصف ثمانينات القرن الماضي وحتى الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد شهدت فترة ما بعد الأزمة استراحة قصيرة بالرغم من بعض التحسن في الولايات المتحدة في 2015. ويقدر معهد ماكنزي أن ثلثي العائلات في الاقتصادات المتطورة كانت تتمتع بمداخيل حقيقية في عام 2014 تعادل مستويات الدخل لعام 2005 أو أدنى منها.

سيكون النمو ضعيفاً. سيستمر الاقتصاد العالمي خلال السنوات الخمس القادمة في محاولاته الشاقة لاستئناف النمو، حيث تسترد اقتصادات العالم الرئيسية عافيتها ببطء من أزمة 2008 وتبذل جهودها للتعامل مع الزيادات الحادة في دين القطاع العام. وعلاوة على ذلك، سيواجه الاقتصاد العالمي أيضاً ضغوطاً سياسية تهدد التجارة المفتوحة في الوقت الذي تبذل الصين جهودا ضخمة لإعادة توجيه اقتصادها نحو نمو مبني على الاستهلاك. وكنتيجة لذلك، من المرجح أن تعاني معظم اقتصادات العالم الكبرى، على الأقل في المدى القريب، من أداء أقل من المستوى وفق المعايير التاريخية. وسيهدد النمو الضعيف المكاسب الأخيرة التي تحققت في تخفيض نسبة الفقر.

- ستستمر الصين والاتحاد الأوروبي -اثنان من اقتصادات العالم الثلاثة الكبرى- في محاولتهما لتطبيق تغييرات كبيرة وشاقة لزيادة النمو على المدى الطويل، وستمثل الصين أكبر لغز بينما تستمر في سعيها لرفع مستويات المعيشة في الوقت الذي تنتقل فيه من الاقتصاد الموجه المستند إلى الاستثمار إلى اقتصاد يتمحور حول المستهلك والخدمات. وفي الوقت ذاته، يحاول الاتحاد الأوروبي تعزيز نمو اقتصادي أكبر بينما يبذل جهوداً شاقة لإدارة مستويات عالية من الديون وانقسامات سياسية عميقة حول مستقبل مشروع الاتحاد الأوروبي.
- لقد غذت الأزمة المالية وتآكل الطبقة الوسطى وتنامي الإدراك العام حول عدم المساواة في الدخل -والتي يعود أصلها جميعاً إلى ما قبل الانكماش الاقتصادي لعام 2008- المشاعر في الغرب بأن تكاليف تحرير التجارة تفوق مكاسبه. وكنتيجة لذلك، فإن تحرير التجارة الدولية الذي يتمتع بتاريخ يمتد لـ 70 سنة يواجه انتكاسة كبرى، مما يقوض الآفاق المستقبلية لمزيد من التحرير التجاري ويزيد مخاطر ارتفاع اجراءات حماية التجارة. ولذا فإن العالم سيراقب عن كثب الولايات المتحدة والداعمين الآخرين التقليديين للتجارة لرؤية بوادر سياسات التقشف. وقد يكون التحرير الإضافي للتجارة الحرة مقصوراً على مزيد من القضايا الضيقة أو مجموعة من الشركاء

لنتخيل عنوان خبر مفاجئ في 2018 . . .

"روبن هودهاكر" يشل تجارة الأنترنت، و يقلب الأسواق رأساً على عقب

19 نوفمبر/تشرين الثاني – نيويورك

توقفت تجارة الأنترنت فجأة قبل أسبوع من بدء موسم التسوق لعيد الميلاد في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا بعد هجمات عديدة من قبل شخصية تعرف باسم "روبن هودهاكر". وتسببت الهجمات بالفوضى حيث غيرت حسابات المدفوعات على الأنترنت بمبلغ قد يصل إلى 100000 دولار كرصيد دائن أو مدين، مما أشعل نوبة من التسوق على الأنترنت أجبرت تجار التجزئة على إغلاق كافة التعاملات التجارية الرقمية. وأدى هذا الاضطراب إلى سقوط حر للأسواق المالية العالمية قبل تعليق العمليات التجارية في معظم البورصات بسبب عدم التأكد من مدى استمرار وتأثير هذه القرصنة.

تغير الدخل الحقيقي بالنسب المئوية للدخل العالمي (كقوة شرائية معادلة) من 1988 حتى 2008

يبين "رسم الفيل" الذي يظهر التغيرات في دخل العائلة الفعلي بين عامي 1989 و2008 بأن فترة عولمة الاقتصاد العالمي بمستواها الأعلى -والنمو السريع الذي عززته في الدول النامية- جلبت مكاسب دخل كبيرة للجميع باستثناء القسم الأفقر من ثلثي الشريحة السفلى للعائلات في العالم وباستثناء أثرى أثرياء العالم. ويقترح الرسم -والتنوعات اللاحقة له، التي تظهر مكاسب نسبية مختلفة بدرجة بسيطة بين المجموعات ولكن مع المحافظة على النموذج العام- بأن العولمة والتصنيع المتقدم قد جلبا مكاسب قليلة نسبياً للثلث الأعلى من العائلات في العالم باستثناء أثرى الأثرياء، وتتضمن هذه الشريحة العديد من العائلات التي يتراوح دخلها ما بين المنخفض والمتوسط في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى.

وتبين البيانات التي يستند إليها الرسم تغيرات حدود النسب المئوية (القطاع المئوي) للدخل فقط، ومن المحتمل أن تكون العائلات الفردية في أي بلد قد انتقلت للأعلى أو الأسفل ضمن حدود النسب المئوية وكنتيجة لذلك شهدت مكاسب أكبر أو أصغر بكثير من هذه المتوسطات العالمية.

نمو الدخل الحقيقي (نسبة مئوية)

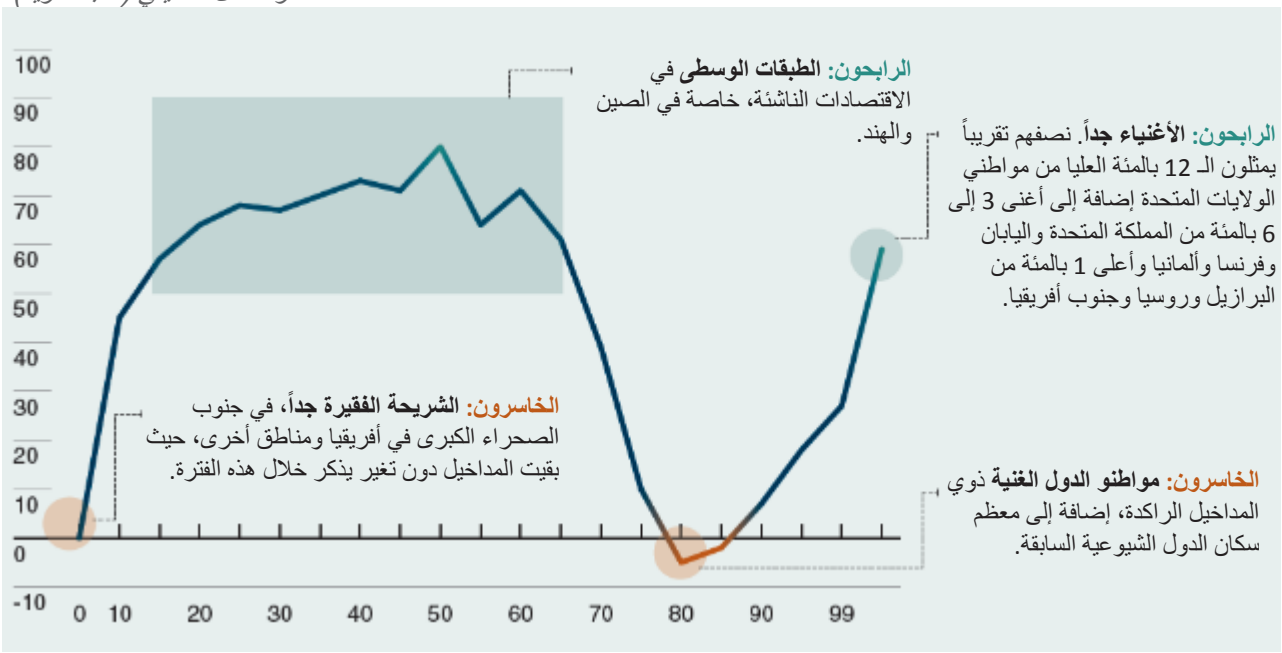

نسب توزيع الدخل العالمي

الأغنى — الأفقر

المصدر: برانكو ميلانوفيتش.

الهزات المالية والركود الاقتصادي

لقد أدى النمو الاقتصادي المستند على الديون في الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان خلال العقود العديدة الماضية إلى فقاعات سوق العقارات، وإنفاق شخصي غير مستدام وارتفاعات كبيرة في أسعار النفط والسلع الأخرى، وأدى بالنهاية في 2008 إلى أزمة مالية شاملة في الولايات المتحدة وأوروبا مما أدى إلى إضعاف الاقتصادات في أنحاء العالم. وحرصاً منها على تحفيز نمو أكبر قامت بعض البنوك المركزية بتخفيض معدلات الفائدة لما يقارب الصفر وحتى أدنى من الصفر، كما حاولت البنوك تعزيز الانتعاش من خلال التسهيل الكمي، حيث أضافت أكثر من 11 تريليون دولار إلى الموازنات العمومية للبنوك المركزية في الصين وأوروبا واليابان والولايات المتحدة بين 2008 و 2016.

ومنعت هذه الجهود حصول مزيد من عمليات التخلف للمعاهد المالية الرئيسية ومكنت الحكومات الأوروبية المحاصرة من الاقتراض بفوائد منخفضة. ولكنها لم تسبب نمواً اقتصادياً قوياً لأنها لم تحفز الحكومات أو الشركات أو الأفراد على زيادة الإنفاق. وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن هذه الجهود لم تحفز البنوك على زيادة الإقراض لدعم هذا الإنفاق وسط معايير حذرة جديدة وتضخم يقارب الصفر أو سلبي حتى.

وقد ساعدت جهود بكين مثلاً الهادفة إلى تغذية النمو منذ 2008 على دعم أسواق النفط والمواد الخام الأخرى، إضافة إلى دعم المنتجين الذين يقدمون هذه المواد في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ومع ذلك، فقد تراخت هذه الأسواق بسبب حقيقة مفادها أن نمو الصين الذي يستند بشكل كبير على الاستثمار لتعزيز القدرة الصناعية غير قابل للاستدامة.

وفي هذه البيئة ذات الفائدة المنخفضة والنمو المنخفض، بقي المستثمرون في حالة متقلبة، وقد تأرجحوا بين الحصول على عائدات أعلى في أسواق ناشئة وبين البحث عن ملاذات آمنة خلال فترات يسودها الخوف، واقتصروا على تقديم دعم لا يعول عليه لنمو اقتصاد ناشئٍ محتمل.

التكنولوجيا تعقد التطلعات على المدى البعيد

ستعاني معظم الاقتصادات الكبرى في العالم من تضاؤل الشريحة السكانية لمن هم في سن العمل، ولكن كافة الدول ستواجه تحديات المحافظة على الوظائف وتطوير عمال يتمتعون بتدريب جيد ومرونة كافية. وتهدد الأتمتة والذكاء الاصطناعي والابتكارات التكنولوجية الأخرى وجود قطاعات كبيرة من الأعمال الحالية في الشرائح العليا والسفلى من السلم الاقتصادي الاجتماعي بما في ذلك تصنيع التكنولوجيا المتطورة وحتى خدمات الإدارة.

- سيصبح إيجاد طرق جديدة لتعزيز الإنتاجية في الدول الغنية أكثر صعوبة. وسوف تضمحل العوامل المتعلقة بالأمور الديموغرافية وتحسين الكفاءة والاستثمار التي كانت وراء فترة النمو لما بعد الحرب العالمية الثانية. وسيصبح هذا التحدي هاماً بشكل خاص عندما يهرم السكان في الاقتصادات الكبرى. وستساعد التطورات في مجال التكنولوجيا على تعزيز الإنتاجية في الدول المتطورة والنامية على حد سواء، لكن تحسين التعليم والبنى التحتية والقوانين وممارسات الإدارة ستكون هامة للاستفادة منها بشكل كامل.
- بينما تعوض التكنولوجيا بشكل متزايد عن العمال وتؤدي إلى تخفيض الأجور، فإن عائدات الضرائب المستندة إلى الدخل الفردي ستنمو بشكل أبطأ من الاقتصادات، أو ستتقلص حتى ضمن الشروط الفعلية. وسيزداد الضغط المالي على الدول التي تعتمد على مثل هذه الضرائب، مما قد يجعل ضرائب القيمة المضافة أو برامج العائدات الأخرى أكثر جاذبية.

الابتكار التكنولوجي يسرع التقدم ولكنه يقود إلى التقلبات

لقد غيرت التكنولوجيا -من اختراع العجلة إلى شريحة السلكون- مجرى التاريخ إلى حد كبير، ولكن تبقى التوقعات المتعلقة بمتى وأين وكيف ستقوم التكنولوجيا بتغيير الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمراً صعباً، حيث لا تزال بعض التنبؤات ذات التأثير العالي مثل نظرية الاندماج البارد بعيدة عن المنال بعد فترة طويلة من ظهورها كفرضية، بينما تطورت بعض التغيرات الأخرى بشكل أسرع وأكبر مما تخيله الخبراء. وتساهم التطورات المفاجئة في السنوات الأخيرة في مجال تحرير الجينات وتعديلها مثل CRISPR[a]، في فتح احتمالات جديدة في التكنولوجيا الحيوية.

وستستمر التكنولوجيا في تقوية الأفراد والمجموعات الصغيرة والشركات والدول إضافة إلى تسريع وتيرة التغيير وفرض تحديات وتقلبات وتوترات معقدة جديدة. وبشكل خاص، سيؤدي تطور وانتشار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، وقدرات المواد والتصنيع الجديدة من الروبوتات إلى الأتمتة، وتطورات التكنولوجيا الحيوية، ومصادر الطاقة غير التقليدية إلى خلق اضطرابات في أسواق العمل وتغيير أنظمة الصحة والطاقة والنقل وتحويل التطورات الاقتصادية. كما ستؤدي هذه التقنيات إلى طرح أسئلة أساسية حول مفهوم الإنسانية، وستضخم هذه التطورات الخلافات في القيم بين المجتمعات مما يعيق التقدم في القوانين أو المعايير الدولية في هذه المجالات. وتعتبر المخاطر الوجودية المتعلقة ببعض هذه التطبيقات حقيقية وخاصة في مجالات البيولوجيا التركيبية والتغيير الجيني والذكاء الاصطناعي.

[a] CRISPR 'كريسبر' هو المختصر لـ "التكرارات العنقودية المتناوبة منتظمة التباعد" وهي عبارة عن أجزاء صغيرة من الحمض النووي، وهو الجزيء الذي يحمل التعليمات الوراثية لكل الكائنات الحية. ومنذ بضع سنوات، كان هناك اكتشاف بأنه يمكن معالجة كريسبر بواسطة مجموعة من الأنزيمات التي تسرع أو تحفز التفاعلات الكيميائية بهدف تعديل سلاسل معينة للحمض النووي. وتسببت هذه القدرة بإحداث ثورة في البحوث البيولوجية، مما سرع في معدل تطور تطبيقات التكنولوجيا البيولوجية للاستجابة للتحديات الطبية والصحية والصناعية والبيئية والزراعية، ولكن ذلك طرح أسئلة أخلاقية وأمنية هامة.

إن ***تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات*** على وشك إحداث تغيير واسع في ممارسات العمل وفي طريقة عيش الناس وتواصلهم. وستزيد هذه التقنيات المترابطة من الكفاءات وتغيّر طبيعة التوظيف في النقل والهندسة والتصنيع والرعاية الصحية والخدمات الأخرى، وقد ظهرت هذه الأدوات منذ فترة ولكنها ستصبح شائعة كلما تعلم المطورون كيف يحولون المزيد من الأعمال إلى عناصر مؤتمتة. وستخلق الزيادة المتسارعة بشكل هائل للاستثمار في الذكاء الاصطناعي والارتفاع المفاجئ في مبيعات روبوتات القطاعين الصناعي والخدمي والأنظمة السحابية التي تعمل دون بنى تحتية محلية المزيد من الفرص لالتقاء أسواق العمل ولمزيد من الاضطراب فيها أيضاً وخاصة في المدى القريب. كما ستؤدي "أنترنت الأشياء" -حيث يمكن لمزيد من الأجهزة المترابطة أن تتفاعل- إلى ظهور فعاليات جديدة ولكن مع مخاطر أمنية أيضاً، وستكون آثار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عميقة على القطاع المالي بشكل خاص. وستعيد التقنيات المالية الحديثة -بما في ذلك النقود الرقمية وتطبيقات تكنولوجيا "سلسلة الكتل" للتعاملات التجارية والذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة للتحليل التنبؤي- تشكيل الخدمات المالية مع آثار كبيرة محتملة على الاستقرار المنهجي وأمن البنى التحتية المالية الهامة.

تمر ***التقنيات البيولوجية*** بنقطة انعطاف حيث تحول التطورات الحاصلة في الاختبار والتحرير الجيني -المدفوع بطرق تعديل الجينات الجديدة- الخيال العلمي إلى واقع. وقد انخفض الوقت والكلفة اللازمين لوضع خريطة مورثات شخص ما. وتفتح مثل هذه القدرات احتمال إيجاد طرق أكثر تخصصاً لتحسين قدرات البشر أو معالجة الأمراض أو زيادة الأعمار أو تعزيز الإنتاج الغذائي. وحيث أن معظم التقنيات الحديثة ستتوفر فقط في بضع دول، فإن الوصول إلى هذه التقنيات سيكون مقصوراً على أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف السفر ودفع مصاريف العمليات، وبالتالي من المرجح أن تنشأ نقاشات سياسية حول الحصول على تلك الخدمات.

يمكن أن يسرع التطور الإضافي في المواد المتقدمة وتقنيات التصنيع من تحول قطاعات رئيسية مثل النقل والطاقة. لقد بلغ السوق العالمي لتقنية النانو في السنوات الأخيرة أكثر من الضعف، مع توسع مستمر لتطبيقاتها من الإلكترونيات إلى الغذاء.

تزيد ***ثورة الطاقة غير التقليدية*** من توفر مصادر جديدة للنفط والغاز الطبيعي، بينما تساهم مجموعة من التطورات التكنولوجية للجهات المستهلكة في كسر حلقة الربط بين النمو الاقتصادي والاستخدام المتصاعد للطاقة، وكمثال على ذلك، فقد أدت التطورات في الألواح الشمسية إلى تخفيض كلفة كهرباء الطاقة الشمسية بشكل كبير بحيث أصبحت منافسة لسعر الشراء من شركات الكهرباء. ومع تزايد مصادر الطاقة الجديدة، ستبقى تكاليف الطاقة الإجمالية عالمياً منخفضة وسيصبح نظام الطاقة العالمي أكثر مرونة تجاة الصدمات الناجمة عن تجهيز الوقود الأحفوري، مما سينعكس بالفائدة بشكل خاص على الصين والهند والدول النامية الأخرى الفقيرة بمصادر الطاقة.

وستتطلب التقنيات الناشئة تحليلاً دقيقاً لإدراك التكنولوجيا وتأثيراتها المتراكمة على الإنسان والمجتمعات والدول وكوكب الأرض. وهناك ضرورة على المدى القريب لتأسيس معايير سلامة وبروتوكولات معتمدة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتقنيات البيولوجية والمواد الجديدة الناشئة. ويتمتع القليل من المنظمات -سواء كانت حكومية أو تجارية أو أكاديمية- بالخبرات اللازمة للقيام بالتحليل، ناهيك عن شرحها لبقية الناس، مما يبرز أهمية تجميع الموارد لتقييم التغيرات القادمة والتفكير بها.

- من المرجح أن يكون تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي دون معايير تنظيمية -حتى وإن كان أقل قدرة من الذكاء البشري- خطراً بطبيعته على البشر، وأن يهدد خصوصية المواطنين، ويقوض مصالح الدولة. وعلاوة على ذلك، فمن المرجح أن يؤدي عدم وضع معايير للذكاء الاصطناعي في الروبوتات إلى انعدام الكفاءة الاقتصادية وخسارة فرص اقتصادية بسبب أنظمة غير قادرة على التشغيل المشترك.

- ستؤدي التطورات في العلوم الصيدلانية الحيوية إلى توتر حول حقوق الملكية الفكرية. وإذا أصبحت عمليات الرفض والإلغاء والترخيص الإجباري لبراءات الاختراع أكثر شيوعاً، فإن ذلك قد يهدد ابتكار أدوية جديدة ويضعف أرباح الشركات الصيدلانية المتعددة الجنسيات. ويجب أن توازن الحكومات ما بين الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لتبنى تقنيات بيولوجية جديدة - مثل المحاصيل الخاضعة للهندسة الوراثية- من جهة والاعتبارات المحلية المنافسة من جهة أخرى.

وعلى الصعيد الدولي، فان القدرة على وضع المعايير والبروتوكولات وتحديد القيود الأخلاقية للبحوث وحماية حقوق الملكية الفكرية ستؤول إلى الدول التي تتمتع بريادة تقنية. وستصبح الإجراءات المتخذة في المدى القريب للحفاظ على الريادة التقنية هامة بشكل خاص للتقنيات التي تحسّن من صحة الإنسان وتغيّر الأنظمة البيولوجية وتوسّع أنظمة المعلومات والأتمتة. وقد تساهم المشاركة المتعددة الأطراف في وقت مبكر في دورة التطوير في تخفيض التوترات الدولية مع اقتراب الاستخدام، ولكن ذلك سيتطلب تلاقي المصالح والقيم حتى وإن كان على مستوى ضيق ومحدود. ومن المرجح، ألا تكون الريادة التقنية والشراكة وحدهما كافيتان لتجنب التوترات في الوقت الذي تقوم فيه الدول بالسعي للحصول على تقنيات وأطر تنظيمية واستخدامها بطريقة تعمل لصالحها.

طقس الاغتسال في نهر غانجي في الهند تقديساً للإله الهندوسي غانيش في 2015

ستؤدي الأفكار والهويات إلى الإقصاء

سيساهم العالم الأكثر ترابطاً في زيادة الخلافات حول الأفكار والهويات بدل الحد من تلك الخلافات، وستزداد الشعبوية في العقدين القادمين إذا استمرت اتجاهات الديموغرافيا والاقتصاد والحوكمة الحالية. كما سيزداد الإصرار على الهويات الوطنية والدينية الإقصائية مع تسارع التفاعل بين التكنولوجيا والثقافة، حيث يبدأ الناس بالبحث عن المعنى والأمن في سياق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية السريعة والمشوشة. وسيجد القادة السياسيون الانجذاب نحو الهوية أمراً مفيداً في حشد الداعمين وتعزيز السيطرة السياسية، وبشكل مشابه ستصبح المجموعات القائمة على الهوية أكثر نفوذاً. وسيساعد الوصول المتنامي لأدوات المعلومات والاتصال الى تحسين التنظيم والتحشيد حول القضايا السياسية والدين والقيم والمصالح الاقتصادية والعرق والجنس ونمط الحياة. وستؤدي بيئة المعلومات ووسائل الإعلام المنعزلة بشكل متزايد إلى تصلب الهويات، من خلال الخوارزميات التي توفر بحوثاً مخصصة ووسائل إعلام اجتماعية مصممة بشكل شخصي، وأيضاً من خلال جهود التشكيل المتعمد التي تقوم بها المنظمات والحكومات وقادة التفكير. وستتمتع بعض هذه الهويات بشخصية انتقالية، حيث تتعلم المجموعات من بعضها البعض ويستطيع الأفراد الحصول على الإلهام من الآراء المشابهة في الجانب الآخر من العالم.

ومن العواقب الرئيسية على المدى القريب لتصاعد سياسات الهوية هو تآكل تقاليد التسامح والتنوع المرتبطة بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية، مما يهدد الإنجذاب العالمي لهذه الأفكار، وتشمل العواقب الرئيسية الاستخدام الواضح للقومية والسمات المهددة للغرب التي ستدعم السيطرة الاستبدادية في الصين وروسيا وإشعال نزاعات الهوية والتوترات المجتمعية في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا. وكمثال على ذلك، ستصبح طريقة تعامل نيودلهي مع النزعات القومية الهندوسية وطريقة إسرائيل في خلق التوازنات بين المتطرفين من المتدينين المتزمتين محددات أساسية للتوترات المستقبلية.

الشعبوية تتصاعد في الغرب وفي أجزاء من آسيا. تعكس الشعبوية -التي تتميز بالشك والعداء الموجهان ضد النخبة والسياسات السائدة والمؤسسات الراسخة- رفض الآثار الاقتصادية للعولمة ومشاعر الإحباط من استجابات النخبة السياسة والنخبة الاقتصادية تجاه القضايا العامة.

وهناك تصاعد للأحزاب الشعبوية اليمينية واليسارية على حد سواء في أوروبا، وذلك في وقت ينتقد فيه قادة الأحزاب السياسية في فرنسا واليونان وهولندا على سبيل المثال المؤسسات الراسخة لإخفاقها في حماية أسباب العيش للمواطنين الأوروبيين. ولقد ضربت موجات الشعبوية أمريكا الجنوبية، كما حصل ذلك في الفليبين وتايلند.

- إضافة إلى ذلك، يمكن أن تقوض مشاعر العداء للمهاجرين والخوف من الأجانب في الديموقراطيات الرئيسية للتحالف الغربي بعض مصادر القوة التقليدية للغرب المتمثلة في تعزيز مجتمعات متنوعة والاستفادة من المواهب العالمية.

- وقد تستفيد الحركات والقادة الشعبويون - إن كانوا على اليمين أو اليسار- من الممارسات الديموقراطية لتشجيع الدعم الشعبي لإدماج السلطة في مسؤول تنفيذي قوي وبدء التآكل البطيء والثابت للمجتمع المدني وحكم القانون ومعايير التسامح.

الهويات القومية وبعض الهويات الدينية. ستَبرُز النزعات القومية التي تعتبر قريبة من الشعبوية في الصين وروسيا وتركيا وبلدان أخرى حيث يسعى القادة إلى تعزيز السيطرة السياسية من خلال القضاء على البدائل السياسة المحلية بينما يقدمون العلاقات الدولية ضمن شروط وجودية. وبشكل مشابه، سترسم الهويات الدينية الإقصائية ملامح الديناميكيات الدينية والمحلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تهدد بحصول ذلك في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا بين المجموعات المسيحية والمسلمة. وفي روسيا، فسيستمر تضافر الأمة مع الدين لتعزيز السيطرة السياسية.

- ومن المرجح أن تبقى الهوية الدينية التي قد تكون أو لا تكون إقصائية رابطاً قوياً بينما يبحث الناس عن معنى أقوى للهوية والانتماء في أوقات التغير العصيبة. أكثر من 80 بالمئة من العالم مرتبط دينياً وهذه النسبة في تصاعد كبير بسبب معدلات الخصوبة العالية في العالم النامي، وذلك وفق دراسة أعدها مركز PEW للبحوث حول مستقبل الدين. وتشير دراسات السياسات الأمريكية بأن التدين، أو *شدة* التعبيرات الفردية عن المعتقد هي مؤشر أفضل للتنبؤ بسلوك الناخب من المعتقد الذي يتبعه الشخص بحد ذاته.

الحكم يصبح أصعب وأصعب

إن طريقة الحكم التي تتبعها الحكومات وتخلق من خلالها النظام السياسي تتغير باستمرار ومن المرجح أن تتغير أكثر خلال العقود القادمة، وستواجه الحكومات المصاعب بشكل متزايد لتحقيق متطلبات الناس للأمن والازدهار. وستعقِّد القيود المالية والاستقطاب السياسي والقدرة الإدارية الضعيفة جهود الحكومات، إضافة إلى تغير بيئة المعلومات وتنامي عدد القضايا التي يتوقع الناس أن تعالجها الحكومات وازدياد اللاعبين النافذين الذين يستطيعون إعاقة تشكيل أو تطبيق السياسات. وستؤدي هذه الفجوة بين التوقعات الشعبية وأداء الحكومة، مترافقة بالفساد وفضائح النخبة، إلى تنامي عدم الثقة وعدم الرضى عند الناس، كما ستزيد من احتمال المظاهرات وعدم الاستقرار وتوسع التنوع في الحوكمة.

- وتشير التظاهرات الكبيرة في أماكن مثل البرازيل وتركيا -دولتان شهدتا نمواً للطبقات الوسطى في العقد الأخير- بأن المواطنين الأكثر ازدهاراً يتوقعون حكومة ومجتمعا أفضل وأقل فساداً. كما يبحثون عن الحماية كي لا يخسروا ما كسبوه. في الوقت ذاته، سيدفع استمرار النمو البطيء وركود رواتب الطبقة الوسطى وارتفاع عدم المساواة الناس في الدول المتطورة إلى المطالبة المستمرة بتحسين وحماية مستوى المعيشة. وسيحصل هذا في وقت تعاني فيه الكثير من الحكومات من الديون المتزايدة والتنافس الاقتصادي العالمي المتنامي وتأرجحات أسواق المال والبضائع.

- لقد قوض وصول الناس المتزايد إلى معلومات حول القادة والمؤسسات -مترافقاً مع إخفاقات مذهلة للنخبة كالأزمة المالية لعام 2008 وفضيحة فساد بيتروبراس- ثقة الناس في مصادر السلطة الراسخة مما يدفع بالحركات الشعبوية في أرجاء العالم. وعلاوة على ذلك، فقد أدى تضخيم تكنولوجيا المعلومات للأصوات الفردية وعدم الثقة بالنخبة في بعض البلدان إلى تآكل نفوذ الأحزاب السياسية واتحادات العمال والمجموعات المدنية، مما قاد بقوة إلى أزمة تمثيل بين الديموقراطيات. وتشير الاستطلاعات بأن الأغلبية في البلدان الناشئة وخاصة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية تعتقد بأن المسؤولين الحكوميين "لا يهتمون بأمر أناس مثلهم"، بينما انخفضت الثقة بالحكومات في الدول المتطورة أيضاً. وقد أبدى الأمريكيون أقل مستويات للثقة بالحكومة منذ أول عام بدأ فيه استطلاع هذا الموضوع في عام 1958.

- وستكون الديموقراطية بحد ذاتها محل تساؤل حيث تشير بعض الدراسات بأن الشباب في شمال أمريكا وأوروبا الغربية قد يكونون أقل دعماً لحرية التعبير من أسلافهم. ويزداد عدد الدول التي تمزج بين العناصر الديموقراطية والأوتوقراطية، وهو خليط عرضة لعدم الاستقرار. وقد ذكر 'فريدِم هاوس' في تقريره حول قياسات (نسب) "الحرية" في عام 2016 أن عدد البلدان التي تراجعت فيها الحرية كانت تقريباً ضعف تلك التي شهدت تحسناً، وهذه هي أكبر انتكاسة منذ 10 سنوات.

المؤسسات الدولية ستواجه صعوبات للتكيف مع بيئة أكثر تعقيداً ولكنها ستحافظ على دور تلعبه، وستكون هذه المؤسسات أكثر فاعلية عندما تلتقي مصالح القوى العظمى حول قضايا مثل حفظ السلام والمساعدات الإنسانية حيث يشكل ذلك وضعاً مناسباً للمؤسسات والمعايير. ولكن الإصلاحات المستقبلية للمؤسسات الدولية والإقليمية ستتحرك ببطء بسبب افتراق المصالح بين الدول الأعضاء والمنظمات والتعقيد المتزايد للقضايا العالمية الناشئة. وستستمر بعض المؤسسات والدول الأعضاء في التأقلم وفق كل حالة أو وضع مع اتخاذ خطوات للتعاون مع لاعبين غير حكوميين ومؤسسات إقليمية وإعطاء الأفضلية لمقاربات تستهدف قضايا محددة بشكل ضيق.

- *تصاعد قوة الفيتو.* سوف تحد المصالح المتنافسة بين القوى الكبرى والصاعدة من العمل الدولي الرسمي في إدارة النزاعات، بينما يمنع تنازع المصالح بين الدول بشكل عام الإصلاحات الرئيسة لعضوية مجلس الأمن الدولي. ويتفق الكثيرون حول الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن الدولي، ولكن آفاق الإجماع على إصلاح العضوية تعتبر ضئيلة.

- *حالة من التلكؤ.* من المرجح أن تواجه المؤسسات الحالية صعوبة في التعامل مع قضايا غير تقليدية مثل التغيير الجيني والذكاء الاصطناعي وتحسين النوع البشري لأن التغيرات التكنولوجية ستستمر في التطور بسرعة أكبر من قدرة الدول والهيئات والمنظمات الدولية لوضع معايير وسياسات وأنظمة ومقاييس. كما ستسبب النشاطات الإلكترونية والفضائية تحديات جديدة وخاصة عندما يأخذ لاعبو القطاع الخاص والتجاري دوراً أكبر في تشكيل القدرات ومعايير الاستخدام.

- *تعددية مع تعدد أصحاب المصالح.* ستتوسع ديناميكيات الأطراف المتعددة نتيجة لعمل المؤسسات الدولية الرسمية بشكل وثيق مع الشركات والمجتمع المدني والمؤسسات والحكومات المحلية لمواجهة التحديات. ومع تنامي تجربة التعامل مع عدد كبير من أصحاب المصالح ستنشأ صيغ جديدة للنقاش، ومن المرجح أن ترتفع مشاركة القطاع الخاص في الحوكمة.

طبيعة النزاع تتغير.

سترتفع مخاطر النزاع، بما في ذلك النزاع بين الدول، خلال العقدين القادمين بسبب تطور المصالح بين القوى الكبرى وتهديدات الإرهاب المستمرة واستمرار التقلبات في الدول الضعيفة وانتشار التقنيات القاتلة والمعطلة. ويبدو أن التراجع في عدد وشدة النزاعات خلال السنوات الـ 20 الماضية يتجه الآن في الاتجاه المعاكس: فمستويات النزاع تتزايد والوفيات الناجمة عن المعارك وضحايا النزاعات الأخرى في ارتفاع حاد منذ 2011، إن لم يكن قبل ذلك، وذلك وفق التقارير المنشورة لبعض المؤسسات. وعلاوة على ذلك، فإن سمة النزاع تتغير بسبب التطورات التكنولوجية والاستراتيجيات الجديدة وتطور السياق الجيوسياسي الدولي، مما يضع المفاهيم السابقة للحرب موضع الاختبار. وسيستخدم الكثير من اللاعبين نطاقاً أوسع من الأدوات العسكرية وغير العسكرية مما يجعل الخط الفاصل بين الحرب والسلام غير واضح المعالم ويقوض المعايير القديمة للتصعيد والردع.

وستركز النزاعات المستقبلية بشكل متزايد على تعطيل البنى التحتية الهامة وتمزيق اللحمة الاجتماعية والوظائف الأساسية للحكومة بهدف تأمين ميزات نفسية وجيوسياسية بدل هزيمة قوى العدو في ساحة المعركة من خلال وسائل الحرب التقليدية، وسيتم استهداف غير المقاتلين بشكل متزايد، أحياناً بهدف تأليب المجموعات العرقية والدينية والسياسية ضد بعضها البعض لتمزيق التعاون والتعايش المجتمعي ضمن الدول. وتشير هذه الاستراتيجيات إلى ظهور نزعة باتجاه نزاعات أكثر كلفة ولكن أقل حسماً.

المجموعات المعطّلة. تستطيع المجموعات غير الخاضعة أو الخاضعة جزئيا للدول -بما في ذلك الإرهابيين والمتمردين والناشطين والعصابات الإجرامية- الوصول الى مجموعة كبيرة من الوسائل القاتلة وغير القاتلة لدفع مصالحها، فقد حصلت مجموعات مثل حزب الله وداعش على أسلحة متطورة خلال العقد الأخير، ومن المرجح أن تصبح الصواريخ المحمولة على الكتف والمضادة للدروع وصواريخ أرض جو والطائرات المسيرة بدون طيار والأسلحة الدقيقة الموجهة الأخرى أكثر شيوعاً. ومن المرجح أن تقوم مجموعات ناشطة مثل 'آنانيموس' بهجمات إلكترونية معطلة بشكل متزايد. هذه المجموعات ليس لديها نسبيا أي وازع داخلي لضبط نفسها. وبما أن الردع أصبح أصعب، فقد اضطرت الدول لأن تبادر بالهجوم على هؤلاء اللاعبين بشكل أقوى، مما يغذي في بعض الأحيان القضايا الإيديولوجية لهذه المجموعات.

الحرب عن بعد. في هذه الأثناء، سيتابع اللاعبون الحكوميون وغير الحكوميين تطوير قدرات أكبر للمواجهة والهجمات عن بعد، حيث يؤدي التطور المتنامي للهجمات الإلكترونية والأسلحة الموجهة بدقة وأنظمة الروبوت والأسلحة التي تعمل بدون عناصر بشرية إلى تشجيع المبادرة بالنزاع لأن المهاجمين يخاطرون بعدد أقل من الناس في محاولتهم لقهر الدفاعات، وسيحول تنامي هذه القدرات الحرب من صدامات مباشرة للجيوش المضادة إلى مواجهات وعمليات عن بعد، وخاصة في المراحل الأولى للنزاع.

- سترتفع مخاطر التصعيد السريع للنزاع في الأزمات المستقبلية التي تمتلك فيها الجيوش المضادة أسلحة تقليدية طويلة المدى ودقيقة التوجيه لأن كل طرف سيكون لديه الدافع لضرب الطرف الآخر قبل التعرض للهجوم.

- إضافة لذلك، من المحتمل أن تصبح البنى التحتية للقيادة والسيطرة والاستهداف بما في الأقمار الصناعية التي توفر معلومات الملاحة وتحديد المواقع والاستهداف أهدافاً للهجمات من القوات التي تسعى لتعطيل القدرات الضاربة عند العدو. وكمثال على ذلك، تستمر كل من روسيا والصين في السعي لامتلاك أنظمة قادرة على تدمير الأقمار الصناعية في مدارها، مما سيعرض الأقمار الاصطناعية للولايات المتحدة ودول أخرى إلى خطر أكبر في المستقبل.

مخاوف جديدة من أسلحة الدمار الشامل. من المحتمل أن يزداد تهديد الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في السنوات القادمة بسبب التطورات التكنولوجية وتنامي عدم التكافؤ بين القوات. ومن شبه المؤكد أن تستمر الدول النووية الحالية في الحفاظ على قواتها النووية، إن لم تسعى لتحديثها، حتى عام 2035.

ويمكن أن يدفع استعراض القوة النووية من طرف كوريا الشمالية والشكوك حول أهداف إيران النووية الآخرين إلى امتلاك قدرات نووية. كما سيسهل انتشارُ التقنيات المتقدمة وخاصة التقنيات البيولوجية حصولَ اللاعبين الجدد على قدرات أسلحة الدمار الشامل. كما يمكن أن يفسح الانهيار الداخلي للدول الضعيفة المجال أمام استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل الناجم عن الاستحواذ غير المرخص للأسلحة في الدول الفاشلة أو التي في طور الفشل والتي لا تستطيع السيطرة على ترسانتها العسكرية أو خبراتها العلمية والفنية.

الفضاء

في السابق كان الفضاء حكراً على القوى الكبرى، لكنه الآن مجال مفتوح. في الوقت الذي تتضاءل فيه موازنات وكالات الفضاء الوطنية، سيقوم القطاع الخاص بملء الفراغ وامتلاك برامج هامة مثل السياحة الفضائية والتنقيب في الكويكبات والمساكن الفضائية المنفوخة. ولكن لايزال التحقيق الكامل لإمكانيتهم التجارية بعيدا لعقود على الأغلب.

ويحمل النشاط الفضائي المتنامي في طياته مخاطر أيضاً، وقد يكون اتخاذ إجراء دولي ضرورياً لتحديد وإزالة المخلفات الأكثر تهديداً لوجود فضائي دولي قيد التوسع. وتؤكد القيمة الاستراتيجية والتجارية الهائلة لقدرات الفضاء الخارجي بأن الفضاء سيكون أكثر وأكثر مسرحاً تتنافس الدول للوصول إليه واستخدامه والسيطرة عليه. ومن المحتمل أن يؤدي نشر تقنيات مضادة للأقمار الصناعية ومصممة لتعطيل أو تدمير الأقمار الصناعية إلى زيادة التوتر الدولي. ويبقى السؤال الهام فيما إذا كانت الدول الناشطة فضائياً وخاصة الصين وروسيا والولايات المتحدة مستعدة للاتفاق على قواعد سلوك لنشاطات الفضاء الخارجي.

نزاعات "المنطقة الرمادية". سيصعب عدم وضوح الخط الفاصل بين "وقت السلم" و "وقت الحرب" على الخصوم الاعتماد على الحسابات التقليدية للردع والتصعيد في إدارة النزاعات. وتعتبر دبلوماسية الذراع القوية والتحكم بوسائل الإعلام والعمليات السرية والتخريب السياسي والإكراه الإقتصادي أساليب ضغط سائدة، ولكن سهولة وفاعلية شن عمليات التخريب الإلكترونية وحملات المعلومات المضللة والهجمات بالوكالة تساهم في رفع التوتر والشكوك. وستؤدي قدرة البقاء تحت عتبة الحرب الكاملة إلى مزيد من التنافس المستمر اقتصادياً وسياسياً وأمنياً ضمن "المنطقة الرمادية" بين وقت السلم والحرب.

شبح التغير المناخي

يعكس التغير المناخي والإجهاد المتنامي على الموارد البيئية والطبيعية والارتباط المتزايد بين الصحة البشرية والحيوانية مخاطر منهجية معقدة تفوق في سرعة تطورها المقاربات الحالية، وسوف تتعرض إمكانية التعاون حول التحديات الدولية القادمة إلى اختبار تستند نتائجه إلى إرادة الأفراد والمجموعات والحكومات على الالتزام بالتعهدات البيئية الأخيرة وتبني تقنيات طاقة نظيفة والتحضير لحوادث بيئية وحيوية متطرفة وغير متوقعة.

التغير المناخي. ستؤدي التغيرات المناخية إلى مزيد من أحداث الطقس المتطرف وتسبب إجهاداً أكبر للإنسان والمنظومات الهامة بما في ذلك المحيطات والمياه العذبة والتنوع البيولوجي، وستخلق هذه التغيرات بدورها آثاراً اجتماعية واقتصادية وسياسية مباشرة وغير مباشرة. ويمكن أن يسبب الطقس المتطرف عجزاً في المحاصيل وحرائق الغابات وانقطاع الطاقة وانهيار البنى التحتية وانقطاع سلسلة التوريد والهجرة وتفشي الأمراض المعدية، وستتفاقم هذه الأحداث بسبب تركز الناس في الأماكن التي تعتبر عرضة للآثار المناخية مثل المدن والمناطق الساحلية والمناطق التي تعاني من شح المياه.

المعدل المتوقع لتغير درجة حرارة سطح الأرض

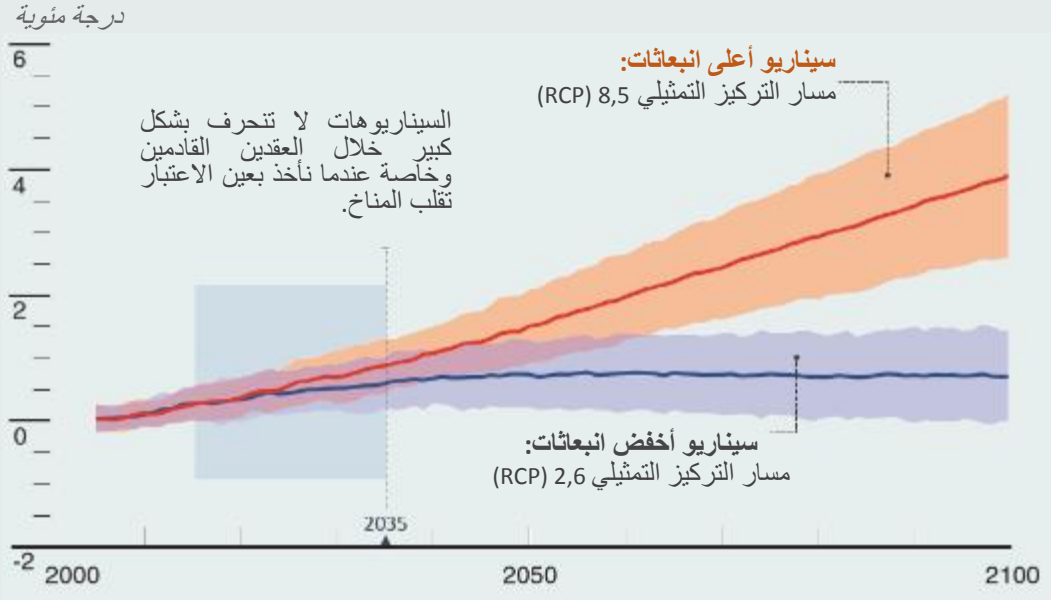

يمثل منحنى الخط العريض معدلات درجة حرارة سطح الأرض الناتجة عن برنامج محاكاة بالكومبيوتر، ولكن سيكون هناك ذروات كثيرة (أعلى من المعدل) في المنحنى الفعلي ومنخفضات (أقل من المعدل). وتعتبر الذروات هامة من الناحية النوعية لأنها قد تمثل لمحات عن ظروف معدل المناخ المستقبلي.

من الصعب أن تعزى أحداث محددة للطقس المتطرف بشكل كامل إلى التغير المناخي، ولكن من المرجح أن نشهد المزيد من الأنماط غير الاعتيادية لظواهر طقس متطرف وذو أرقام قياسية، وفق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

وستؤدي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الماضية إلى ارتفاع كبير وثابت لمعدلات درجات الحرارة عالمياً في السنوات الـ 20 القادمة بغض النظر عن سياسات تخفيض غازات الاحتباس الحراري المطبقة حالياً، ويتوقع معظم العلماء أن الظروف الحالية ستتفاقم بسبب التغير المناخي مما يجعل الأماكن الحارة والجافة أكثر حرارة وجفافاً مثلاً.

- وعلى المدى الطويل، ستغير الضغوط المناخية الدولية كيف وأين يعيش الناس، إضافة إلى الأمراض التي سيواجهونها، وستشمل هذه الضغوط ارتفاع مستوى البحر وحموضة المحيطات وتجمد التربة وذوبان الجليد وتدهور نوعية الهواء وتغير غطاء السحاب وتغيرات دائمة في الحرارة والأمطار.
- وتتوقع النماذج المناخية الحالية زيادات في المعدل العالمي لدرجات حرارة سطح الأرض، ولكن علماء المناخ يحذرون من إمكانية حصول تغيرات أكثر مفاجئة ودراماتيكية عند أخذ تعقيد النظام المناخي وتاريخه بعين الاعتبار، ويمكن أن تؤدي هذه التغيرات في المناخ أو الأنظمة البيئية المرتبطة به إلى عواقب اقتصادية وبيئية كبيرة.

وسيصبح التغير المناخي، إن تم رصده أو توقعه، جزءاً لا يتجزأ من كيفية رؤية الناس لعالمهم. ولا تأبه الكثير من الضغوط الحيوية والبيئية بحدود الدول مما يعقد قدرة المجتمعات والحكومات على إدارة تأثيرها. وستختلف سرعة السياسات بسبب الاختلافات في شدة وجغرافيا تلك التغيرات، ونتوقع أن نشهد مزيداً من الضغط الشعبي على الصعيد الدولي لمعالجة هذه القضايا مع ارتفاع وعي المواطنين في الدول النامية وتنامي صوتهم سياسي.

أمريكا اللاتينية وأفريقيا أكثر قلقاً بشأن التغير المناخي مقارنة مع مناطق أخرى

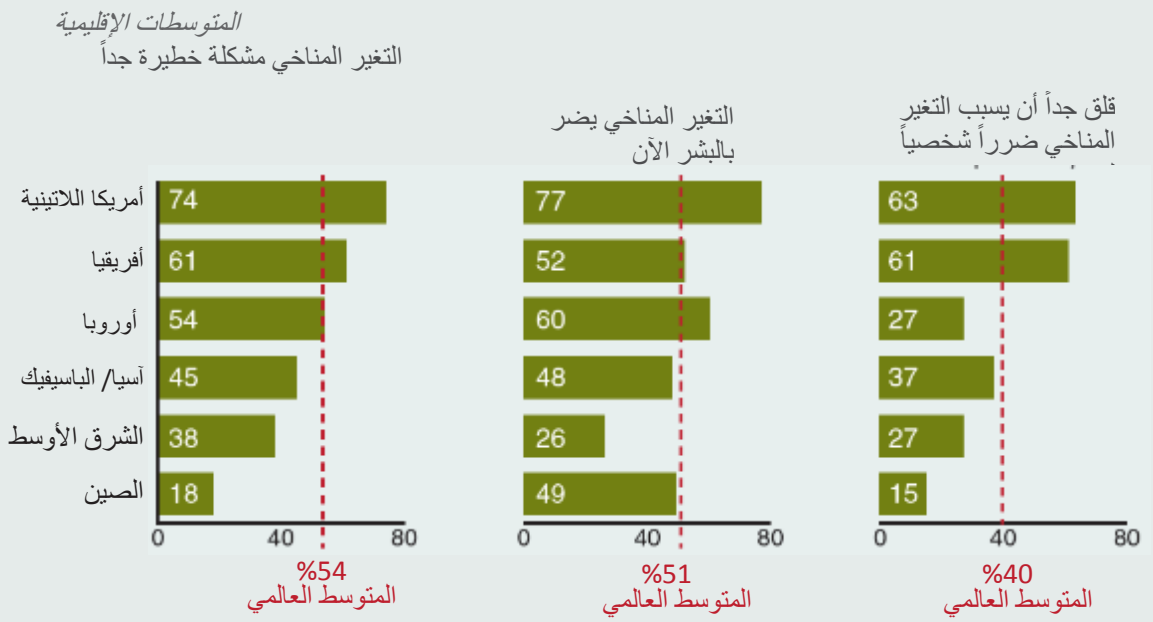

ملاحظة: في الولايات المتحدة: 45 بالمئة قالوا "التغير المناخي مشكلة خطيرة"، 41 بالمئة قالو "التغير المناخي يضر بالناس الآن"، و30 بالمئة قالوا "قلق جداً أن يسبب التغير المناخي ضرراً شخصياً لي".
المصدر: مركز بيو للبحوث. استطلاع المواقف الدولية، ربيع 2015. Q32 و Q41 و Q42.

- تعتبر تجربة الصين حالة تحذيرية بالنسبة للعالم النامي اليوم، وذلك مع ظهور أعضاء جدد من الطبقة الوسطى يعبرون عن مخاوف أكبر تتعلق بالتلوث ونوعية الماء وأساسيات العيش، ووفق استطلاع أجراه مركز PEW للبحوث في عام 2016، فإن نصف الصينين مستعدون لمقايضة النمو الاقتصادي بهواء نظيف.

سيخلق التغير المناخي والكوارث الطبيعية ذات الصلة والتقنيات التي تساعد في الحد منه استثمارات وقطاعات صناعية جديدة تشمل رابحين وخاسرين على حد سواء. ويتوقع أحد المستشارين الماليين الكبار بأن تشهد أسواق الأسهم في الدول المتطورة تراجعاً مستمراً في معظم القطاعات خلال الـ 35 سنة القادمة بسبب مخاوف تتعلق بتغير المناخ، وفي نفس الوقت، ستشهد معظم القطاعات في أسواق الأسهم للدول المتطورة زيادات في الاستثمار، ومن المتوقع أن تستفيد قطاعات الزراعة والبنى التحتية والعقارات أيضاً لغاية عام 2050. لقد ارتفعت التكاليف المالية نتيجة موجات الجفاف والعواصف والفيضانات بشكل متواضع ولكن مستمر منذ سبعينات القرن الماضي على الأقل وفق البحوث التي أجرتها وكالات التنمية والمساعدات الإنسانية في أرجاء العالم، ومن المتوقع أن تزداد بوتيرة أعلى وأكثر شدة في العقود القادمة.

وسيشجع التغير المناخي كل من التنافس الجيوسياسي والتعاون الدولي في آن واحد. ومن المرجح أن تفي الصين التي تستعد لقيادة دولية في مجال التغير المناخي بالتزاماتها التي قطعتها في باريس ولكن يمكن أن تُضعف دعمها لآليات المراقبة وتحصل بذلك على تعاطف المتسببين بالانبعاثات من العالم النامي كالهند. ويمكن أن يتصاعد التوتر حول إدارة التغير المناخي بشكل كبير إذا حاولت بعض البلدان امتلاك تقنيات الهندسة المناخية في سعي منها للتحكم بالظروف المناخية على نطاق واسع. وتسعى جهود البحث المبكرة والتي يوجد معظمها في أجهزة الكومبيوتر إلى استكشاف تقنيات لتغيير أنماط درجات الحرارة وهطول الأمطار مثل حقن أنواع من الرذاذ في الطبقات العليا للغلاف الجوي وزيادة سطوع الغيوم البحرية بطرق كيميائية وتركيب مرايا فضائية في مدارات حول الأرض، وهناك طرق أخرى تركز على نزع ثاني أوكسيد الكربون من الجو.

لنتخيل عنوان خبر مفاجئ في 2033

- سيواجه نصف سكان العالم ***شح المياه*** بحلول عام 2035، وفق الأمم المتحدة، وسيؤدي ارتفاع الحاجة بسبب النمو السكاني والاستهلاك المتزايد والإنتاج الزراعي إلى تجاوز الموارد المائية التي ستصبح غير قادرة على تلبية الاحتياجات في بعض المناطق بسبب شح المياه الجوفية وتغير أنماط الهطول المطري. وسيعاني أكثر من 30 بلداً -نصفها تقريباً في الشرق الأوسط- من شح كبير في المياه بحلول 2035 مما يزيد من التوترات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- وسيسرع ***ذوبان الجليد*** في القطبين الشمالي والجنوبي من ارتفاع مستوى البحار مع مرور الوقت، وستساعد إمكانية الإبحار المتزايدة في القطب الشمالي إلى تقصير الطرق التجارية وتوسيع الوصول إلى الموارد الطبيعية للمنطقة في العقود القادمة، بينما يؤدي ذوبان طبقة الجليد في هضبة التيبت -التي تعتبر المصدر الرئيسي لكافة أنهار آسيا الرئيسية تقريباً- إلى عواقب جمة.

- يعاني أكثر من ثلث ***التربة الزراعية*** في العالم والتي تنتج 95 بالمئة من الغذاء العالمي من التجريف ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة مع النمو السكاني عالمياً، ويحصل تجريف التربة -وهو خسارة إنتاج التربة بسبب التغيرات التي فرضها الإنسان بالدرجة الأولى- حالياً بمعدل 40 مرة أسرع من تشكل التربة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار نقص المعايير والقوانين الدولية لمثل هذه النشاطات، فإن أية جهود لاختبار أو تطبيق أساليب الهندسة المناخية على نطاق واسع سوف يصعد التوتر حول المخاطر والعواقب المحتملة غير المقصودة.

الموارد البيئية والطبيعية. تتعرض كافة المنظومات الأرضية تقريباً لضغوط طبيعية وبشرية تتخطى جهود الحماية البيئية الوطنية والدولية، وستواجه المؤسسات التي تشرف على قطاعات منفردة مزيداً من الصعوبات لمعالجة الترابطات المعقدة بين الماء والغذاء والطاقة والأرض والصحة والبنية التحتية والعمل.

- من المتوقع أن يصبح ***تلوث الهواء*** الخارجي بحلول عام 2035 السبب الأول للوفيات الناجمة عن أسباب بيئية في العالم أجمع في حال غياب تطبيق سياسات جديدة لجودة الهواء، ويتعرض حالياً أكثر من 80 بالمئة من سكان المناطق الحضرية لتلوث الهواء الذي يزيد عن الحدود الآمنة، وذلك وفق منظمة الصحة العالمية.

سيزداد النزاع على تقاسم المياه

سيعاني المزيد من البلدان من شح المياه -بسبب النمو السكاني والتوسع الحضري والتطور الاقتصادي والتغير المناخي والإدارة السيئة لموارد المياه- وستتصاعد التوترات المتعلقة بتقاسم مصادر المياه. وقد أدت نزاعات المياه تاريخياً الى اتفاقات تقاسم للموارد أكثر مما أدت إلى صراعات عنيفة، ولكن يبدو أنه من الصعب الحفاظ على هذا النموذج في المستقبل، حيث يؤدي بناء السدود والتلويث الصناعي للمياه والإهمال أو عدم قبول شروط المعاهدات الحالية إلى تفاقم التوترات حول المياه، ولكن الضغط السياسي والثقافي يلعب دوراً أكبر في الغالب.

ويفتقر تقريباً نصف أحواض الأنهار الدولية في العالم والبالغ عددها 263 إلى اتفاقيات تعاونية إضافة إلى عدد محدود من أحوض المياه الجوفية العابرة للحدود والبالغ عددها أكثر من 600. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الاتفاقات الحالية ليست مرنة بالشكل الكافي لمعالجة القضايا الناشئة مثل التغير المناخي وخسارة التنوع الحيوي ونوعية المياه. وستوضح الخلافات المستمرة في أحواض أنهار رئيسية مثل الميكونغ والنيل وآمو داريا والأردن والسند وبراهمابوترا كيف ستتكيف أطر حوكمة المياه في عصر يتميز بشح الموارد يوماً بعد يوم.

- وسيستمر التراجع في ***المحيط الحيوي*** رغم الجهود الوطنية والدولية المستمرة، وسيفاقم التغير المناخي بشكل متزايد الخسارة المستمرة للمواطن الطبيعية وتجريف التربة والاستغلال المفرط والتلوث واجتياح الأنواع الغريبة، مما يؤثر بشكل سلبي على الغابات والثروة السمكية والأراضي الرطبة، وستواجه عدة منظومات بيئية بحرية وخاصة الشعب المرجانية مخاطر حرجة بسبب ارتفاع حرارة وحموضة المحيطات.

الصحة. سيزداد الترابط بين الصحة البشرية والحيوانية. سيؤثر الترابط العالمي المتزايد وتغير الشروط البيئية على التوزع الجغرافي للعوامل الممرضة ومضيفيها، وبدوره يؤثر على نشوء وانتقال وانتشار العديد من الأمراض البشرية والحيوانية المعدية. وستجعل الثغرات الموجودة في أنظمة الصحة الوطنية والدولية السيطرة على الأمراض كشف وإدارة الأمراض المعدية أمراً أكثر صعوبة مما يرفع من احتمال تفشي الأوبئة إلى أبعد بكثير من نقاط نشوئها.

- ولكن الأمراض غير المعدية، مثل أمراض القلب والسكتة الدماغية والسكري والأمراض العقلية ستتجاوز بكثير الأمراض المعدية خلال العقود القادمة بسبب العوامل الديموغرافية والثقافية بما في ذلك الشيخوخة وسوء الطعام والنظافة والتوسع الحضري وارتفاع عدم المساواة.

سيؤدي تلاقي الاتجاهات إلى تحول السلطة والسياسات

ستجعل هذه الاتجاهات الدولية مع بعضها البعض الحكم أصعب بينما تغير معنى ممارسة السلطة، حيث يزداد عدد وتعقيد القضايا التي تقع خارج القدرة الفردية لشخص أو مجتمع أو دولة لمعالجتها بشكل مضطرد، ويبدو أن ذلك يحصل بسرعة أكبر مما حصل في العقود السابقة، وستفرض قضايا كانت تعتبر سابقاً بعيدة المدى تأثيرات على المدى القريب بشكل متزايد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي بعض القضايا المعقدة والمتداخلة مع بعضها البعض مثل التغير المناخي والتطبيقات المشينة أو المهملة للتقنيات البيولوجية إلى الحط من الحياة البشرية وتدميرها.

وستستمر التقنيات الإلكترونية والمعلوماتية -وهي أنظمة معقدة يعتمد عليها الناس بشكل متزايد- في خلق أشكال جديدة من التجارة والسياسة والنزاع مع عواقب لا يمكن فهمها مباشرة.

تزيد الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية من عدد الدول التي يمكن أن تمارس نفوذاً جيوساسياً مما يساهم في إنهاء حقبة القطب الواحد لما بعد الحرب الباردة. لقد أدى التقدم الاقتصادي للقرن الماضي إلى توسيع حلقة الدول -البرازيل والصين والهند وإندونيسيا وإيران والمكسيك وتركيا- التي أصبحت تتمتع بمطالب جوهرية للحصول على أوضاع دول عظمى أو متوسطة القوة، مما يفتح الباب لعدد أكبر من اللاعبين - ولمصالحهم وقيمهم المتنافسة- الذين يسعون إلى تشكيل النظام العالمي. وحتى مع الشكوك العميقة المتعلقة بمستقبل النمو الاقتصادي العالمي، فإن الرواد من المتنبئين يتفقون عموماً بأن اقتصادات السوق الصاعدة مثل الصين والهند ستساهم بنصيب أكبر بكثير في الناتج المحلي الإجمالي دولياً عما هو عليه الآن، مما يحول التركيز على النشاط الاقتصادي العالمي نحو الشرق.

التكنولوجيا والثراء يمنحان القوة للأفراد والمجموعات الصغيرة للتصرف بطرق كانت تسيطر عليها الدول تاريخياً، مما يغير بشكل أساسي الأنماط الراسخة للحوكمة والنزاع. في الوقت الذي تفرض فيه تغيرات الثراء المادي تحديات على توازن السلطة في العالم، فإن الطبقات الوسطى القوية -ولكن المحاصرة في نفس الوقت- في الدول الغنية تضغط بشكل كبير على العلاقات التي كانت تعتبر راسخة بين المجتمع والحكومة وخاصة على الأدوار والمسؤوليات والعلاقات التي تتوقعها الحكومات والمواطنون، والنخب والجماهير من بعضها البعض. وقد أدى انخفاض نسبة الفقر وخاصة في آسيا إلى ارتفاع عدد الأفراد والمجموعات الذين لم يعودوا يركزون على العيش فقط بل انتقلوا إلى استخدام قوة الاستهلاك والادخار والصوت السياسي، والتي تضاعفت هذه الأيام بفضل الأنترنت والاتصالات الحديثة.

- لقد منحت ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الأفراد والمجموعات الصغيرة المعلومات والقدرة على ممارسة نفوذ عالمي، مما جعل أفعالهم ومصالحهم وقيمهم أكثر تأثيراً من أي وقت مضى.

- تتمتع الآن المنظمات غير الربحية والشركات المتعددة الجنسيات والمجموعات الدينية ومجموعة من المنظمات الأخرى بالقدرة على تكديس الأموال والحصول على النفوذ والمتابعين، مما يمكنهم من معالجة الشؤون الاجتماعية والأمنية بطرق قد تكون أكثر فاعلية من تلك التي تمارسها السلطات السياسية.

- وبشكل مشابه، فقد مكّن الحصول المتزايد على تقنيات الأسلحة مقترناً بالتجنيد الفعال والاتصالات المجموعات غير الحكومية من قلب مفاهيم الأنظمة الإقليمية رأساً على عقب.

تساعد بيئة المعلومات في تفتيت الجماهير وتشظي عدد لا يحصى من الحقائق المفترضة لدى تلك الجماهير، مما يقوض التفاهمات المتبادلة لأحداث العالم التي سهلت يوماً ما التعاون الدولي، كما تدفع تلك البيئة المعلوماتية البعض للتشكيك في الأفكار الديموقراطية مثل حرية التعبير و "سوق الأفكار". وعندما يقترن ذلك بانعدام الثقة المتزايد بالمؤسسات الرسمية وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية واستقطابها واستغلالها تجارياً، فإن بعض المراقبين الأكاديميين والسياسيين يصفون عصرنا بأنه عصر سياسات "ما بعد الحقيقة" أو "ما بعد الواقعية"، وتعتبر المحاولات المشينة للتلاعب بالناس سهلة نسبياً في مثل هذه السياقات، كما تظهر الجهود الروسية الأخيرة المتعلقة بكل من أوكرانيا وانتخابات الولايات المتحدة، بما في ذلك التلاعب بالتصريحات المزعومة لويكيليكس.

- كشفت الدراسات أن المعلومات المضادة لرأي فرد ما أو فهمه المسبق لن تغير وجهات نظره أو تشكك بها، لا بل ستعزز الاعتقاد بأن المعلومات قادمة من مصدر متحيز أو معادي، مما يسبب المزيد من الاستقطاب للمجموعات.

- وزيادة في تعقيد الأمور، يلجأ الناس غالباً إلى القادة أو إلى أشخاص آخرين يفكرون بنفس الطريقة ويثقوا بهم لتفسير "الحقيقة"، ووفقاً لاستطلاع أجراه "مقياس إيدلمان للثقة"، فإن هناك فجوة ثقة كبيرة تتسع بين متابعي الأخبار من حملة الشهادات وعامة الناس. ويكشف الاستطلاع العالمي بأن المستجيبين يعتمدون أكثر فأكثر على "شخص يفكر مثلك"، ويكون هذا الشخص محل ثقة أكثر من المدير العام أو المسؤول الحكومي.

- أظهرت دراسة لمعهد بيو للبحوث في عام 2014 بأن أعلى نسبة ثقة لوكالة أخبار بين الأمريكيين الذين خضعوا للاستطلاع كانت 54 بالمئة فقط، ومن جهة أخرى، فإن الأفراد يتجهون نحو وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار والمعلومات حول العالم والأحداث المحلية.

وسيكون من الأسهل بكثير على الأفراد والمجموعات القيام بتعطيل النتائج بدل ممارسة السلطة البناءة لصياغة سياسات وتحالفات جديدة أو تطبيق حلول للتحديات المشتركة وخاصة عندما تكون مصداقية السلطة والمعلومات موضع تشكيك.

- يمثُّل ذلك صعوبة أكبر بالنسبة للحكومات الديموقراطية في صياغة تتمحور حول المصلحة المشتركة وإيصالها، كما يعقد تنفيذ السياسة.

- عندما يتعلق الأمر بالأحزاب السياسية، فإن ذلك ينذر بإضعاف متزايد لدورها التقليدي في حشد الناس وتمثيل المصالح لدى الحكومة، وتتنامى مجموعات المصالح الخاصة بشكل مستمر على حساب عضوية الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة منذ بداية سبعينات القرن الماضي، أي قبل الأنترنت بفترة طويلة، ولكن تكنولوجيا المعلومات وشبكات التواصل الإجتماعي قد عززت هذا الاتجاه.

- بالنسبة للقادة والأنظمة ذوي العقلية الاستبدادية، سيزداد الدافع لفرض المعلومات والتلاعب بها، إضافة إلى تنامي الوسائل التقنية للقيام بذلك.

الطبيعة المتغيرة للسلطة

في الوقت الذي تتلاقى فيه الاتجاهات الدولية لجعل الحوكمة والتعاون أصعب، تقوم هذه الاتجاهات بتغيير السياق الاستراتيجي بطرق تجعل الأشكال التقليدية والمادية للسلطة أقل كفاية لصياغة وتأمين النتائج المرجوة. لقد كانت ومازالت القوة المادية -التي تقاس عادة بواسطة الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري وعدد السكان ومستوى التكنولوجيا- رافعة رئيسية للدولة وستبقى كذلك. وبامتلاك هذه القوة، تستطيع الدول القوية وضع أجندات وإصدار الدعوة للتعاون -كما حصل في اتفاقات المناخ الأخيرة في باريس- وحتى فرض النتائج بشكل فردي، كما حصل في إلحاق روسيا للقرم. ولكن لا تستطيع القوة المادية أن تشرح التأثير الذي استطاع من خلاله اللاعبون غير الحكوميين مثل داعش أن يشكلوا البيئة الأمنية ولا أن تفسر القيود التي واجهتها سلطات الدول الرئيسية في التصدي لمثل هذه التطورات، كما أنها لا تساعد كثيراً في إجبار أولئك الذين اختاروا طريق عدم الامتثال.

سيصبح من الأصعب تحقيق النتائج واستمرارها، إن كان ذلك في محاربة التطرف العنيف أو إدارة الطقس المتطرف، بسبب تكاثر اللاعبين الذين يستطيعون استخدام الفيتو أو رفض القيام باتخاذ إجراءات. ويقوم عدد متزايد من اللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين باستخدام أشكال جديدة أو غير تقليدية من القوة مثل الأنترنت والشبكات وحتى التلاعب بالبيئة، وذلك للتأثير على الأحداث وخلق الاضطراب، مما يفرض مزيداً من القيود على قدرة الدول "القوية مادياً" لتحقيق نتائج بتكاليف معقولة. وتواجه الدول والمنظمات الكبرى الآن احتمالاً متزايداً بأن الذين لا يوافقون، سواء كانوا نشطاء أو مواطنون أو مستثمرون أو مستهلكون، سيخرجون أو يسحبون امتثالهم أو يحتجون، وقد يتم ذلك أحياناً بعنف، وإضافة إلى ذلك، فإن توسع الارتباط العالمي من خلال المعلومات والشبكات الأخرى يعزز اللاعبين الضعفاء الذين يتمتعون باتصالات جيدة ويساعدهم في امتلاك تأثيرٍ أكبر من حجمهم.

سيكون أقوى اللاعبين في المستقبل هم الدول والمجموعات والأفراد الذين يستطيعون الاستفادة من قدرات مادية وعلاقات ومعلومات بطريقة أسرع وأكثر تكاملاً وتكيفاً من الأجيال السابقة. وسيستخدمون القدرات المادية لامتلاك النفوذ، وفي بعض الحالات لتحقيق أو منع النتائج المرجوة، ولكنهم سيُظهرون أن "القوة في النتيجة" من خلال تحشيد واسع النطاق للمكونات الساندة باستخدام المعلومات لإقناع المجتمعات والدول أو التلاعب بها لصالح قضاياهم. وستكمن القدرة على إنشاء قصص وإيديولوجيات -تحفز الذاكرة وتثير الانتباه وتزرع الثقة والمصداقية- في تحقيق المصالح والقيم المتداخلة وليس المتطابقة. وستقوم أقوى الكيانات بحث الدول -إضافة إلى الشركات والحركات الاجتماعية أو الدينية وبعض الأفراد- على إنشاء شبكات للتعاون حول القضايا بينما يبدون عمقاً وتوازناً في قدراتهم المادية والمعلوماتية وتلك التي تتعلق بعلاقاتهم، في الوقت الذي تتطلب فيه استدامة النتائج الرعاية المستمرة للعلاقات.

المستقبل القريب: التوترات تتصاعد

مشرد يوناني ينام خارج البنك في عام 2015، حيث كانت البنوك مغلقة في بعض الأوقات خلال الأزمة المالية للحد من عمليات السحب.

المستقبل القريب: التوترات تتصاعد

ستمثل هذه الاتجاهات الدولية -من خلال التحدي الذي تشكله للحوكمة والتغيير الذي تفرضه على طبيعة السلطة- قوة الدفع للعواقب الرئيسية خلال السنوات الخمس القادمة، وستزيد من التوترات عبر كافة المناطق وفي مختلف الحكومات، داخل الدول وفيما بينها على حد سواء. وستساهم هذه الظروف القريبة المدى في توسع التهديد من الإرهاب وستؤدي إلى تعليق مستقبل النظام الدولي.

تتزايد التوترات داخل الدول بسبب طرح المواطنين لأسئلة أساسية حول ما يمكن أن يتوقعوه من حكوماتهم في عالم متغير باستمرار. وتضغط الشعوب على حكوماتها لتوفير الأمن والازدهار بشكل أوسع وأسرع في الداخل في الوقت الذي يتزايد فيه تأثير العوامل الخارجية في تشكيل هذه الظروف بشكل مضطرد.

بالمقابل، تزيد هذه الديناميكيات من التوترات بين الدول، مما يزيد من مخاطر النزاعات بين الدول خلال السنوات الخمس القادمة. ويؤدي تعثر أوروبا وعدم اليقين بشأن دور أمريكا في العالم وضعف معايير منع النزاعات وحقوق الإنسان إلى خلق ثغرات لصالح الصين وروسيا. وستشجع مجموعة العوامل هذه معتدين إقليميين وغير حكوميين، مما يؤدي إلى إحياء المنافسات الإقليمية، كالرياض وطهران، وإسلام آباد ونيودلهي، وشبه الجزيرة الكورية. وستدفع مشاكل الحوكمة أيضاً بمفاهيم التهديد وعدم الأمن في دول مثل باكستان وكوريا الشمالية.

- ويبقى الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين القوى الكبرى ضابطاً للسلوك العدواني ولكن قد لا يكون كافياً بحد ذاته لمنع نزاع مستقبلي، وستبحث القوى الكبرى والمتوسطة على حد سواء عن طرق لخفض أنواع الترابط التي تجعلها عرضة لضغط اقتصادي وعقوبات مالية، مما قد يمنحها حرية أكبر في العمل على تحقيق مصالحها بقوة.

في هذه الأثناء، من المرجح أن يتوسع تهديد الإرهاب مع تنوع قدرة الدول والمجموعات والأفراد على التسبب بالأذى، ويتلخص التأثير النهائي لتصاعد التوترات داخل الدول وفيما بينها وتنامي تهديد الإرهاب في حدوث خلل أكبر للنظام العالمي مع تساؤلات هامة حول القوانين والمؤسسات وتقاسم السلطة في النظام العالمي.

أوروبا. تعود التوترات والشكوك المتصاعدة بشأن أوروبا وتماسكها في المستقبل إلى مؤسسات لا تناسب تحدياتها الاقتصادية والأمنية، وتقوم المؤسسات الأوروبية بوضع السياسة المالية لدول منطقة اليورو ولكن عواصم الدول تتولى مسؤوليات مالية وأمنية، مما يبقي الدول الأعضاء الأفقر غارقة في الدين مع آفاق نمو ضعيف، وتقوم كل دولة على حدة بتحديد مقاربتها لتحقيق الأمن. وسيؤدي الإحباط الشعبي بسبب الهجرة والنمو البطيء والبطالة إلى تغذية مشاعر العداء للمهاجرين وتفضيل حلول قومية لمشاكل قارية.

- *نظرة مستقبلية:* من المرجح أن تواجه أوروبا مزيداً من الصدمات، حيث تبقى البنوك خاضعة لأنظمة مختلفة غير متكافئة، وستستمر الهجرة ضمن أوروبا وإليها، كما سيشجع خروج بريطانيا الحركات الإقليمية والانفصالية في دول أوروبية أخرى. وسيقوض السكان المعمرين الإنتاج الاقتصادي مما يؤدي إلى نقل الاستهلاك باتجاه الخدمات كالرعاية الصحية، وبعيداً عن البضائع والاستثمار. وسيؤدي نقص العاملين الشباب إلى خفض العائدات الضريبية بما يغذي المناقشات حول الهجرة لزيادة القوة العاملة. وسيعتمد مستقبل الاتحاد الأوروبي على قدرته على إصلاح مؤسساته وخلق فرص العمل والنمو وإعادة الثقة بالنخبة والتعامل مع المخاوف الشعبية التي مفادها أن الهجرة ستغير الثقافات القومية بشكل راديكالي.

الولايات المتحدة. ستختبر السنوات الخمس القادمة مرونة الولايات المتحدة، وكما في أوروبا، فقد جلبت الأوقات الاقتصادية العصيبة معها انقسامات اجتماعية وطبقية. وتغذي الأجور الراكدة وتزايد عدم المساواة في الدخل الشكوك حول التكامل الاقتصادي العالمي و"الحلم الأمريكي" بالانتقال لوضع أفضل. إن نسبة الرجال الأمريكيين بعمر 25-54 سنة الذين لا يبحثون عن عمل هي في أعلى مستوى منذ الكساد الكبير، ولقد ارتفعت متوسطات الدخل 5% في عام 2015. ووفق المراقبين المطلعين فإن هناك إشارات بحصول عمليات تجديد في بعض الأحياء حيث أسعار العقارات معقولة، وبارتفاع عائدات الاستثمار المحلي والأجنبي، وبالاستفادة من مواهب المهاجرين بشكل قياسي، مع انخفاض توقعات الحصول على المساعدة الفيدرالية.

- *نظرة مستقبلية:* ستبقى التحديات كبيرة رغم إشارات التحسن الإقتصادي، مع انخفاض الثقة الشعبية بالقادة والمؤسسات والاستقطاب السياسي الكبير والعائدات الحكومية المقيدة بالنمو المتواضع ونفقات الاستحقاق المتصاعدة. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تسبب التطورات الحاصلة في الروبوتات والذكاء الاصطناعي اضطراباً متزايداً في سوق العمل، وفي نفس الوقت، هناك شكوك عالية في العالم فيما يتعلق بدور واشنطن القيادي عالمياً. لكن الولايات المتحدة كانت قد تعافت من أوقات عصيبة سابقاً، كما حصل في فترة القلق في سبعينات القرن الماضي التي تبعها انتعاش اقتصادي ودور عالمي أقوى في العالم. ويساعد الابتكار على صعيد الولاية والصعيد المحلي ومرونة الأسواق المالية وتقبل خوض المخاطرة ووجود توازن ديموغرافي أكثر من معظم الدول الكبيرة في توفير قدرة متصاعدة. أخيراً، تعتبر أمريكا متميزة لأنها أسست بناء على مفهوم شامل -السعي وراء الحياة والحرية والسعادة للجميع، ولو لم يتم تحقيقها بشكل كامل- وليس على العرق أو الإثنية، ويبقى هذا الإرث ميزة هامة لإدارة الانقسامات.

أمريكا الوسطى والجنوبية. رغم أن ضعف الدولة وتهريب المخدرات كانا وسوف يبقيان عاملان مزعجان لأمريكا الوسطى، فإن أمريكا الجنوبية كانت ولازالت أكثر استقراراً من معظم المناطق في العالم وحققت قفزات ديموقراطية عديدة، بما في ذلك التعافي من موجات شعبوية يمينية ويسارية. ولكن جهود الحكومة لتوفير استقرار أكبر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تصطدم بقيود الموازنة والدين، إضافة إلى تباطؤ النمو بسبب انخفاض الطلب العالمي على البضائع. وستؤدي التوقعات التي يحملها القادمون الجدد إلى الطبقة الوسطى إلى الضغط على الصناديق الحكومية وتغذية عدم الرضى السياسي، ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي ذلك إلى تعريض التقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة ضد الفقر وعدم المساواة للخطر. ومن المرجح أن تغذي منظمات المجتمع المدني الناشطة التوترات الاجتماعية من خلال زيادة الوعي بشأن فساد النخبة ونقص البنى التحتية وسوء الإدارة. ويسعى بعض أصحاب المناصب الذين قد يواجهون رفضاً شعبياً إلى حماية سلطتهم، مما قد يقود إلى فترة من المنافسة السياسية الشديدة وتراجع الديموقراطية في بعض البلدان. ويعتبر العنف شائعاً بشكل خاص في شمال أمريكا الوسطى حيث قوضت العصابات ومجموعات الجريمة المنظمة الحوكمة الأساسية للأنظمة التي تنقصها قدرة توفير الكثير من البضائع والخدمات الشعبية الأساسية.

- *نظرة مستقبلية:* من المرجح أن تشهد كل من أمريكا الوسطى والجنوبية تغيرات متكررة في الحكومات التي تسيء إدارة الاقتصاد ويتفشى فيها الفساد، ولقد خسرت الإدارات اليسارية السلطة في أماكن مثل الأرجنتين وغواتيمالا والبيرو وهي تصارع للبقاء في مواقعها في فنزويلا، رغم أن القادة الجدد لن يمتلكوا الكثير من الوقت لإثبات قدرتهم على تحسين الظروف. وقد يؤثر نجاح أو إخفاق الإصلاحات الهامة للمكسيك على رغبة الدول الأخرى في المنطقة لخوض مخاطر سياسية مشابهة. قد تكون عملية الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فرصة وحافزاً لبعض الدول لتحسين سياساتها الاقتصادية في منطقة تتمتع بديموغرافيا متوازنة عمرياً إلى حد معقول وموارد طاقة كبيرة وروابط اقصادية راسخة مع آسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

غرب منكفئ على ذاته؟ سيحاول القادة في الديموقراطيات الصناعية لأمريكا الشمالية وأوروبا واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا البحث عن طرق لإعادة إحساس الطبقة الوسطى بالرفاهية بينما يحاول البعض التناغم مع الموجات الشعبوية ومشاعر العداء للمهاجرين، وقد تكون النتيجة 'غرب منكفئ على ذاته' أكثر مما عرفناه لعقود مضت، والذي قد يسعى لتجنب مغامرات خارجية مكلفة بينما يختبر برامج داخلية لمعالجة القيود المالية والمشاكل الديموغرافية ومواقع تركز الثروة، وستكون هذه الرؤية المنكفئة أكثر وضوحاً في الاتحاد الأوروبي الغارق بأسئلة حول الحوكمة والتحديات الداخلية ضمن الاتحاد وليس خارجه.

- تهدد الانقسامات الداخلية للاتحاد الأوروبي والمشاكل الديموغرافية والأداء الاقتصادي المحتضر وضعه كلاعب دولي، وفي السنوات الخمس القادمة على الأقل، ستقوض الحاجة إلى إعادة هيكلة العلاقات الأوروبية في ضوء قرار المملكة المتحدة لمغادرة الاتحاد الأوروبي النفوذ الدولي للمنطقة ويمكن أن يضعف التعاون عبر الأطلسي، في الوقت الذي تقوض فيه مشاعر العداء للمهاجرين الدعم السياسي لقادة أوروبا السياسيين.

- ستركز الأسئلة المتعلقة بدور الولايات المتحدة في العالم على ما يستطيع البلد فعله وعلى ما سيقدمه شعب الولايات المتحدة من دعم فيما يخص مساعدة الحلفاء وإدارة النزاع والتغلب على انقسامات البلد الداخلية. وستراقب شعوب العالم وحكوماتها واشنطن للحصول على إشارات بشأن أي تسوية وتعاون، مع التركيز خاصة على التجارة الدولية والإصلاحات الضريبية ومدى استعداد القوة العاملة للتقنيات المتقدمة والعلاقات العرقية، وانفتاح الولايات المتحدة على التجريب على مستويات الولاية والمستويات المحلية.

وقد يشير نقص التقدم داخلياً إلى الانتقال نحو التقشف ونشوء طبقة متوسطة أضعف ومزيد من التوجه العالمي نحو الاضطراب ودوائر النفوذ الإقليمية. ولكن رأس المال الأمريكي البشري والأمني على حد سواء يعتبر هائلاً، حيث يسعى الكثير من أفضل المواهب في العالم للعيش والعمل في الولايات المتحدة، ويبقى الأمل الداخلي والعالمي عالياً في الحصول على سياسة خارجية كفؤة وبناءة.

الصين. تواجه الصين اختباراً قاسياً، حيث يعتبر استقرارها السياسي في خطر، فبعد ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي التاريخي والتغير الاجتماعي ووسط نمو متباطئ وتأثيرات ما بعد الديون المفرطة، أصبحت الصين في طور الانتقال من اقتصاد مستند إلى الاستثمار ومبني على التصدير نحو اقتصاد يعتمد على الاستهلاك الداخلي. وسيكون تحقيق مطالب الطبقات الوسطى الجديدة في الصين للحصول على هواء نظيف ومساكن بأسعار معقولة وخدمات أفضل وفرص مستمرة من الأمور الأساسية التي يترتب على الحكومة تحقيقها كي تحافظ على الشرعية والنظام السياسي. وقد يهدد إدماج الرئيس شي للسلطة النظام الراسخ لانتقال السلطة بشكل مستقر، بينما قد يكون من الصعب التحكم في مشاعر القومية الصينية، وهي قوة تشجعها الصين من وقت لآخر للحصول على الدعم عندما تواجه خلافاً خارجياً.

- *نظرة مستقبلية:* ربما تمتلك الصين موارد وافرة لدعم النمو في الوقت اللازم لكي تثمر فيه جهود تحفيز الاستهلاك الخاص، ولكن كلما "ضاعفت استثمارها" في الاقتصاد من خلال الشركات المملوكة حكومياً كلما زاد تعرضها لمخاطر الصدمات المالية التي تثير الشك بقدرتها على إدارة الاقتصاد. وستؤدي الأتمتة والمنافسة القادمة من منتجي التكلفة المنخفضة في أماكن أخرى في آسيا وحتى في أفريقيا إلى الضغط على أجور العاملين غير المهرة، كما ستمثل الشريحة السكانية لمن هم في سن العمل والمتناقصة بسرعة عائقاً قوياً للنمو.

روسيا. تطمح روسيا لاستعادة مكانتها كقوة عظمى من خلال المشاعر القومية وتحديث الجيش والتهديد النووي واستعراض القوة النووية والتدخل الأجنبي في الخارج، ولكنها تواجه داخلياً قيوداً متزايدة حيث يدخل اقتصادها الراكد عامه الثالث من الكساد. وتحقق موسكو الاستقرار والنظام، لكنها توفر الأمن للشعب الروسي على حساب الحرية الشخصية والتعددية، وقد أصبحت قدرة موسكو على الاحتفاظ بدور على الساحة الدولية -حتى وإن كان ذلك من خلال التعطيل- مصدر قوة وشعبية للنظام في الداخل. وتُبرز القومية الروسية بقوة هذه القصة، حيث يمتدح الرئيس بوتين الثقافة الروسية بأنها الحصن الأخير للقيم المسيحية المحافظة ضد انحلال أوروبا وموجة التعدد الثقافي، ويتمتع بوتين شخصياً بشعبية، ولكن شعبية الحزب الحاكم وهي 35% بالمئة تعكس نفاذ صبر السكان مع تدهور الظروف الحياتية وإساءة استخدام السلطة.

لنتخيل عنوان خبر مفاجئ في 2021

لقد خلق النمو الاقتصادي السريع للصين فجوات أكبر بين الأغنياء والفقراء.

- *نظرة مستقبلية:* إذا تعثرت أساليب الكرملين، فإن روسيا ستصبح عرضة لعدم الاستقرار في الداخل بسبب النخب المستاءة، علماً أن التراجع في المكانة قد يؤدي إلى القيام بأعمال دولية أكثر عدوانية. لقد تحسنت صورة روسيا الديموغرافية إلى حد ما منذ تسعينات القرن الماضي ولكنها ما زالت سيئة، حيث أن متوسط عمر الذكور هو الأدنى في العالم الصناعي وسيستمر عدد سكانها بالتناقص. وكلما أجلت موسكو التنويع في اقتصادها، كلما غذت الحكومة مشاعر القومية وضحَّت بالحريات الشخصية والتعددية للحفاظ على السيطرة.

حزم الصين وروسيا يتنامى. ستسعى كل من الصين وروسيا لتأمين الميزات التنافسية المؤقتة وتصحيح ما يعتبروة أخطاء تاريخية قبل أن تزيد العقبات الاقتصادية والديموغرافية من إبطاء تقدمهم المادي ويستعيد الغرب مكانته، وتحتفظ كل من الصين وروسيا على حد سواء برؤية عالمية محقة على أنهما تسيطران في مناطقهما وتستطيعان تشكيل السياسات الإقليمية والاقتصادات لتناسب مصالحهما الأمنية والمادية. وقد تحركت الدولتان بقوة في السنوات الأخيرة لفرض نفوذ أكبر في مناطقهما والتنافس مع الولايات المتحدة جيوسياساً وإجبار واشنطن على قبول دوائر نفوذ إقليمية إقصائية، وهو وضع عارضته الولايات المتحدة تاريخياً. وعلى سبيل المثال، تعتبر الصين أن الوجود المستمر للبحرية الأمريكية في غرب الباسيفيك ومركزية التحالفات الأمريكية في المنطقة وحماية الولايات المتحدة لتايوان أموراً غير معاصرة وتمثل استمراراً لـ "100 سنة من الإذلال" للصين.

- لقد تميز التعاون الصيني الروسي مؤخراً بأنه تكتيكي، ولكن من المرجح أيضاً أن يعود البلدان للتنافس كلما عرَّضت بكين مصالح روسيا للخطر في آسيا الوسطى وكلما حصلت بكين على مزيد من خيارات الطاقة الرخيصة إلى جانب روسيا. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح إذا كان هناك حد واضح ومقبول من الطرفين لما تعتبره كل من الصين وروسيا على أنه دائرة نفوذها الطبيعية. وفي هذه الأثناء، سيزيد تنامي قوة الهند الاقتصادية في المنطقة من تعقيد هذه الحسابات، حيث تقوم نيودلهي باختبار علاقاتها مع الصين وموسكو وواشنطن لحماية مصالحها المتزايدة.

سيؤدي حزم روسيا إلى تصلب وجهات النظر المضادة لروسيا في دول البلطيق وأجزاء أخرى من أوروبا، مما يصعد مخاطر النزاع. وستسعى روسيا للقيام بالتعاون الدولي، والتظاهر به أحياناً، في الوقت الذي تتحدى فيه بشكل مفتوح المعايير والقواعد التي ترى أنها تتعارض مع مصالحها وتوفر الدعم للقادة المشابهين في "الديموقراطيات الموجهة" الذين يشجعون مقاومة السياسات والأفضليات الأمريكية. ولا تهتم موسكو كثيراً بقواعد الاقتصاد العالمي ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ إجراءات تضعف الميزات المؤسساتية للولايات المتحدة وأوروبا. وستختبر موسكو إرادة الناتو وأوروبا بحيث تسعى لتقويض المصداقية الغربية، كما ستحاول استغلال الانقسامات بين شمال أوروبا وجنوبها وبين شرقها وغربها، إضافة إلى دق إسفين بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

لنتخيل عنوان خبر مفاجئ في 2019

- بشكل مشابه، سيزداد نشاط موسكو في الشرق الأوسط وفي أجزاء من العالم حيث تعتقد أنها تستطيع اختبار نفوذ الولايات المتحدة. وأخيراً، ستحافظ روسيا على الأسلحة النووية كرادع وكسلاح مضاد للقوات العسكرية التقليدية الأكثر قوة إضافة إلى كونها بطاقة المحافظة على وضعها كقوة عظمى. ويُزعم أن عقيدة الجيش الروسي تتضمن استخداماً محدوداً للأسلحة النووية في وضع تعتبر من خلاله المصالح الروسية الحيوية في خطر بهدف "تخفيض التوتر" لنزاع ما من خلال إظهار أن النزاع التقليدي المستمر يشتمل على مخاطر قد تصعد الأزمة إلى تبادل نووي على نطاق واسع.

وفي **شمال شرق آسيا**، من المرجح تصاعد التوترات حول شبه الجزيرة الكورية مع احتمال مواجهة خطيرة في السنوات القادمة، حيث يقوم كيم جونغ أون بإحكام قبضته على السلطة من خلال خليط من المحاباة والرعب كما يضاعف جهوده في برامجه النووية والصاروخية ويقوم بتطوير صواريخ طويلة المدى يمكن أن تهدد قريباً الولايات المتحدة بأكملها. وتمتلك بكين وسيؤول وطوكيو وواشنطن حافزاً مشتركاً لإدارة المخاطر الأمنية في جنوب شرق آسيا، ولكن تاريخاً من الحرب والاحتلال مع انعدام الثقة الحالي المشترك يجعل التعاون صعباً. وقد تُقوض استفزازات كوريا الشمالية المستمرة بما في ذلك الاختبارات النووية والصاروخية الإضافية الاستقرار في المنطقة وتدفع بالدول المجاورة إلى اتخاذ إجراءات، قد تكون منفردة أحياناً، لحماية مصالحها الأمنية.

وجهات نظر مختلفة حول عدم الاستقرار

تصف كل من الصين وروسيا بأن اضطراب النظام العالمي ناتج عن مؤامرة غربية لدفع ما يراه الغرب المفاهيم وقيم الحرية الأمريكية التي تخدم مصالح الغرب إلى كل ركن من أركان العالم، بينما ترى الحكومات الغربية أن عدم الاستقرار هو ظرف ضمني تفاقم مع نهاية الحرب الباردة وعدم اكتمال التطور السياسي والاقتصادي. لقد تزايدت المخاوف بشأن الدول الضعيفة والهشة منذ أكثر من جيل مضى بسبب الاعتقادات بأنها تولد تبعات جانبية، كالأمراض واللاجئين والإرهابيين في بعض الأحوال، ولكن في نفس الوقت، فإن الترابط المتنامي في كوكبنا يجعل من العزلة عن المحيط الدولي وهماً، كما يجعل ارتفاع معايير حقوق الإنسان عنف الدولة ضد رعاياها خياراً غير مقبول.

لقد كانت إحدى تبعات انسحاب الولايات المتحدة وبعدها الاتحاد السوفياتي من مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي فقدان الدعم الخارجي الذي كانت تتلقاه سياسات وجيوش وقوى أمن الرجال الأقوياء الذين لم يعودوا يستطيعون المساومة للحصول على الرعاية. كما تواجه الحكومات القسرية مصاعب بسبب المطالب المتزايدة للمواطنين -الذين لم يعودوا فقراء بفضل سرعة ونطاق التطور الاقتصادي غير المسبوق في العالم غير الصناعي- بهدف الحصول على حوكمة تتميز بالتفاعل والمشاركة. وقد عزز التحديث وتقوية الفرد الاستقرار السياسي في الأماكن التي حصل فيها التطور السياسي والاقتصادي بشكل متواكب تقريباً، أما في الأماكن التي تجاوز فيها التطور الاقتصادي التغييرات السياسية أو حصل بدونها، كما حصل في معظم العالم العربي وباقي أفريقيا وجنوب آسيا، فقد كان ذلك متبوعاً بعدم الاستقرار. ولكن الصين كانت استثناءً جديراً بالذكر، وقد أدى توفير البضائع العامة هناك إلى تعزيز النظام السياسي حتى يومنا هذا ولكن الحملة ضد الفساد تطرح الآن مزيداً من الشكوك مع تصاعد للاحتجاجات العامة خلال السنوات الـ 15 الماضية. كما تعتبر روسيا بأنها الاستثناء الرئيسي الثاني حيث ساعد النمو الاقتصادي الناجم في معظمه عن الأسعار العالية للطاقة والبضائع لحل مشاكل اضطرابات النظام التي حصلت خلال حقبة يلتسين.

لقد أظهرت تجربة الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق بأن القهر وضخ الأموال لا يمكن أن تتغلب على ضعف الدولة، وبالأحرى، فإن بناء نظام سياسي مستقر يتطلب احتواء الجميع والتعاون بين النخب وإدارة حكومية تستطيع ضبط الجيش وتوفير الخدمات العامة، وقد ثبت أن توفير ذلك أصعب مما هو متوقع.

استعراض عسكري في كوريا الشمالية، 2013.

- إن كيم مصمم على تأمين الاعتراف الدولي بكوريا الشمالية كدولة تمتلك السلاح النووي لأغراض الأمن والهيبة والشرعية السياسية، وخلافاً عن والده وجده، فقد أبدى القليل من الاهتمام في المشاركة بمحادثات نزع السلاح النووي، وقد أدرج المكانة النووية للشمال في دستور الحزب في عام 2012 وأعاد تأكيد ذلك خلال كونغرس الحزب في عام 2016.

- تواجه بكين لغزاً استراتيجياً مستمراً بشأن كوريا الشمالية. حيث يقوض سلوك بيونغ يانغ ادعاءات الصين بأن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة أمر عفا عليه الزمن، كما يُظهر تضاؤل نفوذ بكين على جارتها وعميلها، أو ربما يشير إلى نقص الإرادة السياسية لفرض ذلك النفوذ. ويقود سلوك كوريا الشمالية إلى تقوية التحالفات الأمريكية وإلى سلوك أكثر حزماً من قبل حلفاء الولايات المتحدة وأحياناً تعاوناً أكبر بين هؤلاء الحلفاء، وقد يؤدي ذلك إلى تبدل تعامل الصين مع كوريا الشمالية بمرور الوقت.

- كما تعتبر القرارات المطروحة امام سيؤول وطوكيو مهمة أيضاً، حيث تركز الدولتان بشكل مقصود على المحافظة على المظلة الأمنية الأمريكية في الوقت الذي تحاولان فيه تحسين قدراتهما الأمنية الخاصة.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في واقع الأمر فإن كافة اتجاهات المنطقة تسير بشكل خاطئ، حيث يهدد النزاع المستمر وغياب الإصلاح السياسي والاقتصادي محاربة الفقر التي كانت تعتبر مؤخراً النقطة المضيئة في المنطقة. وقد ساعدت التبعية في الموارد والمساعدة الأجنبية في دعم النخب، في الوقت الذي عُزز فيه ذلك الاعتماد الشعبي على الدولة من خلال كبح الأسواق والوظائف ورأس المال البشري. وبالنظر إلى أسعار النفط التي من غير المرجح أن تعود إلى مستويات فترة ازدهار النفط، فإن معظم الحكومات ستضطر للحد من الدفعات النقدية والإعانات. وفي نفس الوقت، فقد وفرت وسائل التواصل الاجتماعي أدوات جديدة للسكان كي ينفسوا عن إحباطهم، وهكذا تتأهب مجموعات دينية محافظة بما في ذلك فروع الإخوان المسلمين والحركات الشيعية والمنظمات ذات الأساس العرقي مثل تلك المتمحورة حول الهوية الكردية لتكون بديلة عن الحكومات غير الفعالة في المنطقة، وتوفر مثل هذه المجموعات عادة خدمات اجتماعية أفضل من الدولة كما أن وجهات نظر تلك المجموعات السياسية تلقى صدى حسناً لدى السكان الذين هم بشكل عام أكثر محافظة وتديناً من النخب السياسة والاقتصادية في المنطقة.

- *نظرة مستقبلية:* ستؤدي الاتجاهات الحالية إلى المزيد من التفتت في المنطقة إذا لم يتم التصدي لها، ومن المرجح أن يتوسع نفوذ المجموعات الإسلامية المتطرفة مما يؤثر سلباً على التسامح مع تواجد الأقليات ويدفع إلى مزيد من موجات الهجرة، وقد تحث مخاطر عدم الاستقرار في دول عربية مثل مصر وربما العربية السعودية القادة على فرض السيطرة بالقوة، وهو حافز يتناقض مع اتجاهات معاكسة مثل تقوية التكنولوجيا للأفراد وتدفق المعلومات بحرية متزايدة وتخفيض نسبة الفقر. ومن جهة أخرى، قد يوفر الانتقال إلى الديموقراطية نموذجاً جذاباً إذا حقق استقراراً أكبر وازدهاراً أوسع. ويوفر التقدم على جبهات تخفيض الفقر ورفع مستوى التعليم وتقوية النساء في بعض أجزاء المنطقة دفعة قوية للاستفادة من الأرقام المتنامية للشباب الذين يصبحون في سن العمل.

من الناحية الجيوسياسية، سيهدد تنامي الأزمات الإنسانية والنزاع الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمزيد من التقويض لمصداقية حل الخلافات الدولية ومعايير حقوق الإنسان. وقد أدت المفاهيم السائدة في عواصم المنطقة بأنه لا يمكن التعويل على واشنطن إلى دخول روسيا في المنافسة وربما الصين أيضاً، كما أدت تلك المفاهيم إلى تحفظ الدول العربية فيما يتعلق بالتزامات واشنطن، وتأتي هذه المفاهيم من الخطوط الحمراء التي لم يتم فرضها في سوريا، والامتناع عن دعم مبارك ومسؤولين حكوميين عرب آخرين في عام 2011، والميل نحو إيران والابتعاد عن الحلفاء السنة التقليديين وإسرائيل، والإحساس بالإهمال بسبب إعادة توازن الثقل الأمريكي في آسيا.

- في هذه الأثناء، من المرجح أن يتنامى نفوذ وقوة إيران وإسرائيل وتركيا مقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة ولكن هذه الدول ستبقى متنافرة مع بعضها البعض، وسيستمر تنامي قوة إيران وقدراتها النووية وسلوكها العدواني في فرض المخاوف لدى إسرائيل ودول الخليج العربي، وترتفع هذه المخاوف بسبب الطبيعة الطائفية للتنافس الإقليمي بين إيران والسعودية، ذلك التنافس الذي يعزز خطاباً ملهباً للمشاعر وإدعاءات بالهرطقة والإلحاد في المنطقة.

جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. لقد توسعت الممارسات الديموقراطية وازداد عدد مجموعات المجتمع المدني وأصبحت المطالبة الشعبية بحوكمة أفضل أكثر إلحاحاً. ولكن الكثير من الدول الأفريقية لا زالت تعاني من حكم "الرجل القوي" وسياسات المحسوبية والمحاباة العرقية، ولازال الكثير من القادة يركزون على البقاء في الحكم بدل الإصلاح، مع تحدي بعضهم لفترة الحكم المقررة. كما تهدد الرياح الاقتصادية الدولية المعاكسة التقدم من خلال المحافظة على أسعار سلع منخفضة واستثمارات أجنبية ضعيفة. وما زالت بعض الدول التي حققت تقدماً باتجاه الديموقراطية هشة وعرضة للعنف المرافق للانتخابات، وقد تتصاعد التوترات بين المجموعات المسيحية والمسلمة لتصبح نزاعاً.

- *نظرة مستقبلية:* سيصبح السكان الأفارقة خلال السنوات الخمس القادمة، أكثر شباباً وتحضراً وسيرتفع عدد القاطنين في المناطق الحضرية وستزداد حركتهم وشبكة علاقاتهم ومستوى تعليمهم وسيطالبون بالحصول على صوت أعلى، وسيؤدي التوسع الحضري السريع إلى إجهاد البنية التحتية ويكشف مزيداً من فساد النخبة، مما يغذي خيبة أمل السكان بالخدمات أو الفرص. وسيعاني حوالي 75 إلى 250 مليون مواطن أفريقي من شح المياه، الذي من المرجح أن يقود إلى هجرات واسعة. ومع ذلك ستبقى أفريقيا منطقة تجارب للحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين ينشدون دفع التطور، ويشير التقدم الحاصل في العقدين الماضيين، بما في ذلك توسع الطبقة الوسطى وتنامي المجتمع المدني الحيوي وانتشار المؤسسات الديموقراطية إلى إمكانيات متصاعدة.

لنتخيل عنوان خبر مفاجئ في 2032

جنوب آسيا. سيصبح الاقتصاد الهندي الأسرع نمواً في السنوات الخمس القادمة، بينما يتباطؤ الاقتصاد الصيني ويتعثر النمو في أماكن أخرى، ولكن التوترات الداخلية بسبب عدم المساواة والدين ستعقد هذا النمو. وستستمر نيودلهي في تقديم حصة من النمو الاقتصادي الهندي لدول أصغر في جنوب آسيا من خلال المساعدة في التطور وتزايد الترابط مع الاقتصاد الهندي مما يساهم في جهد الهند الأوسع لتأكيد دورها كقوة إقليمية بارزة. وسيبقى شبح التطرف العنيف والإرهاب وعدم الاستقرار مخيماً على أفغانستان وباكستان والعلاقات الهشة ما بين طوائف المنطقة. وسيبقى تهديد الإرهاب من لشكر طيبة وطالبان باكستان والقاعدة وفروعها -إضافة إلى توسع داعش والتعاطف مع الإيديولوجيا المرتبطة بها- بارزاً في المنطقة. وقد يؤدي التنافس على الوظائف مقترناً بالتمييز ضد الأقليات إلى المساهمة في تطرف شباب المنطقة، خاصة مع التفاوت غير الطبيعي بين أعداد الجنسين، حيث ترتفع نسبة الذكور في العديد من البلدان.

- *نظرة مستقبلية:* ستعتمد نوعية التطور في الهند على معالجة انتشار الصحة العامة السيئة ومشاكل النظافة وظروف البنية التحتية المتدنية، حيث يبلغ معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في الهند مستوى أعلى من مستواه في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. وستشتد الشعبوية والطائفية إذا أخفقت بنغلادش والهند وباكستان في توفير الوظائف والتعليم لسكان المدن المتزايدين باستمرار وإذا استمر المسؤولون في الحكم اعتماداً على سياسات الهوية بشكل رئيسي. وسوف تسوء الصحة البشرية والأمن الغذائي والبنى التحتية وأسباب العيش بسبب التلوث والزلازل وتأثيرات التغير المناخي بما في ذلك تغير أنماط الرياح الموسمية وزيادة ذوبان الجليد. لكن انفتاح جنوب آسيا على القطاع الخاص والمجموعات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية سيجعلها مستعدة لعصر الأفراد الأقوياء وخاصة إذا حدّت الحكومات من دعمها للمجموعات الشوفينية التي تتسبب في تقسيم المجتمعات.

في **جنوب آسيا**، ستشعر باكستان أنها مجبرة على التصدي لمسألة اقتصاد الهند وقدراتها العسكرية التقليدية بطرق غير متماثلة، وستحاول باكستان أن ترفع قدرتها على الردع النووي ضد الهند من خلال زيادة أسلحتها النووية وأنظمة الإطلاق بما في ذلك امتلاك "أسحلة نووية ميدانية" وخيارات بحرية. بينما ستركز الهند انتباهها على إسلام آباد وبكين على حد سواء، بحيث تسعى لتشكيل شراكات عسكرية مع أوروبا واليابان والولايات المتحدة وآخرين لتعزيز قدراتها التقليدية بينما تجاهد للتفوق في التصعيد المتعلق بباكستان.

- يمكن أن يؤدي نشر الأسلحة النووية في البحر من قبل الهند وباكستان وربما الصين إلى تزايد التواجد النووي في المحيط الهندي في العقدين القادمين.

في الاقتصادات الناشئة، تزداد المداخيل بسرعة وعلى نطاق أوسع من أي وقت مضى

عدد السكان في وقت تضاعف الناتج المحلي للفرد (*مليون*)

لقد ضاعفت الهند والصين الدخل الفردي في الماضي أسرع بكثير من الاقتصادات الناشئة الأصغر منها بكثير.

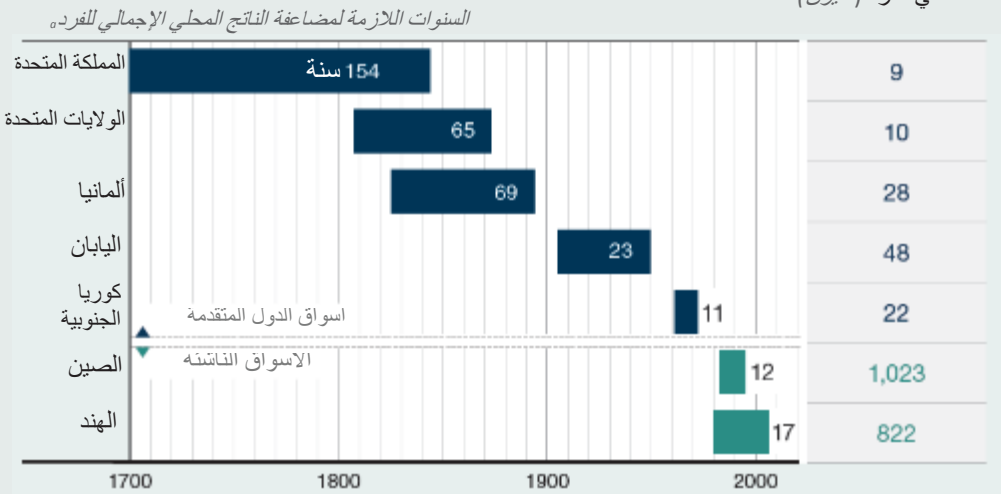

[a] من 1300 إلى 2600 دولار في السنة كقوة شرائية معادلة.
المصدر: مركز غورنينجين للتطوير والتنمية، قاعدة بيانات مشروع ماديسون، غورنينجين، هولندا 2013.
http://www.ggdc.net/maddison/maddison-project/home.htm، إصدار 2013.

ويرفع تواجد عدة قوى نووية لا تتمتع بعقيدة محددة لإدارة الحوادث بين السفن المسلحة نووياً في البحر من مخاطر سوء الحسابات والتصعيد غير المتعمد. ويتطلب التزاوج النووي لوسائل الإطلاق من البحر نزع صمام الأمان مما أبقى الأسلحة النووية مخزنة بشكل منفصل عن الصواريخ في جنوب آسيا حتى الآن.

تنامي تهديد الإرهاب

من المرجح أن يتنامى تهديد الإرهاب مع تنوع طرق ودوافع الحكومات والمجموعات والأفراد لإيقاع الأذى. تسمح النزاعات الطويلة وعصر المعلومات للإرهابيين بالتجنيد والعمل على نطاق واسع مما يظهر الطبيعة المتطورة للتهديد، ويقتل الإرهاب عدداً أقل من الناس مقارنة بالجريمة أو الأمراض، ولكن إمكانية وصول قدرات جديدة إلى أيدي أشخاص يؤمنون بالتدمير المروع هو أمر واقعي، ويؤكد هذا الحدث ذو الاحتمال المنخفض والتأثير العالي وجوب التعاون الدولي وانتباه الحكومات لهذه القضية.

وسيتابع الإرهابيون تبرير عنفهم من خلال تفسيرهم الشخصي للدين، ولكن سيكون هناك أيضاً دوافع ضمنية عديدة. ويؤدي تدمير هياكل الدولة المستمر في الشرق الأوسط إلى خلق فراغ يستغله المتطرفون. وتستمر الحرب بالوكالة بين إيران والعربية السعودية في تغذية الطائفية الشيعية السنية، مع انقسامات إضافية لبعض المجموعات المسلحة بسبب الاختلافات الدينية، وإضافة لذلك، تبقى مفاهيم "الهيمنة الغربية" صرخة قوية لتجنيد العناصر لبعض المجموعات، وحشدهم حول شعار ضرب "العدو البعيد".

- ورغم أن موقع الإرهاب المبني على الدين سيتغير، فمن المرجح أن تتفاقم الفجوة بين الشيعة والسنة في المدى القصير مع تصاعد القومية الدينية العنيفة وقد لا تنحسر تلك الفجوة بحلول 2035.

ويخلق مزيج الإيديولوجيات القوية مثل السلفية الجهادية إن كانت داعش أو القاعدة -في منطقة تمر بتغير سياسي كبير وسريع ضد إرث من أجيال من الحكومات الأوتوقراطية والفوارق الاقتصادية- الرابط الذي يجعل العنف مرجحاً أكثر، وستسمر المجموعات المقاتلة المسيحية والإسلامية في وسط أفريقيا والبوذية في بورما ومجموعات الهندوتفا في الهند بتغذية الإرهاب والنزاع.

- سيستغل المتطرفون الغضب ويربطون المظالم المدركة مع الهوية العامة للانتماء الديني العميق في أجزاء معينة من العالم، وسيصبح الدين مصدراً أكثر أهمية للمعنى والاستمرار بسبب تزايد ترابط المعلومات واتساع الضعف الحكومي في أجزاء كثيرة من العالم النامي وتصاعد العزلة بسبب حالة الانتزاع من العمل التقليدي في العالم المتطور. وسيشجع التغير السريع وظروف الشكوك السياسية والاقتصادية، أو فقدان الأمان، العديد من الناس على تبني أيديولوجيات وهويات لتحقيق المعنى والاستمرارية.

- سمحت التطورات في تقنيات المعلومات -إن كان ذلك مع الطباعة وإنجيل غوتنبرغ في القرن الـ 15 أو مع اختراع شبكة الأنترنت في عام 1989 للمحتويات الدينية بالانتشار السريع، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى كون الديانات هي أفكار عابرة للحدود وغالباً ما تكون أكثر تأثيراً في الحياة اليومية من سلطة الدولة، وسيكون القسم الأعظم من المؤمنين مسالمين، ولكن أولئك الذين يحملون وجهات نظر متطرفة سيجدون أتباعاً ومجندين ضعفاء من خلال تقنيات المعلومات. وتتمتع كافة ديانات العالم، بما في ذلك المسيحية والإسلام واليهودية والبوذية والهندوسية، بجوانب إقصائية في العقيدة يمكن استغلالها بهذه الطريقة.

وبخلاف الدين، هناك عوامل نفسية واجتماعية ستدفع للمشاركة الفردية في الإرهاب، كما تساعد هذه العوامل المجموعات الإرهابية على جذب مجندين وموارد جديدة وتحافظ على التماسك.

- *شيء ما من العزلة،* إن كان ذلك بسبب الانفصال عن الثقافة الاجتماعية السائدة أو عدم القدرة على المشاركة في العملية السياسية أو نقص المزايا الاقتصادية التي يقدمها المجتمع.

- *روابط عرقية وعائلية* -شبكات مبنية على الزمالة أو العلاقات الاجتماعية أو العائلية- إضافة إلى الرغبة في المغامرة والشهرة والانتماء.

- *"فك الارتباط الوطني"* وهذا يعني فقدان الارتباط مع المجتمع الأصلي للمهاجرين الشباب في المدن الأوروبية مترافقاً بنقص الفرص أو قلة الحوافز الفعالة لتبني هوية أوروبية جديدة.

- *التوترات العرقية والدينية* (أبعد من النقاط الساخنة الحالية)، كما بين الماليزيين والتايلنديين في تايلاند، والمسلمين والبوذيين في بورما، والمسيحيين والمسلمين في نيجيريا.

ستكون التكنولوجيا سيفاً ذو حدين، فمن جهة، ستسهل اتصالات الإرهابيين وتجنيدهم والعمليات اللوجستية والقتل، ومن جهة أخرى، ستوفر للسلطات أساليب أكثر تطوراً للتعرف على التهديدات وتوصيفها، إذا سمح السكان لهم بذلك. ستسمر التكنولوجيا في تمكين اللاعبين غير الحكوميين على إخفاء نشاطهم وهويتهم، وعلى سبيل المثال، يتمتع استخدام وسائل الفضاء الإلكتروني لتعطيل الأنظمة الكهربائية بتأثيرات تعطيل شاملة وعواقب مميتة. ستكون تكنولوجيا الاتصالات هامة أيضاً للاعبين غير الحكوميين لتجنيد عناصر جدد وتمويل العمليات ونشر الرسائل. كما ستحد التطورات التكنولوجية من العوائق التكنولوجية لحصول سيناريوهات أسلحة دمار شامل إرهابية عالية التأثير وقليلة الاحتمال، وتساعد على انتشار الأسلحة القاتلة التقليدية بين الجماعات الإرهابية.

رجل يشعل شمعة أمام مطعم "لو كاريون" تكريماً لضحايا الهجوم الإرهابي في 13 نوفمبر، 2015 في مسرح الباتاكلان، باريس.

لنتخيل عنوان خبر مفاجئ في 2019

- على سبيل المثال، ستساهم التكنولوجيا في تقليل مركزية التهديد، من القاعدة الخاضعة للتنظيم والسيطرة إلى مجموعات جهادية متشظية، وسيفرض هذا الاتجاه تحديات على جهود محاربة الإرهاب ويغير طبيعة مخططات واستراتيجيات الإرهاب المستقبلية.

مستقبل النظام العالمي في الميزان

يعتبر النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية والذي أنتج الهياكل والمؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية الحالية موضع شك مع توزع القوة الدولية بشكل يخلط المقاعد حول "طاولة" صنع القرار الدولي. واليوم تحاول القوى الطامحة تعديل قوانين اللعبة والبيئة الدولية بطرق تراعي مصالحها، وتعقّد هذه الديناميكية إصلاح المؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن الدولي أو مؤسسات بريتون وودز وتطرح تساؤلاً فيما إذا كانت الحقوق المدنية والسياسية والإنسانية -التي تعتبر سمات القيم الليبرالية وقيادة الولايات المتحدة منذ عام 1945- ستستمر أم لا. وستتعرض المعايير التي كان من المعتقد أنها راسخة إلى تهديد متزايد إذا استمرت الاتجاهات الحالية وقد يكون الإجماع على بناء معايير جديدة صعب المنال، وخاصة في الوقت الذي تحاول فيه روسيا والصين وأطراف أخرى مثل داعش السعي إلى تشكيل المناطق والمعايير الدولية لصالحهم. وتعتبر بعض معالم النظام الدولي الناشئ واضحة:

- التنافس الجيوسياسي يتصاعد بينما تحاول كل من الصين وروسيا السعي لفرض مزيد من الهيمنة على مناطقهم المجاورة والترويج لنظام لا تتمتع فيه الولايات المتحدة بالسيطرة.

- بالرغم من أن الدول والمنظمات ستستمر في تشكيل توقعات المواطنين حول النظام المستقبلي، لكن اهتمامات المواطنين الوطنية الثانوية ستدفع الحكومات بشكل متزايد إلى نقطة لا تكون فيها السياسات الدولية والداخلية قابلة للفصل.

- وسيؤدي ذلك في المدى القريب إلى انحسار الالتزام بمفاهيم الأمن الحالية وحقوق الإنسان بين بعض الدول، في الوقت الذي يدافع فيه بعض الأفراد والمجموعات الصغيرة عن هذه الأفكار من خلال منصات وأماكن ومؤسسات جديدة وموروثة.

- من المرجح أن تعيد الأنظمة الاستبدادية تفسير معايير حقوق الإنسان والتلاعب بها، وقد يقود ذلك إلى تراجع الإجماع في الساحة الدولية حول التزامات الدول خارج أراضيها، مثلاً: متى يتم تطبيق مفاهيم مثل مسؤولية الحماية التي قد تسبب تبعات سلبية على المجتمعات المدنية في الداخل وعلى حل النزاعات الإنسانية.

- تعتبر المعايير والممارسات الناشئة بسبب التغير المناخي -وتأثيرها على سياسات التطوير الحكومي والدولي- بأنها مرشحة على الأرجح لتعزيز مجموعة من المبادئ المشتركة في القرن الـ 21. لقد صرح معظم الناس في 40 دولة بناء على استطلاع أجراه معهد بيو للبحوث بأن التغير المناخي هو مشكلة خطيرة، بينما قال 54 بالمئة على مستوى العالم إنها مشكلة خطيرة جداً.

سيبقى الاحتمال على المدى القريب للمنافسة الدولية التي تقود إلى خلل أكبر في النظام العالمي مرتفعاً طالما بقي مفهوم العالمية خاضعاً لتفسيرات مختلفة، وطالما بقيت الدول المسيطرة تركز في تعاونها على مجموعة جزئية من القضايا الدولية في الوقت الذي تدفع بمصالحها بحزم في القضايا الإقليمية، فمن المرجح أن تتراجع المعايير والمؤسسات الدولية وأن يتشظى النظام العالمي إلى دوائر نفوذ إقليمية متنازع عليها.

ثلاثة سيناريوهات للمستقبل البعيد

ثلاثة سيناريوهات للمستقبل البعيد: الجزر والمدارات والمجتمعات المحلية

يشتمل التفكير في المستقبل لما بعد السنوات الخمس القادمة على العديد من الأحداث، ومن المفيد أن نأخذ بعين الاعتبار كيف يمكن للاتجاهات والخيارات والشبهات أن تؤول من خلال عدة مسارات، وفق مجموعة من القصص القصيرة المعروفة عادة بالسيناريوهات. ورغم أنه ليس هناك سيناريو واحد يستطيع أن يصف التطورات الدولية المستقبلية بكاملها، فإن السيناريوهات تستطيع أن توضح كيف يمكن للقضايا والاتجاهات الرئيسية أن ترسم ملامح المستقبل، كما حددت مصطلحات مثل "الحرب الباردة" و"العصر الذهبي" الحقبات الماضية. بالنسبة لنا، فإن الأمور غير المؤكدة الرئيسية التي ستشكل السنوات الـ 20 القادمة تدور حول:

(1) **الديناميكيات داخل الدول.** كيف ستعيد الحكومات والشعوب تفاوضها حول ما يتوقعونه من بعضهم البعض وخلق نظام سياسي في عصر يسوده أفراد أقوياء واقتصاد سريع التغير.

(2) **الديناميكيات بين الدول.** كيف يمكن للقوى الرئيسية العمل مع مجموعات وأفراد محددين للوصول إلى حلول ناجعة حول أنماط التنافس والتعاون.

(3) **التنازلات على المدى الطويل والمدى القصير.** إلى أي مدى ستقوم الدول واللاعبون الآخرون بالتحضير على المدى القريب للقضايا الدولية المعقدة مثل التغير المناخي والتقنيات المؤثرة في حياتنا.

تستكشف السيناريوهات الثلاثة -"الجزر" و"المدارات" و"المجتمعات المحلية"- كيف يمكن للاتجاهات والخيارات الهامة أن تتقاطع لتخلق مسارات مختلفة نحو المستقبل، وتفترض هذه السيناريوهات استجابات بديلة لتقلبات المدى القريب على المستويات الوطنية (الجزر)، والإقليمية (المدارات)، والحكومات الفرعية والمجموعات العابرة للحدود (المجتمعات المحلية أو المجموعات). وتأخذ السيناريوهات بعين الاعتبار استجابات بديلة من جانب الولايات المتحدة لهذه الاتجاهات. على سبيل المثال، وضع القضايا الداخلية والاقتصادية في الولايات المتحدة في مرتبة تفوق العلاقات الخارجية، أو التدخل الدولي للدفاع عن المصالح الأمريكية في الخارج، أو تعديل الممارسات الحكومية للاستفادة من تنامي عدد اللاعبين النافذين. ورغم أن ليس هناك نتيجة محتومة، فإن السيناريوهات التالية ترسم ملامح أنواع القضايا التي ستواجه صانعي السياسات في السنوات القادمة.

منهجية تحليل السيناريوهات

السيناريوهات الجيدة هي فن بالدرجة الأولى قبل أن تكون علماً، ويجب أن تكون القصص متوازنة بما يكفي لتبدو معقولة، وأن تتضمن من الخيال ما يكفي لتختبر افتراضاتنا، لأن العالم يتحول ويتغير عادة بطرق مفاجئة. ولكن ليس هناك تحديد مسبق لأي من هذه النتائج، وستبقى الخيارات التي يتخذها الناس -بشكل فردي أو جماعي، إن كانت مقصودة أو عفوية- هي أكبر المتغيرات التي تدفع مسار الأحداث. وكان من الممكن طرح سيناريوهات أكثر بكثير بناء على الاتجاهات التي نناقشها في هذا التقرير، ولكننا نأمل بأن تحفز السيناريوهات التي وضعناها التفكير والمناقشة حول المستقبل.

- يعتبر التفكير الخلاق بالمستقبل صعباً في الغالب بسبب الميل إلى التحيز في التقييمات الناشئ عن الماضي القريب والأحداث الجارية. وتساعد السيناريوهات البديلة التي هي قيد التطور في اختبار الافتراضات غير المطروحة حول المستقبل، مما يكشف احتمالات وخيارات جديدة يكون من الصعب تفهمها لولا ذلك.

- لا تعتبر سيناريوهاتنا والتحديات والفرص التي تمثلها إقصائية لبعضها البعض بالضرورة، ومن المحتمل أن يشتمل المستقبل على عناصر من كل منها، ولكن ضمن مستويات مختلفة من الشدة أو في مناطق مختلفة من العالم. مثلاً، قد يدفع المستقبل الموصوف في سيناريو "الجزر" بعض الدول للتفاعل مع تنامي عدم الاستقرار الاقتصادي وانكفاء الغرب على ذاته باتخاذ إجراءات لتأمين مصالحها الخاصة، بما يدفع المستقبل في اتجاه السيناريو الآخر لدينا "المدارات". من جهة أخرى، قد يؤدي عدم قدرة الحكومات الوطنية على إدارة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية بشكل فعال إلى منح الحكومات المحلية والقطاع الخاص دوراً أكبر، مما يخلق الظروف الملائمة لنشوء سيناريو "المجتمعات المحلية".

- ونشجع القراء على استخدام هذه السيناريوهات لوضع افتراضات التخطيط الحالية لديهم موضع الاختبار ولبدء محادثات استراتيجية حول التحضير للتحديات والفرص التي يمكن أن ينطوي عليها المستقبل، ويجب إعادة تقييم السيناريوهات مع نشوء تطورات جديدة.

يبحث هذا السيناريو في القضايا المحيطة بإعادة بناء الاقتصاد العالمي الذي يؤدي إلى فترات طويلة من النمو البطيء أو انعدام النمو، مما يمثل تحدياً لافتراض أن النماذج التقليدية للازدهار الاقتصادي واستمرار توسع العولمة ستستمر في المستقبل، ويشدد السيناريو على صعوبات الحوكمة في تحقيق مطالب المجتمعات الخاصة بالأمن الاقتصادي والفعلي بينما ترتفع ردود الأفعال الشعبية ضد العولمة، وتساهم التقنيات الناشئة في تغيير العمل والتجارة، ويزداد عدم الاستقرار السياسي. ويركز هذا السيناريو على الخيارات التي ستواجهها الحكومات في التكيف مع ظروف اقتصادية وتكنولوجية متغيرة قد تقود البعض إلى الانكفاء على الذات وتخفيض الدعم للتعاون المتعدد الأطراف وتبني سياسات حمائية، بينما تقود البعض الآخر لإيجاد طرق للاستفادة من المصادر الجديدة للنمو الاقتصادي والإنتاجية. وفيما يلي رأي خبير اقتصادي حول السنوات الـ 20 منذ الأزمة المالية الدولية لعام 2008:

لقد غيرت السنوات الـ 20 الماضية -التي تميزت بمحاولة التأقلم مع سلبيات العولمة والتقلبات المالية وتنامي عدم المساواة- البيئة الدولية، وتفاقمت الضغوط المرهقة على الاقتصادات المتطورة بسبب ارتفاع الدين العام والشرائح السكانية المعمرة وتناقص استثمار رأس المال، كما دفعت مطالب الشركات والسكان للحماية من تقلبات الأسواق والتقنيات المعطلة وتفشي الأمراض والإرهاب الكثير من الدول للانكفاء على ذاتها. وتنامى عدم الاستقرار السياسي في الوقت الذي ارتفعت فيه خيبة الأمل في دول أخفقت في إدارة التغيير، وواجهت الكثير من الحكومات المصاعب للحفاظ على الخدمات لجماهيرها، بينما فشلت العائدات الضريبية في مواكبة الالتزامات المتنامية. وأصبحت معظم القطاعات التي وصلت إلى وضع "طبقة وسطى" قبل الأزمة المالية في خطر وتراجع الكثير منها إلى مستويات معتدلة من الفقر، وتباطأت العولمة مع تبني الحكومات لسياسات حمائية استجابة للضغوط الداخلية. ويحدد معظم الخبراء الاقتصاديين التطورات التالية على أنها عوامل رئيسية تسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتسرع انتكاس الكثير من اتجاهات العولمة في العقود السابقة:

- أدى **تنامي عدم المساواة في وقت أصبح فيه الغنى** مركزاً مع شريحة أضيق إلى تغذية التوترات داخل المجتمعات وقاد إلى ردود أفعال شعبية ضد العولمة.
- تسبب **انتشار الذكاء الاصطناعي** وتقنيات الأتمتة في اضطراب صناعات أكثر مما توقعه الخبراء الاقتصاديون، وأدى هذا الاتجاه إلى ردود فعل قوية من أعداد كبيرة من العمال المشردين مما خلق كيان سياسي أجبر بعض الحكومات على إيقاف المشاركة في مؤسسات واتفاقات تجارية دولية كانت قد التزمت بها سابقاً.

- **تغيرت الأنماط التجارية** مع تفضيل الحكومات لاستخدام كتل تجارية إقليمية واتفاقات تجارية ثنائية بالمقارنة مع ترتيبات دولية شاملة، ووفر التبني الواسع لتقنيات جديدة مثل التصنيع بالإضافة (الطباعة ثلاثية الأبعاد) للمنتجين المحليين في معظم الأحوال ميزة تنافسية بالمقارنة مع الموردين الخارجيين مما خفّض حجم التجارة الدولية للبضائع المصنعة.

- تسبب **النمو الاقتصادي العالمي المتباطئ** في خفض أسعار الطاقة وفرض ضغوطاً إضافية على الاقتصادات المعتمدة على الطاقة في روسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية بينما زاد من التنافس بين منتجي الطاقة.

- **بقيت الصين والهند عالقة في "فخ الدخل الوسطي"** مما أدى إلى معاناتهما من ركود في النمو الاقتصادي والأجور ومعايير المعيشة لأنهما لم تستطيعا توليد طلب داخلي كافٍ لزيادة النمو الاقتصادي عندما بدأت التجارة الخارجية بالتباطؤ.

- **دفعت التحديات الداخلية والاقتصادية كل من الولايات المتحدة وأوروبا للتركيز على الداخل.** وتبنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سياسات حمائية للمحافظة على الصناعات الداخلية، وعانت الاقتصادات الأوروبية بسبب تراجع الصادرات وضعف تطور صناعات الخدمات، ووجدت فرنسا وألمانيا أرضية مشتركة كافية للمحافظة على تماسك منطقة اليورو، ولكن الحوافز المالية لم تجدِ كثيراً في تنشيط النمو الاقتصادي في الدول المحيطة في أوروبا، كما قوض نقص الإرادة لتسهيل قيود العمل قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للمحافظة على التنافس الدولي أو تعزيزه.

- دفع **تصاعد سرقة الملكية الفكرية والهجمات السيبرانية** بعض الحكومات إلى وضع ضوابط قاسية أعاقت تقاسم المعلومات والتعاون على الأنترنت.

- فرضت **ظروف التغير المناخي** تحديات أمام قدرة العديد من الحكومات على التأقلم وخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث أدت فترات الجفاف الطويلة إلى خفض موارد الطعام والماء كما أضعفت درجات الحرارة المرتفعة قدرة الناس على العمل في الخارج، واكتشف عدد كبير من الأشخاص النازحين من تلك المنطقة في معظم الأحوال أن لا مكان يذهبون إليه مع تبني الكثير من حكومات الدول الغربية سياسات أمنية قاسية تحدُّ من الهجرة بسبب الهجمات الإرهابية المرعبة.

- لقد حدّ **الوباء العالمي في عام 2023** السفر الدولي بشكل كبير في سعي لاحتواء انتشار المرض، مما أسهم في إبطاء التجارة الدولية وخفض الإنتاج.

وقادت هذه الأحداث مجتمعة إلى عالم أكثر انغلاقاً وانقساماً حيث سعت الدول القلقة إلى بناء "جدران" بالمعنى المجازي والفعلي لتعزل نفسها عن التحديات الخارجية، بحيث أصبحت جزراً في بحر من التقلبات. وتآكل التعاون العالمي حول القضايا الدولية مثل الإرهاب والدول الفاشلة والهجرة والتغير المناخي، مما أجبر المزيد من الدول المنعزلة على الدفاع عن نفسها. وإضافة لذلك، دفع انخفاض موازنات الدفاع والقضايا الداخلية المقلقة الغرب إلى إهمال قوات الجيش في الوقت التي لم تتعرض فيه مصالحها الحيوية للتهديد. وأدى ذلك إلى ضمور نظام التحالف الأمريكي. وزاد عدم الاستقرار في أجزاء من أفريقيا، والشرق الأوسط وجنوب آسيا.

لازالت التحديات الاقتصادية موجودة بعد 20 سنة من الأزمة المالية لعام 2008، ولكن تطورات عديدة تشير أننا ندخل الآن عصراً جديداً من النمو الاقتصادي والازدهار، حيث تتمتع التطورات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتصنيع بالإضافة والأتمتة -على الرغم من كونها تسبب الاضطرابات في أسواق العمل التقليدية- بالقدرة على تعزيز الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، مما يقود إلى مجالات جديدة من النشاط والنمو الاقتصادي لعدد كبير من البلدان. ويساعد الإدراك بأن معظم الحلول الخلاقة والابتكارية تُنجَز عادة من خلال تعاون الإنسان مع الآلة بدل استخدام الآلات وحدها في استرداد خسارات العمل السابقة، رغم أن توفير الفرص للعمال المهجرين بشكل فردي من خلال التدريب لم يكن ناجحاً بشكل شامل.

إضافة إلى ذلك، فإن تباطؤ العولمة والتجارة يثير موجة جديدة من الاختبار والابتكار وروح المبادرة على المستويات المحلية. كما زاد الإنتاج الزراعي المحلي بسبب تصاعد تكاليف الواردات الغذائية الناجمة عن فرض الدول لضرائب الكربون. وتبدو هذه التطورات أكثر وضوحاً في المجتمعات التي توفر الوصول لمصادر التعليم من خلال الأنترنت إضافة إلى الخبرات العلمية والتقنية التي يتم تبادلها بين مجموعات مبادري الأعمال وهواة التكنولوجيا ذوي الاهتمامات المتشابهة. لكن بعض الحكومات غير جاهزة للتعامل مع الجوانب الأمنية الناشئة عن انتشار التقنيات الجديدة، التي نجم عنها أيضاً ارتفاع عدد العصابات الإجرامية والجماعات الإرهابية القادرة على استخدام التكنولوجيا، إضافة إلى نشوء طرق جديدة للتحايل على الضوابط الحكومية. وتقود تطورات التقنيات البيولوجية والرعاية الصحية أيضاً إلى صناعات جديدة وإنتاجية أفضل، في الوقت الذي تتحسن فيه صحة القوة العاملة بسبب توفر الرعاية لعدد أكبر من الناس. ومن الممكن أن يؤدي اتساع الشرائح السكانية لمن هم في سن العمل من خلال تحسن الرعاية الصحية إلى تعزيز الاقتصاد في الدول ذات الشرائح المعمرة. كما يساعد انتشار الروبوتات والذكاء الاصطناعي في الطب الأساسي والتشخيص توفير الرعاية صحية بأسعار معقولة وبشكل أكثر شمولاً، كما خفّض ذلك من أعباء تكاليف الرعاية الصحية للمواطنين المعمرين الملقاة على عاتق الحكومات المرهقة مادياً.

سيستمر اعتماد تحسن النمو الاقتصادي على التقنيات جديدة والابتكارات المحلية وروح المبادرة، وسيبقى هناك حاجة حادة لبرامج حكومية لتخفيف صدمات الاضطرابات الاقتصادية المستقبلية وضمان الرعاية لمن هم أقل قدرة على التكيف في المجتمع. لكن معالجة هذه القضايا يحتاج إلى التغلب على الاستقطاب السياسي الذي حرم العديد من الحكومات من إنجاز تسويات الموازنة الضرورية. كما قد يساعد الدعم الحكومي المستمر لهذه الجهود من خلال التبادل التجاري النشط للتقنيات والخبرات والموارد في سد الفجوات الاقتصادية التي توجد داخل البلدان وفيما بينها.

عواقب الجزر

يستكشف هذا السيناريو التداعيات الناجمة إذا فشلت الحكومات في إدارة التغيير في ظروف الاقتصاد العالمي التي قادت إلى زيادة عدم المساواة وانخفاض معدلات النمو في الاقتصادات المتطورة وفقدان الوظائف والانقسامات الاجتماعية. ويركز السيناريو على حاجة الدول الغنية لمعالجة النتائج الثانوية السلبية للسياسات الاقتصادية الماضية وإدارة التوتر بين الشعبوية والاحتواء. وستكون أنجح الدول هي تلك التي تتمتع بحكومات تشجع البحوث والابتكار، وتعزز تبادل المعلومات، وتحافظ على تعليم عالي المستوى والتعلم مدى الحياة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتوفر التدريب الوظيفي، وتتبنى سياسات خاصة بالضرائب والهجرة والأمن لتجذب المواهب التقنية العالية وتحافظ عليها. وستشجع هذه التطورات المزيد من التجارب والابتكار وروح المبادرة للمساعدة في تعزيز التصنيع الوطني وخلق فرص العمل.

من جهة أخرى، من المرجح أن تُستثنى الدول -التي تختار فرض ضوابط على الوصول إلى المعلومات وتفشل في احترام حقوق الملكية الفكرية وتحد من استيراد المواهب التقنية العالية- من الحصول على المنافع الاقتصادية التي توفرها التطورات التكنولوجية الناشئة، وسيشكل الأمن مسألة هامة أخرى حيث تخلق هذه التطورات تحديات أيضاً بشكل هجمات إرهابية ونشاطات إجرامية تستند إلى التكنولوجيا.

المدارات

يستكشف هذا السيناريو التوترات المستقبلية الناشئة بسبب تنافس القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق دوائر نفوذها بينما تحاول تحقيق الاستقرار الداخلي، ويتفحص السيناريو كيف يمكن أن تتضافر المشاعر القومية المتنامية وتغير نماذج الصراع والتقنيات الناشئة المسببة للاضطراب وتناقص التعاون الدولي لتزيد من مخاطر النزاع بين الدول، ويركز هذا السيناريو على الخيارات التي يمكن أن تعزز الاستقرار والسلم أو تؤدي إلى استفحال التوتر. ويتم استكشاف هذه الخيارات من خلال مذكرات أحد مستشاري الأمن القومي وهو يستذكر تقييمه للبيئة الدولية قرب نهاية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس سميث في العام 2032:

خلال الفترة التي حكم فيها الرئيس سميث، شهدت عددا من التطورات التي منحتني الأمل بأن الرئيس التالي سيجد العالم في وضع أفضل بكثير، ولكن قبل مدة غير بعيدة كادت التوترات الجيوسياسية المتزايدة أن تقود إلى حافة النزاع بين الدول.

وكانت مجموعة من القيم التنافسية بين الدول المتخاصمة وبناء الجيش وتصاعد المشاعر القومية وعدم الشعور بالأمن الداخلي قد خلقت عصراً من التنافس الجيوسياسي المتصاعد بين القوى الكبرى. وفي أوائل 2020، قيدت السياسات الاستقطابية والأعباء المالية مشاركة الولايات المتحدة في الساحة الدولية مما عزز التقييمات الأجنبية بأن الولايات المتحدة تنتقل نحو فترة طويلة من التقشف. ورأت كل من الصين وروسيا بشكل خاص أن هذه الفترة هي فرصة لفرض نفوذ أكبر على الدول المجاورة الواقعة ضمن المدارات الأمنية والسياسية والاقتصادية الإقليمية لكل منهما، كما حاولت إيران أيضاً استغلال عدم الاستقرار في الشرق الأوسط لتوسيع نفوذها في المنطقة.

وفي منتصف عام 2020، قادت هذه التطورات إلى تحول النظام العالمي باتجاه دوائر إقليمية متنازع عليها. وحاولت القوى الواقعة في مركز دوائر النفوذ تأكيد حقها بنفوذ أمني وسياسي واقتصادي متميز في مناطقها، واستخدمت الصين بشكل متزايد قوتها الاقتصادية والعسكرية للتأثير على سلوك الدول المجاورة وفرض تنازلات على الشركات الأجنبية التي تحاول دخول أسواقها، وتبنت كل من الهند واليابان ودول أخرى سياسات خارجية مستقلة أكثر حزما لتواجه الانتهاك الصيني لمصالحها، مما صعّد التوترات في شرق وجنوب آسيا. كما فرضت روسيا نفسها أيضاً بالقوة في وسط آسيا لتبقي تلك المنطقة تحت نفوذ موسكو وتواجه تواجد الصين المتنامي.

تصاعدت التوترات مع شروع الصين بمشاريع هندسية واسعة لتغيير الظروف البيئية المحلية مثل تحويل أنهار رئيسية بشكل يضر بالدول المجاورة، ومع تفاقم الظروف البيئية في الصين، فكرت بكين في مشاريع جيوهندسية أكثر طموحاً كحقن أطنان من رذاذ الكبريتات في الجو لخفض درجة الحرارة. وقد أشعلت هذه الجهود نقاشاً دولياً حول أخلاقية قيام دولة واحدة باتخاذ إجراءات تؤثر على النظام البيئي العالمي مما دعا بعض الدول إلى تهديد الصين بإجراءات عقابية إذا تابعت بكين تعديل المناخ بشكل منفرد.

عندما أتى الرئيس سميث إلى السلطة منذ ثماني سنوات، كان هناك إجماع عام بين خبراء الأمن القومي بأنه على الرغم من اشتداد التنافس الجيوسياسي، فإن المصالح الاقتصادية والسياسية مجتمعة ستمنع الدول من نزاع عسكري مباشر، وبدا ذلك واضحاً عندما تحاشت الصين وإيران وروسيا كل على حدة نزاعاً عسكرياً مباشراً لصالح مستويات أقل من التنافس -ضغط دبلوماسي واقتصادي ودعاية واختراقات إلكترونية ووكلاء وتطبيقات غير مباشرة للقوة العسكرية- مما أدى إلى ضبابية الخط الفاصل بين السلم والحرب. وكانت الضحية المتكررة هي "الحقيقة" حيث قامت الدعاية المنطلقة من هذه الدول -التي نشرت من خلال وسائل إعلام متنوعة اجتماعية وتجارية ورسمية- بتشويه وتحريف وصياغة المعلومات عوضاً عما كان يحصل بالحقيقة. لكن ذروة هذه الإجراءات تمثلت في تقويض المعايير الدولية حول السيادة والحلول السلمية للخلافات وفي ترسيخ مفاهيم انسحاب الولايات المتحدة من الساحة الدولية.

وقرر الرئيس في بداية فترته الرئاسية الأولى بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تبقى متفرجة وتسمح لهذه التطورات أن تستمر بلا هوادة، وتحرك لدعم التحالفات الأمريكية واستخدم القوات المسلحة الأمريكية بشكل متزايد من خلال ممارسة المعايير الدولية مثل حرية عمليات الملاحة. ولكن الجهود التي قامت بها الصين وإيران وروسيا للتحضير لنزاعات عسكرية تقليدية -من خلال نشر أعداد أكبر من الأسلحة المتقدمة كالأنظمة بعيدة المدى ودقيقة التوجيه وأنظمة ضرب الأهداف لتهديد القوات العسكرية للخصم التي تعمل في دائرة نفوذها الإقليمي- أكدت التصورات الدولية حول تصاعد التنافس الأمني بين هذه الدول من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى، ولكننا لم ندرك بشكل كامل في ذلك الوقت بأن كل من بكين وموسكو وطهران كانت تشعر بقلق متزايد حول وضعها الداخلي بسبب الضغط الاقتصادي والتوترات الاجتماعية، مما جعل هذه الدول تعتقد أنها لا تستطيع التراجع أمام التحديات الخارجية لمصالحها لخوفها من الظهور بمظهر ضعيف. وقد مثلت أحداث اصطدام الغواصة الصينية ذاتية القيادة مع سفينة حرس السواحل اليابانية التي كانت في دورية قبالة سواحل جزر سينكاكو، والهجمات الإلكترونية ضد المراكز المالية الأوروبية التي تعزى للقراصنة الروس، والتهديد الإيراني باستخدام صواريخ إيران البالستية الدقيقة لضرب منشآت الطاقة وتحلية المياه السعودية، بضعاً من بؤر التوتر التي كادت أن تتصاعد إلى نزاع حدودي.

وتطلب ظهور سحابة الفطر في صحراء في جنوب آسيا انتزاعنا من حالة الرضا والتراخي، وأتذكر كيف بدأت المشكلة بين الهند وباكستان: كانت معاهدة مياه نهر السند الثانية قد أهملت من قبل الطرفين، وبعد ذلك بفترة قصيرة حصلت مجموعة من الانفجارات في نيودلهي وعزتها الحكومة الهندية بسرعة لمجموعات متطرفة متواجدة في باكستان. وأنكرت إسلام آباد تورطها، لكن الطرفين بدءا في تحريك قواتهما العسكرية، وبعد بضعة أيام من الاضطرابات بسبب هجمات إلكترونية عطلت قدرة الطرفين على فهم ما يحصل تصاعد الوضع بسرعة. ووفق تحقيقات لاحقة، فاقمت أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تساعد صانعي القرار العسكري من خلال سوء تفسير إشارات كان القصد منها الردع على أنها نوايا عدوانية، وكانت النتيجة استخدام سلاح نووي للمرة الأولى في نزاع منذ عام 1945.

وتحركت الولايات المتحدة بسرعة بمساعدة الصين لنزع فتيل الأزمة، لقد حالفنا الحظ في وقف نزاع كاد يتصاعد إلى حرب نووية كاملة، وتقاسم الرئيس سميث جائزة نوبل للسلام ذلك العام مع الرئيس الصيني. ولكن الأهم في الأمر، هو أن الحرب الهندية الباكستانية لعام 2028 ذكّرت كافة القوى الكبرى بخطورة اللعبة التي نلعبها. وتبع ذلك، مجموعة من إجراءات بناء الثقة واتفاقات الحد من التسلح مع الصين وروسيا، مما وضع قيوداً على أكثر قدرات التسلح المسببة للتصاعد وعدم الاستقرار، كما قام خليفة بوتين بخطوات كبيرة لإصلاح علاقات روسيا مع أوروبا لصالح الاقتصاد الروسي. وساعدت هذه التجارب الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى على بناء قاعدة من الثقة سهلت التعاون في قضايا أمنية أخرى مثل عدم الاستقرار في كوريا الشمالية والشرق الأوسط.

سيضطر الرئيس الأمريكي القادم للتعامل مع عالم لازال يتسم بالتنافس الجيوسياسي، ولكن في وقت تعلمت فيه القوى الكبرى التعاون مع بعضها البعض في أماكن تعكس مصالحها المشتركة بفضل غريزة البقاء. ولولا الصدمة التي شعرنا بها جميعاً من خلال الكارثة التي كادت أن تقع في جنوب آسيا، فإن الخيارات التي كان من الممكن أن يتخذها الرئيس سميث وآخرون كان يمكن أن تقود إلى نتائج مختلفة تماماً.

عواقب المدارات

يتفحص هذا السيناريو كيف يمكن أن تؤدي المنافسة الجيوسياسية المتزايدة إلى تصاعد المخاطر بين الدول وتهدد النظام الدولي المبني على قواعد محددة، ويركز السيناريو على أهمية إعادة طمأنة الحلفاء ومنع نزاعات "المنطقة الرمادية" من تقويض المعايير الدولية ومن التصعيد إلى حرب بين القوى الكبرى. وإضافة لذلك، فإن نشر قدرات جديدة مثل أسلحة الهايبرسونيك أو الفائقة جداً لسرعة الصوت والأنظمة ذاتية القيادة وأسلحة الحروب الفضائية والعمليات الإلكترونية يطرح ديناميكيات تصعيد جديدة -وغير مفهومة جيداً- تزيد من مخاطر الحسابات الخاطئة.

وقد توفر التوترات الجيوسياسية المتنامية التي تولد أحداثاً مخلة بالاستقرار وتزيد من المخاطر لكل المتورطين حافزاً للخصوم لإيجاد أرضية مشتركة والتفاوض للوصول إلى إجراءات بناء الثقة لتخفيض المخاطر. مثلاً، قد يجبر توقع "الاقتراب من كارثة" -حيث يتم بالكاد تفادي نزاع عسكري كبير أو كارثة طبيعية واسعة النطاق تبين الآثار العالمية السلبية للتغير المناخي- الدول على العمل بدافع غريزة البقاء مما يقود إلى نظام عالمي أكثر استقراراً. ولكن مثل هذه النتيجة ليست مضمونة مما يلقي الضوء على أهمية إدارة التنافس الجيوسياسي المتنامي بطرق تقلل من مخاطر الحسابات الخاطئة والتصعيد بينما تبقي الباب مفتوحاً لإمكانية تعاون أكبر حول قضايا المخاطر المشتركة.

المجتمعات المحلية

يستكشف هذا السيناريو القضايا التي تنشأ في الوقت الذي تختبر فيه التحديات الكبيرة المستقبلية للاقتصاد والحوكمة قدرة الحكومات الوطنية على التأقلم، مما يفتح المجال أمام الحكومات المحلية والفاعلين في القطاع الخاص ويطرح التساؤلات حول الافتراضات المتعلقة بمستقبل الحوكمة. ويشدد هذا السيناريو على الاتجاهات المرتبطة بطبيعة السلطة المتغيرة والتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تساعد مجموعة أكبر من أصحاب النفوذ، ويحدد السيناريو كيف يمكن لمثل هذه النزعات أن تقود إلى خيارات يمكن أن تخلق الفرص والعوائق على حد سواء للحوكمة المستقبلية. واستند نص السيناريو على وجهة نظر عمدة من المستقبل لأحد المدن الكندية الكبيرة في عام 2035، وهي تستعرض التغيرات التي شهدتها خلال العقدين الماضيين:

بنظرة سريعة على الأحداث الماضية، يبدو أن الدور المتزايد للمجموعات التي تمثل الحكومات الفرعية والوطنية في الحكم هو أمرٌ لا يمكن تجنبه، فلقد أثبتت الحكومات الوطنية أنها ببساطة أقل براعة في إدارة بعض احتياجات السكان في بيئة سريعة التغير من الحكومات المحلية التي كانت في تناغم أفضل مع المجموعات الاجتماعية والكيانات التجارية المتنامية في قوتها. وإضافة إلى ذلك، في الوقت الذي تنحسر فيه ثقة الناس بالمؤسسات والقادة الحكوميين على المستوى الوطني، فقد تمت خصخصة المزيد من الخدمات العامة، وأصبحت الصفقات التجارية المباشرة بين طرفين دون الاعتماد على وسطاء حكوميين أكثر شيوعاً وأصبح الناس أكثر ارتياحاً في العمل من خلال قنوات غير حكومية. وقد أدى ذلك إلى مزيد من تضاؤل قدرة الحكومة على توفير الإشراف، والحصول على الريع من خلال الرسوم والضرائب.

وبينما بقيت وظائف الدولة الرئيسية مثل السياسة الخارجية والعمليات العسكرية والدفاع الوطني من اختصاص الحكومات الوطنية، كان السكان يعتمدون أكثر وأكثر على السلطات المحلية أو الحركات الاجتماعية أو المنظمات الدينية لتوفير مجموعة متزايدة من الخدمات التعليمية والمالية والتجارية والقانونية والأمنية، وفي نفس الوقت، فقد حصلت الشركات والأعمال التجارية على نفوذ واسع من خلال تزايد التسويق المتطور وتميز المنتجات وبرامج التحفيز لبناء ولاء قوي للزبائن استطاع عبور الحدود. وقد تنامى إسهام شركات القطاع الخاص في حياة موظفيها حيث وسعت هذه الشركات من خدماتها المقدمة لهؤلاء الموظفين مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن، وتولت الشركات الكبيرة والمتعددة الجنسيات دوراً متزايداً في توفير البضائع العامة وتمويل البحوث العالمية.

لقد أصبح الناس يحددون علاقاتهم وهوياتهم بشكل متزايد من خلال المجموعات الناشئة والمترابطة خارج قنوات الحكومة الوطنية، وتعتبر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الآن اساسية في تحديد العلاقات والهويات بناء على تقاسم الأفكار والإيديولوجيات والوظائف والتاريخ بدل القومية، وإضافة لذلك، فقد ولدّت التقنيات البيولوجية إلى تمايزات طبقية في بعض البلدان بين أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف التعديلات البشرية وأولئك الذين لم يتم "تحسينهم" بشكل اصطناعي.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه القدرة على التحكم والتلاعب بالمعلومات مصدراً اساسيا للنفوذ، كانت الشركات وجماعات التأييد والجمعيات الخيرية أكثر براعة من الحكومات الوطنية في ممارسة قوة الأفكار واستغلال العواطف لإقناع الناس بدعم أجنداتها، وفي بعض الحالات، تنازلت الحكومات طواعية عن بعض سلطاتها لهذه الشبكات من "المجتمعات المحلية أو المجموعات" التجارية والاجتماعية على أمل نزع فتيل الانقسامات السياسية وإحباط عامة الناس، إضافة إلى قدرة هذه الشبكات على تقديم الخدمات المحلية التي لا تستطيع الحكومات الوطنية تقديمها. وفي حالات أخرى، قامت الكيانات الوطنية الثانوية والتحالفات القائمة بينها بفرض سلطة أكبر في تحد للمؤسسات الوطنية.

وفي الشرق الأوسط، نشأ "جيل ضائع" من الشباب العرب المستائين -الذين كانت تجاربهم الأساسية تتميز بالعنف وانعدام الأمن والنزوح ونقص الفرص التعليمية والاقتصادية، خاصة بالنسبة للنساء- على شبكات المعلومات ليتحدوا الهياكل الحاكمة المركزية التقليدية، وطالب الشباب العرب في العديد من الدول بمزيد من الخدمات والإصلاحات السياسية التي تسمح لهم بصوت أعلى في سياسات حكوماتهم. وعلاوة على ذلك، كان هناك رفض مجتمعي واسع للتطرف الديني العنيف الذي يميّز المجموعات الإرهابية التي نشأت في الساحة العالمية في القسم الأول من القرن الـ 21، ولكن رغم ذلك انتشرت هذه الحركات بسرعة في تلك المنطقة فور نشوئها.

تكررت تجربة الشرق الأوسط في أماكن أخرى، ولكن النتائج لم تكن نفسها دوماً. مثلاً، وسط انتقال صعب للسلطة، وجدت موسكو أن الحفاظ على السلطة المركزية أصعب وأصعب في الوقت الذي تجمع فيه الروس ليتظاهروا ضد الفساد الحكومي المتفشي وسلطة القلة الحاكمة وللحث على إصلاحات اقتصادية وسياسية محلية. وصممت بعض الأنظمة بنجاح ترتيبات تقاسم السلطة مع السلطات المحلية واستفاد البعض الآخر من موارد مؤسسات ومؤسسات خيرية عابرة للحدود لتحقيق احتياجات مجتمعاتهم. بينما لجأ آخرون للقوة لإخماد الاحتجاجات الداخلية واستخدموا تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لتحديد المنشقين وإسكاتهم، وقد اتخذ الحزب الشيوعي الصيني هذا الموقف في البداية ولكنه أجبر على تعديل استراتيجيته والدخول في تسويات حيث أصبح الحفاظ على السلطة من خلال القوة فقط أكثر صعوبة. بينما استسلمت حكومات أخرى للضغوط الداخلية وانقسمت على خطوط العرق والدين والقبيلة.

ونجم عن ذلك الفوضى، وتطورت الحوكمة عالمياً من خلال عملية التجربة والخطأ لمعالجة حاجات ومطالب الجماهير. بينما عدلت الحكومات الأكثر انفتاحاً وبراعة، كالولايات المتحدة، طريقة حوكمتها لتشمل مشاركة السكان وصناعة السياسات من خلال الاستفادة من قوة الفاعلين في الهيئات الوطنية الفرعية وغير الحكوميين مما زاد أهمية المدن والأشكال الأخرى من الحوكمة المحلية. وتنامى عمل قادة المدن، من أمثالي، مع نظرائنا حول العالم وذلك بتشجيع من حكوماتنا الوطنية لتقاسم المعلومات والموارد وتطوير معالجات جديدة للمشاكل المشتركة مثل التغير المناخي والتعليم وتخفيض نسبة الفقر.

كان الانتقال إلى هذا النمط من الحوكمة أسهل بالنسبة لكندا والولايات المتحدة والديموقراطيات الأخرى التي كانت تتمتع بتقليد من القيادة المحلية القوية على صعيد القطاعين العام والخاص بالمقارنة مع الدول التي تحكمها حكومات مركزية.

واستمرت الأنظمة الاستبدادية -التي قاومت تشتت السلطة المتنامي وحاولت تقييد وضبط نشاطات المنظمات غير الحكومية مثلاً- في مواجهة حركات شعبية واسعة أدت إلى استنزاف سلطتها، وفي أسوأ الحالات، ازدهر المتطرفون والمجرمون والعصابات في الأماكن التي فقدت فيها الحكومات الوطنية سيطرتها على أجزاء من أراضيها.

ومع مرور الوقت، أصبحت المنظمات التجارية والدينية، إضافة إلى مجموعات المجتمع المدني والحكومات المحلية تشكل تحالفات متعددة المصالح بأشكال متنوعة، واشتمل بعضها على حكومات وطنية، وبدأت هذه المقاربات الجديدة لحل التحديات العالمية بالتكتل تدريجياً حول القيم المشتركة، بما في ذلك حقوق الإنسان. ويشارك الآن قادة الدول والمدن والمنظمات التجارية و منظمات المجتمع المدني بشكل روتيني في العمليات الإقليمية وما بين الأقاليم وفي الشبكات المستندة إلى القضايا لخلق محافل بديلة لدفع التغير الإيجابي. وتدفع الحركات الاجتماعية والمنظمات الدينية والحكومات المحلية وعامة الناس بالأجندات السياسية للحكومات الوطنية. ويشمل "العالم الحر" الآن بعد تخلصه من سياقه القديم "الحرب الباردة" مجموعة من الدول وهيئات حكومية فرعية وغير حكومية مرتبطة بشبكة علاقات تعمل بشكل تعاوني لتعزيز احترام الحريات الشخصية والإصلاح السياسي والسياسات البيئية المستدامة والتجارة الحرة وشفافية المعلومات.

عواقب المجتمعات

يتفحص هذا السيناريو قضايا ترتبط بمستقبل الحكم، وتحتاج الحكومات في هذا السيناريو إلى سياسات وإجراءات لتشجيع شراكات بين القطاعين العام والخاص تتمتع بنطاق واسع من الفاعلين -قادة المدن والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية- لمعالجة التحديات الناشئة. ويمكن للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والمؤسسات الخيرية بشكل خاص أن تكمّل بشكل متزايد عمل الحكومات في توفير البحوث والتعليم والتدريب والرعاية الصحية وخدمات المعلومات للمجتمعات المحتاجة.

بينما تبقى الدول هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن توفير الأمن الوطني وعناصر أخرى من "القوة الصلبة"، فإن قدرتها على الاستفادة من مجتمعات الفاعلين المحليين والخاصين والعابرين للحدود سيحسن مواصفات ومرونة "القوة الناعمة" لديها. وستكون الديموقراطيات الحرة التي تشجع الحوكمة غير المركزية وشراكات القطاعين العام والخاص هي الأكثر ملائمة لتعمل في هذا العالم. وفي هذا النوع من المجتمعات، سيتمكن السكان والحكومة من التفاعل بطرق جديدة كالصناعة الجماعية للقرار. لكن حكومات أخرى، قد لا تنجح تماماً مما يقود إلى نتائج مختلفة، بما يشمل الاستبداد وفشل الدولة.

الدروس المستقاة من السيناريوهات: تعزيز الفرص من خلال المرونة

نباتات متنوعة تتكيف مع مناخ صحراوي

ما يقترحه السيناريو: تعزيز الفرص من خلال المرونة

يوضح تفحص الاتجاهات في هذه السيناريوهات الثلاثة بشكل جلي أن العالم سيصبح أكثر تقلباً في السنوات القادمة. ستصبح الدول والمؤسسات والمجتمعات عرضة للضغط من مستويين: مستوى أعلى من الوطن-الدولة ومستوى أسفل من الوطن-الدولة تجبرها على التكيف مع التحديات المنهجية، والتصرف عاجلاً وليس آجلاً. من الأعلى، سيتطلب التغير المناخي والمعايير والبروتوكولات التكنولوجية والإرهاب العابر للحدود تعاوناً متعدد الأطراف. أما من الأسفل، ستزيد عدم قدرة الحكومة لتحقيق توقعات مواطنيها وعدم المساواة وسياسات الهوية من مخاطر عدم الاستقرار، ولا تتطلب الاستجابة الفعالة لهذه التحديات مجرد الموارد الكافية والقدرة بل تحتاج أيضاً إلى الإرادة السياسية. وعلاوة على ذلك، فقد يرهق حجم هذه التحديات قدرة الدول الفردية والمؤسسات العالمية على حل المشاكل بمفردها، مما يقترح دوراً أكبر لنطاق واسع من لاعبي القطاعين الخاص والعام.

لكن السيناريوهات تبين أيضاً، بأن نفس الاتجاهات التي ترفع نسبة المخاطر على المدى القريب يمكن أن تساعد في الحصول على نتائج أفضل على المدى البعيد إذا أدى تكاثر القوة واللاعبين إلى بناء مرونة لإدارة أضطرابات وشكوك أكبر. في عالم أصبحت فيه المفاجئات أكثر إيلاماً وتكراراً، سيكون أكثر اللاعبين نجاحاً هم أولئك الذين يتمتعون بالمرونة التي تمكنهم من التكيف بشكل أفضل مع الظروف المتغيرة والاستمرار في وجه المحن والتصرف بسرعة للتعافي بعد الأخطاء.

رغم أن المرونة تصبح أكثر أهمية في عالم تتنامى فيه الفوضى، فإن الحسابات التقليدية لقوة الدولة نادراً ما تنعكس في مرونة الدولة، ويشير الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفياتي وتفكك سلطة الدولة على أثر "الربيع العربي" أن الدول يمكن أن تكون هشة بطرق لا تعكسها القياسات التقليدية للقوة.

- مثلاً، بالقياسات التقليدية للقوة كالناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري وعدد السكان، فإن نصيب الصين من القوة الدولية يزداد، ولكن لدى الصين صفات عديدة أيضاً مثل الحكومة المركزية والفساد السياسي واقتصاد يعتمد بشكل كبير على الاستثمار وصافي الصادرات في نموه، مما يشير إلى ضعفه أمام الصدمات المستقبلية.

- من جهة أخرى، تظهر الولايات المتحدة الكثير من العوامل المترافقة مع المرونة بما في ذلك حوكمة غير مركزية واقتصاد متنوع ومجتمع شامل ومساحة كبيرة وتنوع بيولوجي وموارد طاقة مضمونة وقدرات وتحالفات متوقعة لقوة عسكرية عالمية.

ستكون الحكومات والمؤسسات والأفراد الأكثر قدرة على تحديد الفرص والعمل بشكل تعاوني للاستفادة منها هي الأنجح، ولكن إمكانية تشكيل أنماط جديدة من التعاون تنحسر تدريجياً، وتتضح صعوبة العمل الجماعي أكثر فأكثر مع نمو التحديات الدولية. وستحدد خيارات الأفراد والمؤسسات والدول على المدى القريب طريقة معالجة أزمة إمكانية الحكم والتعاون الحالية، أو فيما إذا كانت الفترة الطويلة للاستجابات المخصصة وفق الحالة وغير المنسقة لحالة التقلب والشكوك سترفع التوترات داخل الدول وما بينها. وستصبح إدارة التحالفات وتحسين الحوكمة الوطنية والمؤسسات الدولية والانفتاح على حشد نطاق واسع من المؤسسات التجارية والدينية والمدنية ومنظمات الدفاع على كافة مستويات الحكومة أمراً اساسياً في الحفاظ على نتائج إيجابية.

قد تحفز القضايا التي قادت إلى نقاط الضعف المشتركة والحاجة إلى مقاربات دولية -مثل التغير المناخي وتوسع التهديدات الإرهابية- الدول على زيادة مرونتها وخاصة إذا كانت التعاون محدوداً. وقد تدفع هذه القضايا الدول أيضاً للاستفادة بدرجة أكبر بكثير من المؤسسات الدولية ومنتديات عابرة للحدود لتطوير الحلول وتنسيق الإجراءات، ومن جهة أخرى، فقد تدفع مثل هذه التطورات إلى عصر جديد من المشاركة الدولية التي تشمل الدول والحكومات المحلية والشركات ومجموعات المجتمع المدني التي تعمل بالتعاون لمعالجة التحديات الوجودية التي تواجه البشرية.

- لقد وَضعت المبادرتان الهامتان للأمم المتحدة -"أجندة التطور المستدامة" و"ميثاق إطار العمل حول التغير المناخي" أهدافاً استراتيجيةً عريضةً لتحقيقها من خلال التعاون بين الحكومات والشراكات ما بين القطاعين الخاص والعام، وتسمح مثل هذه الجهود للأطراف بتحسين البرامج مع الوقت وتمكين الشركات ومجموعات المجتمع المدني للعب دور في صياغة المعايير الدولية وترتيبات الحوكمة العالمية.

- كما يمكن أن تزداد المرونة على المستوى المؤسساتي من خلال توظيف خلايا تخطيط استراتيجي مكرسة لهذا الغرض وتمارين وتقنيات وإجراءات تساعد في تسريع الاستجابات خلال الأزمات.

- كما سيوفر انتخاب أمناء عامين للأمم المتحدة في المستقبل فرصاً لتركيز الاتجاه الاستراتيجي لمنظومة هيئات الأمم المتحدة وإعادة التفكير في الأولويات في ضوء التحديات الناشئة مع تغير القيادة والمناصب العليا.

قد تخلق سلبيات العولمة التي تدفع بعض الحكومات لتبني سياسات حمائية وقومية بعض الفرص أيضاً لزيادة المرونة والابتكار على المستويات المحلية. وقد يقود تباطؤ العولمة والتجارة وقدوم تقنيات التصنيع بالإضافة (الطباعة الثلاثية الأبعاد) إلى مزيد من التأكيد على الخدمات القريبة مما يحسن من الاعتماد على الذات لدى المجتمعات والمجموعات المحلية، وقد تعمل هذه التطورات على تهيئة البيئة المناسبة لموجة جديدة من روح المبادة والتصنيع التي توفر مزايا اقتصادية للمجتمعات المحلية.

تقييم مرونة الدولة

من المرجح أن يكون قياس مرونة الدولة عاملاً أفضل من القياسات التقليدية للقوة المادية وحدها لتحديد مدى النجاح في التأقلم مع الفوضى والاضطراب في المستقبل، ومن المحتمل أن تكون الدول الناجحة في الغد هي تلك التي تستثمر في البنى التحتية والمعرفة والعلاقات المقاومة للصدمات، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو مجتمعية أو إلكترونية.

تتضمن العوامل التي تحسن مرونة الدول وفق البحوث الحالية ما يلي:

- **الحوكمة:** ستكون الحكومات القادرة على توفير البضائع والخدمات وتعزيز المشاركة السياسية الشاملة وفرض القانون وكسب ثقة شعوبها في وضع أفضل لامتصاص الصدمات وحشد تلك الشعوب للاستجابة.
- **الاقتصاد:** ستكون الدول التي تتمتع باقتصادات متنوعة ودَين حكومي تحت السيطرة واحتياطات مالية كافية وقطاعات خاصة قوية وقوة عمل قادرة على التكيف والابتكار أكثر مرونة.
- **النظام الاجتماعي:** من المرجح أن يكون المجتمع الذي يتمتع بالجاهزية والتكامل والنظام مجتمعاً مرناً في وجه التغيرات غير المتوقعة وأن يتصف بالتحمل العالي للتأقلم مع المحن.
- **البنية التحتية:** ستقلل متانة البنية التحتية الحرجة للدولة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتنوعة والاتصالات الآمنة والوفيرة والشبكات المعلوماتية والصحية والمالية من ضعف الدولة أمام الكوارث الطبيعية والمحاولات المقصودة على حد سواء لخلق الاضطراب من خلال هجوم إلكتروني وغيره من الهجمات.
- **الأمن:** من المرجح أن تستطيع الدول التي تتمتع بقدرة عسكرية عالية وقوات أمنية داخلية ومستجيبين للطوارئ يتصفون بالقدرة والثقة وعلاقات عسكرية مدنية جيدة وتحالفات متينة الدفاع عن نفسها ضد الهجمات غير المتوقعة واستعادة النظام الداخلي بعد صدمة تخريبية.
- **الجغرافيا والبيئة:** ستكون الدول التي تمتلك مساحة كبيرة من الأرض ومستويات عالية من التنوع البيولوجي ونوعية هواء جيدة وغذاء وتربة زراعية ومياه أكثر مرونة في مواجهة الكوارث الطبيعية.

وتستطيع الحكومات والمعاهد الأكاديمية المعروفة تاريخياً بأنها مصدر الاكتشافات العلمية التي تدفع تطور القطاع الخاص أن تشجع التطورات المحلية التي تعزز مزيداً من الإنتاجية والابتكار من خلال توسيع إمكانية وصول عامة الناس إلى التعليم والموارد العلمية والتكنولوجية ومن خلال توفير البحوث الأساسية.

ستؤدي المبادرات التي توفر تعليماً مستمراً للقوة العاملة وتخلق قوة عاملة متحركة وآمنة وتحتفظ بريادة تكنولوجية في مجالات متعددة إلى تعزيز مرونة الدول في وجه التطورات التعطيلية المحتملة للتكنولوجيا كالأتمتة وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والتقنيات الحيوية. ويمكن أن تؤدي هذه المرونة إلى تخفيف المخاطر قريبة المدى التي تواجهها الوظائف والأسواق وتسمح للتقنيات بتوفير مزيد من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية مع مرور الوقت.

- يمكن أن يساعد التعليم المستمر للقطاعين العام والخاص القوى العاملة على التكيف مع تغيرات أسواق العمل بتكاليف معقولة ومن المحتمل أيضاً أن يبدد الإحساس الشعبوي بأن النخبة تتجاهل العامل العادي. ويمكن أن تتعاون في مثل هذه المبادرات -المشابهة لنموذج التدريب المهني الألماني- الحكومات والقطاع الصناعي الخاص والمؤسسات التعليمية، خاصة كانت أم عامة، لتدريب العمال الجدد أو الذين وصلوا مجدداً أو المنتقلين حديثاً أو أولئك الذين كانوا عاطلين عن العمل لفترة طويلة.

- يمكن للمعاهد الأكاديمية أن تطور المناهج من خلال التشاور مع أرباب العمل المحتملين بحيث تتمحور حول المهارات المطلوبة، مما يخلق مجموعات من العمال الجاهزين تماماً لاستخدام الصناعات الجديدة والناشئة، والتي توضع عادة كشرط للتوظيف لدى الكثير من الشركات ذات التقنية العالية. ويمكن أن تساعد هذه الجهود المعاهد الأكاديمية على مواكبة التطورات والبقاء في موقع مهم، إضافة إلى تخفيف حاجة العمال العاطلين للمساعدات الحكومية على المدى البعيد.

ستعود هذه البرامج -التي يمكن أن تشجع على مشاركة الشركات من خلال الحوافز الضريبية أو الإعانات الخاصة بالأجور للموظفين الجدد- بالفائدة بشكل خاص على الدول الصناعية المتطورة التي تعاني من التبني السريع للتكنولوجيا، والتنافس العالمي على العمالة، والشريحة السكانية لمن هم في سن العمل المتقلصة والتي تتسم بالتعليم العالي. ويمكن أن تحمي هذه المبادرات حقوق الملكية الفكرية أيضاً وتوفر الحوافز لشركات الصناعات الجديدة للانتقال إلى المجتمعات المحلية الراعية وتحافظ على القيادة الوطنية في تحديد بروتوكولات ومعايير التكنولوجيا.

ستساعد الشفافية المعززة بتكنولوجيا الاتصالات على بناء المرونة من خلال تحسين رؤية المواطنين للإجراءات الحكومية ودعم الإجراءات المضادة للفساد وتخفيف النزعات الانقسامية. وسيكون إنشاء مؤسسات وسائل الإعلام والتكنولوجيا التي توفر تقارير موضوعية وتدعم تقصي الحقائق بشفافية خطوة باتجاه بناء جسور ثقة أفضل مع الحكومة والمؤسسات. ويمكن أن يحدّ تنامي الاتصالات الشفافة مقترناً مع التعليم الموجه لبناء مهارات التفكير النقدي من الخوف ويوسع فهم المواطنين لوجهات النظر المختلفة. ومع ازدياد الثقة، يمكن للشرائح السكانية المنعزلة تاريخيا مثل الأقليات أن تغتنم الفرصة لتحقيق اندماج أكبر وتبادل للآراء يتميز بحرية أوسع.

يتطلب إنشاء المرونة في المجتمعات المضطربة حالياً كمجتمعات الشرق الأوسط تخفيض القوى التي تعزز التطرف. قد تدفع المؤشرات الجديدة للإحباط الشعبي في الشرق الأوسط مع انتهاكات التطرف التي تُطرح على أنها "إسلامية" بالشعوب لرفض الإيديولوجيات المتطرفة وتقوم عوضاً عن ذلك بالضغط للحصول على إصلاحات سياسية جديدة. ويساعد المتطرفون الذي يدعون ارتباطهم بالإسلام عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على دفع بعض الناس إلى الابتعاد عن الإسلاميين بشكل علني أو سري، وعلى سبيل المثال، فقد أعلن حزب النهضة، وهو الحزب السياسي الحاكم في تونس، مؤخراً عن نيته في عدم التعريف بنفسه بعد الآن كحزب إسلامي بل كحزب للديموقراطيين المسلمين، منوهاً بشكل جزئي بالحساسية المرتبطة بالاسم.

قد يؤدي الاستثمار في البيانات والسياقات والنمذجة والرصد للأنظمة البشرية وأنظمة الدعم الطبيعي الهامة -مثل البنية التحتية والطاقة والماء ونوعية الهواء- إلى ظهور قوي لتقنيات ناشئة في الاستدامة مما يزيد من مرونة المجتمع والبيئة. ومن المرجح أن يدفع الطلب الواسع على القطاع الخاص لتقنيات وخدمات 'تخفيف أو إدارة العواقب' بعض الدول والشركات إلى السيطرة المبكرة على هذه السوق الجديدة. ويمكن لإمكانية الربح التي تمثلها مثل هذه التطورات أن تخفف الحاجة إلى كارثة طبيعية أو أزمات أخرى لتغيير السياسات المتعلقة بهذا الموضوع. كما ستؤدي البرامج التي ترفع قدرة الاستجابة للأزمات على المدى القصير بشكل متزامن مع تطوير أنظمة مناخية مرنة وقابلة للتكيف إلى تقليل الخسارات الاقتصادية المحتملة بسبب الضغوط الديموغرافية والبيئية المستمرة إلى الحد الأدنى. وسيقوم المستفيدون بتوسيع قطاعات الإنشاءات والطاقة والتعدين والزراعة والتأمين والتمويل والبحوث والتطوير وسيكونون مؤثرين على المستوى المحلي والدولي.

ستكون أكثر المجتمعات مرونة هي تلك التي تطلق العنان لقدرات أفرادها بشكل كامل، بما في ذلك النساء والأقليات، للقيام بالابتكار والتعاون. وستسير هذه المجتمعات مع التيارات التاريخية بدل أن تسير ضدها، مستفيدة من طيف الطاقات والمهارات البشرية المتنامي بشكل أزلي لصناعة المستقبل. وفي كافة المجتمعات، حتى في أحلك الظروف، سيكون هناك أناس يختارون تحسين ظروف الآخرين والإسهام في سعادتهم وأمنهم، وسيستخدم هؤلاء الأشخاص التقنيات التحويلية بالشكل المناسب، وسيكون العكس صحيحاً أيضاً، حيث ستصبح القوى المدمرة أقوى من أي وقت مضى. ويبقى الخيار المركزي أمام الحكومات والمجتمعات هو كيف يمكن المزج بين الثروات الفردية والجماعية والوطنية بشكل يثمر أمناً وازدهاراً وأملاً بشكل مستدام.

ملاحظة منهجية

كما هو الحال في كل *اتجاهات دولية*، يسعى المجلس الوطني للاستخبارات إلى تجديد مقاربته وتطبيق طرق متبصرة وصارمة والتعلم من وجهات نظر أكثر تنوعاً والاستفادة القصوى من سياسته ذات الصلة، وقد اعتمدنا على هذا التقليد بالنسبة للتقرير الحالي السادس من *اتجاهات دولية* من خلال تقديم عدة عناصر جديدة لعملية التحليل لدينا.

- تفحصنا الاتجاهات الإقليمية أولاً وجمعنا هذه التقييمات لتحديد ديناميكيات عالمية أشمل.

- قيّمنا الاتجاهات الناشئة وعواقبها في إطارين زمنيين: المدى القريب: نظرة لفترة خمس سنوات ركزت على القضايا التي تواجه الإدارة الأمريكية القادمة. والمدى البعيد: ما هو المتوقع في الـ 20 سنة القادمة لدعم التخطيط الاستراتيجي في الولايات المتحدة. ولذلك فقد أغفلنا السنة عمداً من العنوان.

- طورنا مفهوماً جديدا للتفكير فيما يخص "القوة" الجيوسياسية، مبتعدين عن الطرق القديمة التي بالغت في التأكيد على القوة المادية المستندة إلى الدولة مثل 'الناتج المحلي الإجمالي' والإنفاق العسكري لكي نأخذ بعين الاعتبار أيضاً مظاهر القوة غير المادية كالأفكار والعلاقات وصعود الشركات المؤثرة والحركات الاجتماعية والأفراد.

- استخدمنا عمليات المحاكاة التحليلية بشكل واسع -من خلال توظيف فرق من الخبراء لتمثل اللاعبين الدوليين الرئيسيين- لاستكشاف المسارات المستقبلية لمناطق من العالم والنظام العالمي والبيئة الأمنية والاقتصاد العالمي.

- أخذنا بعين الاعتبار احتمال حصول تقلبات في كافة المناطق والأماكن ذات الصلة، بما يطور فهماً لأنواع التقلبات التي من المرجح أن تمثل تحولات أساسية عن الوضع الراهن، وقد تم تمييزها في النص على أنها مقالات إخبارية خيالية.

لقد راجعنا مبكراً افتراضات تخطيطية أمريكية مستمرة ومدعومة من الحزبين منذ عام 1945 لتحديد الافتراضات الأكثر احتمالاً والأقل احتمالاً للتضارب مع السياق الاستراتيجي الناشئ. وقد ساعدتنا هذه التمارين على وضع أولويات القضايا والدول والناس المتوجب زيارتهم وإدارة نطاق البحث. أخيراً، فقد ذهبنا لأكثر من 35 بلداً وقابلنا أكثر من 2500 شخص خلال عملية استكشافنا للاتجاهات الرئيسية والتقلبات، واستمر ذلك لمدة سنتين، مما ساعدنا في فهم الاتجاهات والتقلبات التي نعيشها اليوم والخيارات التي من المرجح أن تتخذها النخبة وغير النخبة في مواجهة مثل هذه الظروف في المستقبل.

وساعدتنا زياراتنا للمسؤولين والخبراء الاستراتيجيين في أنحاء العالم على فهم نوايا الاستراتيجيات الناشئة والمصالح القومية للقوى الكبرى، والتقينا وتراسلنا مع المئات من علماء الطبيعة والاجتماع وقادة الفكر والرموز الدينية وممثلي الشركات والصناعات والدبلوماسيين وخبراء التطوير والنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني حول العالم. واستكملنا هذا البحث عن طريق أخذ الملاحظات حول تحليلاتنا الأولية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مناسبات مثل مهرجان الجنوب والجنوب الغربي التفاعلي، ومن خلال ورشات العمل التقليدية والمراجعات الفردية للمسودات.

وكما حصل في التقارير السابقة لـ *اتجاهات دولية* فقد طورنا عدة سيناريوهات لوصف كيف يمكن للتقلبات الرئيسية والاتجاهات الناشئة أن تتضافر لإنتاج أشكال بديلة للمستقبل. كما تستكشف السيناريوهات الخيارات الرئيسية التي يمكن أن تتخذها الحكومات والمؤسسات والأفراد استجابة للاتجاهات الناشئة التي يمكن أن تعيد ترتيب المسارات الحالية بما يفتح الباب أمام فرص لصياغة المستقبل ضمن أشكال أفضل.

أخيراً، نقدم "اتجاهات دولية: مفارقة النمو" كإطار عمل لفهم التعقيد العالمي وإمكانيته على خلق تقلبات حادة ووشيكة، ويعكس المشروع تقييمنا للاتجاهات والعواقب كمحللين احترافيين بعد أن بذلنا قصارى جهدنا "لنسمي الأشياء كما نراها"، ولا تعكس هذه الآراء السياسة الرسمية للحكومة الأمريكية أو الوضع المنسق لمجتمع الاستخبارات في الولايات المتحدة. وإنما نقدم هذه الآراء بتواضع مقرين بشكل كامل بجرأة المهمة التي إن ارتكبنا خلالها أخطاءً فستكون أخطاؤنا وحدنا، ولكننا نعتقد أيضاً أن تقديم تقييمنا للعالم ضمن المستقبل القريب والمستقبل البعيد يوفر نقطة بداية لفهم مشترك للمخاطر والفرص القادمة.

مسرد المصطلحات

المناخ يشتمل على متوسطات ومتغيرات وإحصاءات أخرى حول الطقس لعدة عقود أو لمدة أطول، بينما يعكس **الطقس** أحوال الجو على المدى القصير في منطقة معينة، ويحتوي الطقس الأيام الحارة أو الباردة أو الممطرة، بينما تشمل أحداث الطقس المتطرف فترات الجفاف الطويلة والفيضانات وموجات الحر والبرد والعواصف الاستوائية الشديدة.

التغير المناخي يعكس التغير غير العشوائي في المناخ مقاساً خلال عدة عقود أو أكثر.

تقلب المناخ يعكس الطريقة التي يتقلب فيها المناخ أعلى أو أدنى من القيم المتوسطة على المدى الطويل.

نستخدم المصطلحين **الدول المتطورة والدول النامية** للتفريق بين الدول التي تعتبر صناعية على نطاق عريض مع دخل عالي نسبياً للفرد والدول التي يكون فيها التصنيع والثراء محدودين. ولغايات هذه الدراسة، فإن "الدول النامية" هي تلك المشمولة في مجموعة صندوق النقد الدولي "الأسواق الناشئة والدول النامية"، وتعرف بأنها كافة الدول باستثناء الاقتصادات المتقدمة للولايات المتحدة وكندا وأروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاند. ورغم أن البنك الدولي يستخدم هذه الأيام مصطلحات أكثر دقة لوصف التطور الاقتصادي -كما من المرجح أن تقوم المزيد من المؤسسات بذلك- فإننا نحافظ على المصطلحات التقليدية، آخذين بعين الاعتبار الاستخدام التقليدي المنتشر لتلك المصطلحات بما في ذلك الأمم المتحدة والكيانات التجارية.

العولمة هي عملية التفاعل والاندماج بين الشعوب والشركات والحكومات في العالم مدفوعة بحركة التجارة ورأس المال والناس والأفكار والمعلومات عبر الحدود.

إننا نعتمد تعريف باحثي البنك الدولي **للحوكمة** على أنها "التقاليد والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في بلد ما"، ويشمل ذلك "العملية التي يجري من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على صياغة وتطبيق سياسات سليمة بشكل فعال، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التعاملات الاقتصادية والاجتماعية بينهم".

الشخص النازح داخلياً هو شخص أو مجموعة أشخاص كانوا قد أجبروا أو اضطروا إلى الهرب من منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو مغادرتها كنتيجة لنزاع مسلح أو أوضاع يسودها العنف العام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية المفتعلة، أو لتجنب آثار كل ما سبق، بدون أن يعبروا حدود بلد معترف بها دولياً.

يشير **النظام الدولي** إلى توزيع القوة والتفاعلات بين الدول إضافة إلى مجموعة من المؤسسات والقواعد والمعايير التي تحكم توجيه هذه التفاعلات، ويستخدم مصطلح **النظام الدولي** غالباً لوصف طبيعة هذه التفاعلات، عادة تلك المترافقة مع أنواع محددة من النظام مثل النظام الدولي المبني على القواعد التي تم وضعها بعد عام 1945.

الإسلامية السياسية تصف حركة أو منهجاً مكرساً لزيادة دور الإسلام في السياسات وأحياناً في الجوانب الأخرى من الحياة العامة وقد تتسم بالعنف أو لا تتسم به.

الاقتصادات الرئيسية هي أكبر الاقتصادات المتطورة في العالم، أي أعضاء مجموعة الدول الصناعية السبع: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا، إضافة إلى الصين. وهذه ليست هي "أكبر الاقتصادات" لأن البرازيل والهند تجاوزت كندا وإيطاليا كقيمة أسمية، والكثير من الدول الأخرى -روسيا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية والعربية السعودية- حلت محل بعض دول مجموعة السبع كقوة شرائية معادلة. ولكننا استخدمنا هذا التصنيف لنعكس توازناً بين الحجم الاقتصادي الوطني ونصيب الفرد من الثروة، إضافة إلى التحديات الديموغرافية المشتركة.

المهاجر هو أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة ما بعيداً عن أمكنة إقامته المعتادة بغض النظر عن: 1) وضع الشخص القانوني، 2) إذا كان الانتقال طوعياً أو غير طوعي، 3) أسباب الانتقال، 4) فترة الإقامة.

الهجرة هي انتقال شخص أو مجموعة أشخاص إما عبر حدود دولية أو داخل دولة، والهجرة هي انتقال السكان وتشمل أي نوع من الانتقال بغض النظر عن المدة والتركيبة السكانية والأسباب. وتشمل اللاجئين والنازحين والمهاجرين لأسباب اقتصادية والأشخاص الذين ينتقلون لأسباب أخرى بما في ذلك لم شمل العائلات.

القومية هي إيديولوجيا تستند إلى فرضية أن ولاء الشخص وإخلاصه للأمة يفوق المصالح الفردية أو الجماعية الأخرى، و **الأمة** هي كيان كبير من الناس يجمعهم كل ما هو مشترك من انتماء عرقي أو تاريخ أو ثقافة أو لغة، ويعيشون في دولة أو أراضٍ محددة، وقد تكون الأمة دولة أو لا تكون.

الأهلانية (عداء المهاجرين) هي تعزيز مصالح السكان المولودين في البلد أو أهل البلاد الأصليين على حساب القادمين الجدد أو المهاجرين ويمكن أيضاً التعبير عنها من خلال التأكيد على الأعراف التقليدية أو المحلية مقابل التأثيرات الخارجية.

الشعبوية هي برنامج سياسي يرفع شعار الدفاع عن الشخص العادي، وعادة ما يكون ضد النخبة، ويمكن أن تكون الدعوات والمطالب الشعبوية من اليسار أو اليمين أو يمكن أن تحتوي على عناصر من الأثنين، ويمكن أن تشير الشعبوية إلى حركات ديموقراطية أو استبدادية وهي تروج عادة لعلاقة مباشرة بين الشعب والقيادة السياسية.

اللاجئ هو شخص يعيش "خارج البلد الذي يحمل جنسيته بسبب الخوف المبرر من الاضطهاد لأسباب العرق أو الدين أو القومية أو الانتماء لمجموعة اجتماعية محددة أو الآراء السياسية وغير قادر على الحصول على حماية ذلك البلد أو غير راغب بالحصول عليها بسبب ذلك الخوف" وذلك وفق اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين في عام 1951.

ACKNOWLEDGEMENTS

The process of creating Global Trends is as important as the final report. The NIC learns from individuals and organizations around the world while coincidentally fostering strategic, future-focused discussions across cultures and interests. Our two year process began in 2014 and took us to 36 countries and territories— allowing us to build up from roughly 2,500 local and diverse perspectives to a global view.

On each trip, we met with people from all walks of life in major cities and often smaller towns. We sought perspectives from the worlds of business, philanthropy, science, technology, arts, humanities, and international affairs. We met with religious men and women, people of deep formal learning and those schooled in practical matters. Our visits with students and youth were especially valuable—challenging us to see what could be. Without fail, our interlocutors were generous with their insights and time, even when delivering difficult messages. "A- ha!" moments were plentiful, helping us make connections across regions and topics. A few interlocutors, no doubt, sought to shape the views of official Washington but most shared with us their expectations of the future, whether locally or internationally. Importantly, virtually all saw themselves in some way responsible for the world to come—driving home our key finding that the choices and actions of individuals matter more now than ever.

Although we can thank only a few individuals and organizations by name, we owe everyone we met a debt of gratitude. We appreciate as well the support of the Department of State and its Embassy country teams who facilitated many of these engagements.

Africa. In Angola, civil society and government organizations shared insights on urbanization and poverty reduction and helped us understand how Luanda, Africa's fourth largest city, is preparing for the future. A very brief visit to Botswana spotlighted key opportunities to build on past governance successes. In Congo, we appreciated discussions with civil society, government, and traditional leaders. In Senegal, we benefitted from discussions on religion, technology, and youth at think tanks. Meetings elsewhere on the continent helped us explore the region's demographic and economic potential as well as recent dynamics in technology, energy, and identity politics.

Asia and the Pacific. In Australia, the Office of National Assessments, Australia National University's Futures Hub at the National Security Institute, Lowy Institute, and Commonwealth Scientific and Industrial Research Organisation arranged workshops and provided critical feedback throughout. Our time in Burma was spent with numerous civil society and government organizations on interfaith, political reform, and conflict resolution issues. In China, repeat visits to China Institutes of Contemporary International Relations and Peking University were especially helpful—as were sessions with the China Institute for International Strategic Studies, Nanjing University, National Defense University, Fudon University, Renmin University, and the Chinese Executive Leadership Academy at Pudong. In Indonesia, we gained valuable insights from meetings with students, environmentalists, business figures, provincial officials, human rights activists, and religious leaders as well as from the Centre for Strategic and International Studies, the Institute for Policy Analysis of Conflict, and other think tanks. In Japan, we thank the Japan Institute for International Affairs, Tokyo Foundation, Institute for Energy and Economics, and the Asian Development Bank Institute, among others. In Singapore, the Prime Minister's Strategy Office, the S. Rajaratnam School of International Studies, and the National University of Singapore East Asian Institute were especially helpful on geopolitics and foresight methodologies. In South Korea, we were treated to an event organized by ASAN and learned much as well from the WTO Law Center, EWHA Women's University, Seoul National University, and Hankuk University of Foreign Studies. We thank especially Australia's Rory Medcalf and Andrew Shearer, China's Cui Liru and Da Wei, Shingo Yamagami in Japan, and Singapore's Peter Ho for helping us better understand Asia's changing dynamics and their global implications.

Europe. We thank our fellow travelers in strategic and futures assessment, including the UK's Cabinet Office, Joint Intelligence Organization, and the Defense Concepts and Doctrine Centre in the Ministry of Defense, the Blavatnik School of Government and the Oxford Martin School at the University of Oxford, and foresight programs with the European Union, NATO, and the OECD. We thank as well for their support, world-class insights, and generosity in hosting or arranging meetings on our behalf: Thomas Bagger, director of the German Foreign Ministry's policy planning staff, and his British counterpart, Peter Hill; Paolo Ciocca, Deputy Director-General of Italy's Department of Intelligence for Security; and former Swedish Prime Minister Carl Bildt, Hans-Christian Hagman of the foreign ministry, and Lars Hedstrom of the Swedish Defense College. We are extremely grateful to Professor Monica Toft who organized a two-day workshop at the University of Oxford on the future of religion and provided significant contributions to the final report on demography and security dynamics. Oxford scenario planning expert Angela Wilkinson provided early and critical feedback on methods and drafts—as well as the courage to make needed course corrections. US Ambassador to the Holy See Kenneth Hackett arranged two utterly unforgettable meetings with leaders of the Vatican's Secretariat of State as well as religious men and women working in Africa, Europe, the Middle East, and Pakistan. A similar meeting in Istanbul with leaders of minority religious communities in Turkey and the Levant made indelible impressions. We benefited from the remarkable convening power of Wilton Park in the UK and its indefatigable Richard Burge and Julia Purcell. Important contributions came from Chatham House, the International Institute for Strategic Studies, and think tanks in Italy, Spain, and Turkey. Finally, meetings with leading policy planners and senior officials from Germany, Denmark, Finland, France, Italy, the Netherlands, Spain, Sweden, Switzerland, Russia, the United Kingdom, and the European Union and UN agencies—and often in Washington too—helped draw insights across issue sets.

Middle East and North Africa. Discussions with senior officials and civil society leaders in Israel, Jordan, Tunisia, the United Arab Emirates, and the West Bank underscored new and old sources of insecurity as well as promise. We are extremely grateful as well to the many thought leaders, journalists, and others who have shared their experiences and perspectives online and otherwise in the public record. In Tunisia, we thank the US diplomatic missions to both Tunis and Tripoli for their insights and arranging meetings with civil society, government, and regional affairs experts as well as numerous women's rights, labor, political party, human rights, and regional security representatives.

South Asia. In Bangladesh, meetings with city planners and NGO's underscored the importance of individual contributions to local welfare while think tank discussions informed our views on religion, regional trade potential, and climate change. We thank Daniel Twining of the German Marshall Fund for organizing a terrific week of meetings in Delhi and Mumbai with, among others: the Observer Research Foundation, the Vivekenanda International Foundation, faculty and students at Jawaharlal Nehru University, Brookings India, Gateway House, the Public Health Foundation of India, Tata Industries, the Indian Ministry of Finance, PRS Legislative Research, and TeamLease, one of India's largest private employers. We appreciate as well insightful exchanges with traders on the Bombay Stock Exchange, journalists, and Hindu and Muslim civil society leaders.

Americas. We are grateful to US diplomats in Brazil, Chile, Mexico, and Peru for organizing a robust program of meetings, with friends old and new. In Brasilia, Sao Paulo, and Rio de Janeiro, we met with academics, government officials, and thought leaders, including many leading academics, futurist Sylvio Kelsen Coelho, Carlos Eduardo Lins da Silva of Sao Paolo Research Foundation (FAPSEP), Ricardo Sennes of Prospectiva, and Rubens Ricupero of the Fundacao Armando Alvares Penteado. In Chile, we are grateful for the time and insights of Foreign Minister Heraldo Muñoz, the participants of an international affairs roundtable organized by the Ministry's strategic planning staff, as well as Senator Hernan Larrain and Valor Minero's Alvaro Garcia Hurtado. We thank Sergio Bitar, director the Global Trends and Future Scenarios Project for the Inter-American Dialogue, for organizing a dinner with leading strategic minds, including Carlos Ominami Fundacion Chile 21 and Senator Guido Girardi Lavin, founder of the Chilean Congressional initiative Challenges of the Future. In Mexico, we thank former Foreign Secretary Jorge Castaneda, Alejandro Hope, Transparency International and other rule of law groups, Ilena Jinich Meckler and Instituto Tecnológico Autónomo de México (ITAM) students for a remarkable roundtable, CIDE's Jorge Chabat, and the US Embassy for hosting a roundtable of leading economists. In addition, we benefited from Mexico's Center for Research for Development (CIDAC) hosting a workshop on the future of the region with experts convened from throughout Central and North America. In Peru, we are grateful for time with Foreign Minister Ricardo Luna, Transparency International's Jose Ugaz, thought leaders like Roberto Abusada of the Instituto Peruano de Economia, and representatives of industry, media, and academia. An extraordinary session with futurist Francisco Sagasti capped our time in Lima.

In Canada, we thank the International Assessment Secretariat at the Privy Council Office and the Canadian Security Intelligence Service for their consistent support and facilitating important exchanges with Canadian leaders and thinkers—allowing us to road-test key findings in the final drafting stages.

In the United States, we thank the Director of National Intelligence James Clapper and Deputy Director Stephanie O'Sullivan for their constant encouragement and commitment to strategic analysis, transparency, and diversifying the perspectives that inform our work. We benefitted from close access to sitting and former National Security Council and Departments of State and Defense leadership, policy planners, and net assessors who helped us maximize the policy relevance of Global Trends. We recognize especially Undersecretary of State for Political Affairs Thomas Shannon and staff, Directors of Policy Planning Jonathan Finer and David McKean, NSC Senior Director for Strategic Planning Salman Ahmed, and Director of the Office of Net Assessments at the Department of Defense James Baker. Always helpful counsel, good humor, and steadfast support came from current NIC Chairman Greg Treverton and Vice Chair Beth Sanner as well as former Chairmen Chris Kojm, Tom Fingar, and Joe Nye and Vice Chairs Joseph Gartin, David Gordon, and Ellen Laipson. David, along with colleagues at Eurasia Group and Brookings' Thomas Wright, went above and beyond in assisting with end- game geopolitical and economic analysis and filling gaps where needed. Mathew Burrows, former NIC Counselor and principal author of Global Trends 2030, 2025, and 2020 provided critical hand-over guidance and continued to support GT with demographic analysis. Similarly, Richard Cincotta, Banning Garrett and Barry Hughes provided important lessons learned and contacts from prior GTs.

Three remarkable thinkers—science fiction author David Brin, retired CIA leader Carmen Medina, and Professor Steve Weber of UC- Berkeley—helped us hone our thinking early and engage ever-more diverse audiences at the South by Southwest Interactive Festival in Austin, TX. Duke University's Peter Feaver and University of Texas at Austin's Will Inboden took the lead in leading a team of scholars in identifying enduring US planning assumptions since 1945. Professor John Ikenberry of Princeton University organized workshops on key themes, engaged with the report on its own terms, and provided critical feedback and support throughout, as did fellow scholars: Robert Art, Dale Copeland, Daniel Drezner, Martha Finnemore, Harold James, Robert Jervis, Jonathan Kirchner, Charles Kupchan, Jeff Legro, Mike Mastanduno, Kate McNamara, John Mearsheimer, Rajan Menon, John Owen, Barry Posen, Randy Schweller, Jack Snyder, William Wohlforth, and Ali Wyne. We thank as well Georgetown's Casimir Yost, former director of the NIC's Strategic Futures Group, for taking the lead in crafting the US futures, and Bruce Jones for involving the NIC in Brookings workshops on multilateralism. Mark Sable reviewed multiple drafts, providing extremely helpful suggestions regarding style, voice and argumentation.

Similarly, we are grateful for workshops hosted by Deborah Avant at the Sié Chéou-Kang Center for International Security and Diplomacy at the University of Denver, Sumit Ganguly at Indiana University, Steven Krasner at Stanford University, and Steve Weber at UC Berkeley. Author Karen Armstrong, Texas A&M's Valerie Hudson, University of London's Eric Kauffman, Kathleen Kuehnast of the US Institute of Peace, and Hamid Khan of the University of South Carolina, among others, were instrumental in helping the NIC address gender and religious issues. Nick Evans and team at Strategic Business Insights provided extensive and sophisticated support on key technologies and their implications. We thank as well New York Congressman Steve Israel for convening a discussion at Baruch College. Our thinking improved as well with critical feedback from experts or audiences at the Atlantic Council, American Enterprise Institute, Brookings, the Carnegie Endowment for International Peace, Columbia University, the Council on Foreign Relations, Center for Strategic and International Studies, Georgetown University, George Washington University, Harvard University, the Heritage Foundation, Illinois State University, Penn State University, the Research Triangle of

North Carolina consortium, the Stimson Center, Southern Methodist University and the World Affairs Council of Dallas, Stanford University, University of Texas at Austin, Texas A&M University, and the National Laboratories at Oak Ridge, Livermore, and Sandia.

Global Trends: Paradox of Progress would not have happened without the expert and can- do support of Hannah Johnson and colleagues at SAIC and Leidos, who helped us convene workshops, analytic simulations, and scenario exercises. Similarly, we benefitted from conference support from Jim Harris, Greg Brown and many others at Centra Technologies and the Bureau of Intelligence and Research at the Department of State. Commissioned studies from the Atlantic Council, the Economist Intelligence Unit, Eurasia Group, Institute for the Future, RAND, Stimson Center, and Strategic Business Insights provided current baseline assessments in the key functional areas. Additionally, we are grateful for the many contributions from colleagues, associates, and the public at large to our Tumblr website and to us directly. We thank Dr. Jeffrey Herbst and the Newseum for partnering with the NIC for the public launch of Global Trends: Paradox of Progress.

Finally, we would like to individually recognize and thank for their contributions:

Clement Adibe, Bill Anderson, Anders Agerskov, Mark Bessinger, Richard Betts, Andrew Bishop, Phillip Bobbitt, Hayley Boesky, Hal Brands, Esther Brimmer, Shlomo Brom, Sarah Chayes, Erica Chenoweth, Gregory Chin, Ed Chow, Jack C. Chow, Thomas Christensen, Sean Cleary, Peter Clement, Keith Darden, James Dator, Jacquelyn Deal, Larry Diamond, Karen Donfried, Eric Edelman, Eran Etzion, Nick Evans, Darryl Faber, Mark Fitzpatrick, Jack Goldstone, Lawrence Gostin, Paul Heer, Francis Hoffman, Peter Huybers, Kim Jae-On, Joseph Jaworski, Kerri-Ann Jones, Rebecca Katz, John Kelmelis, Cho Khong, Andrew Krepinevich, David Laitin, Hardin Lang, Doutje Letting, Michael Levi, Marc Levy, Peter Lewis, Edward Luck, Anu Madgavkar, Elizabeth Malone, Thomas Mahnken, Katherine Marshall, Monty Marshall, Wojciech Maliszewski, Jessica Mathews, Michael McElroy, Walter Russell Mead, Suerie Moon, Anne Marie Murphy, Kathleen Newland, John Parachini, Jonathan Paris, Tom Parris, Stewart Patrick, Minxin Pei, Robert Putnam, Ebhrahim Rahbari, Kumar Ramakrishna, Eugene Rumer, Tomas Ries, Paul Salem, Miriam Sapiro, Derek Scissors, Lee Schwartz, Peter Schwartz, Jim Shinn, Anne Marie Slaughter, Constanze Stelzenmüller, Teija Tiilikainen, Avi Tiomkin, Ashley Tellis, Ivan Arreguin-Toft, Andrew Trabulsi, Ben Valentino, Kristel Van Der Eist, Peter Wallensteen, Stephen Watts, Judith Williams, Kevin Young, Amy Zegart, and Suisheng Zhao.